

ومضات من أنوار سنة الرسول ﷺ

قطرات من نبع
المنهل العذب المورود
شرح سنن أبي داود

للإمام المجدد
محمود خطاب السبكي

الجزء الخامس

فكرة للانتفاع العملي بالسنة
للدكتور/ محمد عبد الحكيم محمود خطاب السبكي

إعداد ومراجعة
د. محمد محمد داود

دار المنار

للطباعة والنشر والتوزيع

٩ ش حسن العدوى - ميدان الحسين - القاهرة ت ٥٩١٥٠٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ باب الإمام يتطوع في مكانه ﴾

أيجوز للإمام أن يتطوع في مكانه الذي صلى فيه الفريضة ؟

● عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُصَلِّي الْأَمَامُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ حَتَّى يَتَحَوَّلَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ لَمْ يُذَكِّرْ الْمُغِيرَةَ بْنُ شُعْبَةَ .

وأخرج الحديث أيضاً: ابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يصلي الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول) بإثبات الياء في كثير من النسخ، فيكون نفياً بمعنى النهي. وفي هذا دلالة على استحباب انتقال الإمام من المكان الذي صلى فيه الفريضة ليتطوع في مكان آخر. وقد اختلف الفقهاء في ذلك، فقال أبو حنيفة: كل صلاة يتنفل بعدها يقوم من مكانه الذي صلى فيه المكتوبة، وما لا يتنفل بعدها كالعصر والصبح فلا. وقال محمد: يتنفل في الصلوات كلها ليتحقق المأموم أنه لم يبق عليه سجود سهو ولا غيره. قال في البدائع: روى عن أبي بكر وعمر أنهما كانا إذا فرغا من الصلاة قاما كأنهما على الرضف، والرضف: الحجارة المحماة وقالت المالكية والشافعية والحنابلة: يكره تنفل الإمام في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة مطلقاً. ومحل هذا كله إذا لم تدغ الحاجة إلى عدم الانتقال كضيق المكان.

والحكمة في استحباب الانتقال هي تكثير مواضع العبادة، كما قال البخاري والبعثي، لأن مواضع السجود تشهد له كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ الزلزلة/٤. أى: تخبر يوم القيامة بما عمل عليها. وورد في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ﴾ الدخان/٢٩، أن المؤمن إذا مات بكى عليه مصلاه من الأرض ومصعد عمله من السماء. وهذه العلة تقتضى أن ينتقل لصلاة الفرض من موضع نقله وأن ينتقل لكل صلاة يفتحها من النوافل، فإن لم ينتقل فينبغي أن يفصل بالكلام؛ لحديث النهي عن أن توصل صلاةً بصلاة حتى يتكلم المصلى أو يخرج كما في مسلم والمصنف. قوله: (قال أبو داود: عطاء الخراساني لم يدرك المغيرة بن شعبه) غرضه بذلك بيان أن الحديث منقطع لأن عطاء ولد سنة خمسين من الهجرة على المشهور، وهي السنة التي مات فيها المغيرة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه يستحب للإمام الانتقال من المكان الذي صلى فيه المكتوبة إلى مكان آخر يتطوع فيه.

﴿باب الإمام يُحدِّث بعد ما يرفع رأسه من آخر الركعة﴾

أى: في بيان حكم الإمام الذي يخرج منه الريح ونحوه بعد ما يرفع رأسه من آخر سجدة في الصلاة.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَضَى الْإِمَامُ الصَّلَاةَ وَقَعَدَ فَأَحْدَثَ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَمَنْ كَانَ خَلْفَهُ مِنْ أَتَمَّ الصَّلَاةَ.

والحديث أخرجه أيضًا: الترمذي وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا قضى الإمام... إلخ) أى: إذا فرغ الإمام من ركعات الصلاة وجلس للشهادة فأحدث قبل أن يتكلم. وفي رواية الترمذى: قبل أن يسلم، فقد تمت صلاته. وفي رواية له أيضاً: فقد جازت صلاته وصلاة من كان خلفه من المأمومين الذين أدركوا الصلاة من أولها معه. وفي رواية للدارقطنى: إذا أحدث الإمام بعدما يرفع رأسه من آخر سجدة واستوى جالساً تمت صلاته وصلاة من خلفه ممن انتم به ممن أدرك الصلاة. وفي هذا دلالة على عدم فرضية السلام في الصلاة، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والناصر وعطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وإسحاق بن راهويه أخذاً بظاهر هذا الحديث. وقال إسحاق بن إبراهيم: إذا تشهد ولم يسلم أجزأه. واستدلوا أيضاً بما سأتى للمصنف عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدى فحدثنى أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة، ثم قال: إذا فعلت أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد. والاستدلال به من وجهين: (أحدهما) أنه جعله قاضياً جميع ما عليه إذا فرغ من التشهد، ولو كان التسليم فرضاً لم يكن قاضياً جميع ما عليه بدونه لأن التسليم يبقى عليه. (والثاني) أنه خيره بين القيام والقعود من غير شرط لفظ التسليم، ولو كان فرضاً ما خيره، ولأن ركن الصلاة ما تنادى به الصلاة، والسلام خروج عن الصلاة وترك لها، لأنه كلام وخطاب لغيره فكان منافياً للصلاة، فكيف يكون ركناً لها؟ وأما حديث "وتحليلها التسليم" فليس فيه نفى التحليل بغير التسليم إلا أنه خص التسليم لكونه واجباً.

وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى فرضية السلام مستدلين بحديث علىّ الآتي بعد، وفيه "وتحليلها التسليم". وبحديث "صلوا كما رأيتموني أصلي" رواه البخاري، ولم يثبت عنه ﷺ أنه خرج من الصلاة بدون تسليم.

وأجابوا عن حديث الباب بأنه ضعيف، لأنه من رواية عبد الرحمن بن زياد، وقد ضعفه غير واحد من الحفاظ، وفيه أيضاً عبد الرحمن بن رافع وفيه مقال أيضاً، وعلى تقدير صحته فيحمل على أنه كان قبل مشروعية التسليم. قال البيهقي في المعرفة: عبد الرحمن بن زياد قد ضعفه أهل العلم بالحديث واختلف عليه في لفظ الحديث، قال أصحابنا: وإن صح ذلك فإنما كان ذلك قبل فرض التسليم، وروينا عن عطاء بن أبي رباح، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قعد في آخر صلاته فقصى التشهد أقبل على الناس بوجهه، وذلك قبل أن ينزل التسليم.

وأجابوا عن حديث ابن مسعود بأن قوله فيه: إذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك... إلخ، من كلام ابن مسعود لا من كلامه ﷺ. قال الدارقطني: ورواه زهير ابن معاوية فزاد في آخره كلاماً وهو قوله: إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد قضيت صلاتك... إلخ، فأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث ووصله بكلام النبي ﷺ، وفصله شبابة عن زهير وجعله من كلام عبد الله بن مسعود، وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث النبي ﷺ لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل آخره من قول ابن مسعود ولا اتفاق حسين بن علي الجعفي وابن عجلان ومحمد بن أبان في رواياتهم عن الحسن بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبد الله بن مسعود على ذلك. وقد تابع شبابة غسان بن الربيع وغيره فرووه عن ابن ثوبان عن الحسن بن الحر كذلك، وجعل آخر الحديث من كلام ابن مسعود ولم يرفعه إلى النبي ﷺ.

وقال النووي في الخلاصة: اتفق الحفاظ على أنها مدرجة، ومن الحفاظ الحاكم والبيهقي والخطيب وابن حبان، وقد روى البيهقي من طريق أبي الأحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ "مفتاح الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم، إذا سلم الإمام فقم إن شئت"، قال: وهذا الأثر صحيح عن ابن مسعود. وقال ابن حزم: قد صح عن ابن مسعود إيجاب السلام، وذكر رواية أبي الأحوص هذه عنه.

﴿ باب في تحريم الصلاة وتحليلها ﴾

● عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ وَتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ.

○ معنى الحديث: تقدم شرح هذه الحديث وإثباتها في باب فرض الوضوء، وأعادته المصنف هنا لمناسبة ذكر الخروج من الصلاة، وللدرد على من تمسك بالحديث الذي قبله، على أن السلام ليس من أركان الصلاة، وليبان أنه ركن من أركان الصلاة كما أن التكبير ركن لها وأن التحليل منها إنما يكون به دون الحدث والكلام؛ لأنه قد عرفه بالآلف واللام وعينه كما عيّن الطهور وعرفه، فكان ذلك منصرفاً إلى ما جاءت به الشريعة من الطهارة المعروفة، والتعريف بالآلف واللام مع الإضافة يوجب التخصيص، كقولك: فلان مبيتة المساجد، تريد أنه لا ميت له غيرها، والحديث وإن كان في سنده عبدالله بن محمد بن عجيل وفيه مقال، فقد يعضده حديث: "صلوا كما رأيتموني أصلي" رواه البخاري، ولم يثبت عنه ﷺ أنه خرج من الصلاة بدون تسليم كما تقدم. على أن عبد الله بن محمد بن عجيل قد وثقه جماعة. وما روى عن عليٍّ من قوله: إذا جلس قدر التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته. وعن ابن

عمر مرفوعاً: إذا أحدث وقد قعد في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته. فهما ضعيفان باتفاق الحفاظ، كما قاله النووي في شرح المذهب.

﴿ باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام ﴾

● عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُبَادِرُونِي بِرُكُوعٍ وَلَا بِسُجُودٍ فَإِنَّهُمَا أَسْبَقُكُمْ بِهِ إِذَا رَكَعْتُ تُذَرِّكُونِي بِهِ إِذَا رَفَعْتُ، إِنِّي قَدْ بَدَأْتُ.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن ماجه وابن حبان في صحيحه.

○ معنى الحديث: (لا تبادروني بركوع ولا بسجود... إلخ) وفي نسخة: "لا تبادروني بركوع ولا سجود"، أى: لا تسارعوني ولا تسبقوني بالركوع والسجود بل تأخروا عني بالشروع فيهما، ولا تخافوا أن ينتقص قدر ركوعكم عن قدر ركوعي لأن الجزء الذي أسبقكم به تدركونه إذا رفعت، فيكون الجزء الذي أدركوه بعد رفع الإمام بدلاً عن الجزء الذي سبقهم به الإمام في الشروع، ويكون مقدار ركوع الإمام والمأموم سواء. قوله: "إني قد بدئت" تعليل للنهي عن المبادرة بالركوع والسجود، وبدن من باب قرب، من البدانة وهي كثرة اللحم، قال أبو عبيد: هكذا روى في الحديث بالتخفيف، ويروى بَدَأْتُ بالتشديد، أى: كثرت وأسننت، والمراد أنه ﷺ لكبر سنه أو كثرة لحمه ثقل جسمه وقلت حركته.

﴿ باب ما جاء في التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا يَخْشَى أَوْ أَلَا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ وَالْإِمَامُ سَاجِدٌ أَنْ يُحَوِّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ، أَوْ صُورَتِهِ صُورَةَ حِمَارٍ .

والحديث أخرجه أيضًا: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (أما يخشى أو ألا يخشى) بالشك من الراوى، وفي رواية البخارى: "أما يخشى"، وفي رواية الكشمهينى أو "لا يخشى"، وأما بتخفيف الميم: حرف استفتاح، وأصلها ما النافية دخلت عليها همزة الاستفهام وهو للتوبيخ. قوله: (إذا رفع رأسه والإمام ساجد... إلخ) وفي رواية البخارى ومسلم: "إذا رفع رأسه قبل الإمام". وهو صريح فى منع تقدم المأموم على الإمام فى رفع الرأس من السجود لا غير، ويلحق به الركوع لكونه فى معناه. وخصَّ السجود بالذكر لما فيه من مزيد المزية فإن العبد أقرب ما يكون من ربه وهو ساجد، لأنه غاية الخضوع المطلوب، ويحتمل أن يكون من باب الاكتفاء.

قال فى الفتح: وأما التقدم على الإمام فى خفض الركوع والسجود فقليل: يلتحق به من باب الأولى لأن الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل، والركوع والسجود من المقاصد، وإذا دلَّ الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فاولى أن يجب فيما هو مقصد، وقد ورد الزجر عن خفض ورفع قبل الإمام فى حديث آخر أخرجه البزار من رواية مليح بن عبد الله السعدى عن أبى هريرة مرفوعاً "

الذى يخفض أو يرفع قبل الإمام إنما ناصيته بيد شيطان"، وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه موقوفاً، وهو المحفوظ. باختصار.

وقد روى مسلم عن أنس ما يدل على وجوب متابعة المأموم الإمام فيما ذكر، قال: قال رسول الله ﷺ: " لا تسبقوني بالكروع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالعود ولا بالانصراف".

وقوله: (أن يحول الله رأسه رأس حمار أو صورته صورة حمار) بالشك من شعبة. ورواه الطيالسي عن حماد بن سلمة وابن خزيمة عن حماد بن زيد بلفظ الرأس، ومسلم عن يونس بن عبيد بلفظ صورته، وعن الربيع بن مسلم بلفظ وجهه، وعن محمد بن زياد بغير تردد. والظاهر أنه من تصرف الرواة، وقال عياض: هذه الروايات متفقة لأن الوجه من الرأس ومعظم الصورة فيه. وخص وقوع الوعيد بالرأس في بعض الروايات لأن بسها وقعت الجناية.

واختلف في معنى التحويل المذكور ف قيل: هو باق على ظاهره فيمسخه الله مسخاً حسياً، ويؤيده ورود الوعيد بلفظ المستقبل، ولا يقال: ليس في الحديث ما يدل على وقوع المسخ بل غايته أن فاعل ذلك متعرض لهذا الوعيد، ولا يلزم من التعرض للشئ وقوع ذلك الشئ؛ لأنه لا مانع من وقوعه لما رواه البخاري عن أبي مالك الأشعري ﷺ أنه سمع النبي ﷺ يقول: ليكونن من أمق أقوام يستحلون السخّر والحريز والخمر والمعاذف، ولنيزلن أقوام إلى جنب علم يروح بسارحة لهم يأتيهم - يعني الفقير - حاجة فيقولون: ارجع إلينا غداً، فيبيتهم الله ويضع العلم ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة. وقيل: إن التحويل المذكور يقع يوم القيامة. ولا منافاة بينه وبين حديث البخاري لاحتمال أن المسخ يقع لبعض في الدنيا وآخرين في

الآخرة، ويحتمل أن المراد المسخ المعنوي الذي هو طمس القلوب والبصائر، فيكون القلب أعمى عن طريق الحق لا يبصر رشده.

وظاهر الحديث يقتضى تحريم الرفع قبل الإمام لكونه توعد عليه بالمسخ، وهو أشد العقوبات، وإلى ذلك ذهب الجمهور من غير بطلان، قال القرطبي وغيره: من خالف الإمام فقد خالف سنة المأموم وأجزأته صلاته عند الجمهور، ونقل عن جماعة أنه يبطل الصلاة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على كمال شفقتة ﷺ بالأمة وبيانه لهم الأحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب، وعلى تحريم سبق المأموم الإمام في الرفع من السجود، وكذا يحرم سبقه له في غيره كما تقدم. واستدل به بعضهم على جواز المقارنة، لكن لا دلالة فيه لأنه دلّ بمنطوقه على منع السبق وبمفهومه على المقارنة والمتابعة، وتقدم ما يدل على النهي عن المقارنة، فلم يبق إلا المتابعة. قال الحافظ: ليس للتقدم قبل الإمام سبب إلا طلب الاستعجال، ودواؤه أنه يستحضر أنه لا يسلم قبل الإمام، أفاده في الفتح.

﴿ باب فيمن ينصرف قبل الإمام ﴾

أى: في بيان حكم المأموم الذى ينصرف من الصلاة قبل انصراف إمامه.

● عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَضَّهُمْ عَلَى الصَّلَاةِ وَنَهَاهُمْ أَنْ يَنْصَرِفُوا قَبْلَ انْصِرَافِهِ مِنَ الصَّلَاةِ .
وأخرجه أيضاً: البيهقي.

○ معنى الحديث: (قولهم حضهم على الصلاة.. إلخ) أى: حثهم على المحافظة على أدائها ونهاهم ﷺ عن أن يقوموا من أماكنهم التى صلوا فيها حتى يقوم هو من مكانه، وكان ﷺ ينتظر فى مكانه حتى ينصرف النساء اللاتى كن يصلين خلفه كما رواه البخارى عن أم سلمة، قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حتى يقضى تسليمه ويمكث فى مقامه يسيراً قبل أن يقوم، قالت: فبرى -والله أعلم- أن ذلك كان لكى ينصرف النساء قبل أن يدركهن أحد من الرجال. وكما رواه أيضاً عن هند بنت الحارث أن أم سلمة أخبرتها أن النساء فى عهد رسول الله ﷺ كن إذا سلمن من المكتوبة قمن، وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ما شاء الله، فإذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال. ويحتمل أن المراد من الإنصراف التسليم من الصلاة فيكون ﷺ نهاهم عن أن يسلموا قبل سلامه.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَوَلِكُلُّكُمْ ثَوْبَانِ ؟

والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه وأحمد والبيهقى.

○ معنى الحديث: وقوله "أولكلكم ثوبان ؟" استفهام بمعنى النفي، أى ليس لكل واحد منكم ثوبان، فهو ﷺ يشير به إلى جواز الصلاة فى الثوب الواحد، فكانه قال: يكفى أحدكم فى الصلاة ثوب واحد، لأن الثوبين لا يقدر عليهما كل واحد منكم.

وهذا الحديث يدل على جواز الصلاة فى الثوب الواحد. قال النووى: لا خلاف فى هذا إلا ما حكى عن ابن مسعود ؓ، ولا أعلم صحته، وأجمعوا على أن الصلاة فى ثوبين أفضل، وأما صلاة النبى ﷺ والصحابة ؓ فى ثوب واحد ففي وقت كان لعدم وجود ثوب آخر، وفى وقت كان مع وجوده لبيان الجواز كما يأتى فى رواية البخارى

عن جابر بن عبد الله، وفيها: يا أبا عبد الله؛ تصلى ورداؤك موضوع؟ فقال: نعم، أحببت أن يرائي الجهال مثلكم. وروى ابن أبي شيبه عن وكيع عن فضيل بن غزوان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: رأيت سبعين من أهل الصفة يصلون في ثوب، فمنهم من يبلغ ركبتيه، ومنهم من هو أسفل من ذلك؛ فإذا ركع قبض عليه يخاف أن تبدو عورتاه، وعن ابن وهب: صلاة الرجل في ثوب واحد رخصة، وفي ثوبين مأمور به.

وذكر عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو عن الحسن قال: اختلف أبي بن كعب وابن مسعود في الصلاة في ثوب واحد، فقال أبي: لا بأس به، وقال ابن مسعود: إنما كان ذلك إذ كان الناس لا يجدون ثيابا، فأما إذا وجدوها فالصلاة في ثوبين، فقام عمر رضي الله عنه على المنبر فقال: الصواب ما قال أبي، لا ما قال ابن مسعود.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُصَلِّ أَحَدُكُمْ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

والحديث أخرجه أيضًا: البخاري ومسلم والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يصل أحدكم) وفي بعض النسخ: "لا يصلي" بإثبات الياء، وهو كذلك في الصحيحين. والياء فيه للإشباع أو يكون نفيًا بمعنى النهي، ورووه الدارقطني في غرائب مالك من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن مالك بلفظ "لا يصلين" بزيادة نون التوكيد، ورواه الإسماعيلي من طريق الثوري عن أبي الزناد بلفظ "نهى رسول الله ﷺ". قوله: (ليس على منكبيه منه شيء) وفي رواية البخاري: "ليس على عاتقيه شيء"، والمراد أنه لا يتزر به ويشد طرفيه على حقويه، بل يتزر به ويرفع طرفيه على عاتقيه ويخالف بينهما كما في الرواية الآتية، فيكون بمنزلة الإزار والرداء. والمنكبان: تشية منكب، وهو مجتمع رأس العضد والكتف.

والحكمة في النهي عن الصلاة في الثوب الذي ليس على منكب المصلي منه شيء أنه لا يؤمن أن تنكشف عورته، ولأنه قد يحتاج إلى إمساكه بيديه فيشتغل بذلك وتفوتره سنة وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة على صدره، ولأن فيه ترك ستر أعالي البدن. وهذا النهي عند الجمهور للتنزيه، فلو صلى في ثوب واحد سائر لعورته، ليس على عاتقه منه شيء صحت صلاته مع الكراهة. ومحل إن قدر على شيء يجعله على عاتقه، وإلا فلا كراهة. واستدلوا على أن النهي للتنزيه بما رواه البخاري عن جابر، وفيه: "فإن كان واسعاً فالتحف به وإن كان ضيقاً فأتر به"، وسيأتي للمصنف نحوه.

وقال أحمد وبعض السلف: إذا قدر على وضع شيء على عاتقه ولم يضعه لم تصح صلاته لأن النهي يقتضي الفساد، وفي رواية عن أحمد أنه تصح صلاته لكن يأثم بتركه. قال في حجة الله البالغة: اعلم أن لبس الثياب مما امتاز به الإنسان عن سائر البهائم، وهو أحسن حالات الإنسان، وفيه شعبة من معنى الطهارة وفيه تعظيم الصلاة وتحقيق أدب المناجاة بين يدي رب العالمين، وهو واجب أصلي جعل شرطاً في الصلاة لتكميله معناها، وجعله الشارع على حدّين: حدّ لا بدّ منه وهو شرط صحة الصلاة، وحدّ هو مندوب إليه، (فالأول) السوءتان وهو أكدهما وألحق بهما الفخذان، وفي المرأة سائر بدنهما لقوله ﷺ: "لا تقبل صلاة حائض إلا بخمار" يعنى: البالغة. لأن الفخذ محل الشهوة، وكذا بدن المرأة، فكان حكمها حكم السوءتين، (والثاني) قوله ﷺ: "لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء". وقال: إذا كان واسعاً فخالف بين طرفيه. والسرّ فيه أن العرب والعجم وسائر أهل الأمزجة المعتدلة إنما تمام هيتهم وكمال زيهم على اختلاف أوضاعهم في لباس القباء والقميص والحلة وغيرها أن يستر العاتقان والظهر، وسئل النبي ﷺ عن الصلاة في

ثوب واحد فقال: أو لكلكم ثوبان؟ ثم سئل عمر رضي الله عنه فقال: إذا وسع الله فرسعو... "الحديث".

﴿باب الرجل يعقد الثوب في قفاه ثم يصلي﴾

أى: يعقد الإزار على قفاه ثم يصلى فيه.

● عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الرَّجَالَ عَاقِدِي أَرْزِهِمْ فِي أَعْنَاقِهِمْ مِنْ ضَيْقِ الْإِزَارِ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ كَأَمْثَالِ الصَّبْيَانِ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا مَعْشَرَ النَّسَاءِ، لَا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَرْفَعَ الرَّجَالُ. والحديث أخرجه أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (لقد رأيت... إلخ) اللام فيه للجنس، أى: رأيت جماعة من الرجال عاقدين أزرهم في أعناقهم مثل الصبيان، وهم يصلون خلف رسول الله ﷺ، وفي رواية للبخارى: "كان رجال"، بالتكثير. وقوله: "عاقدى أزرهم" بحذف النون للإضافة، وأصله عاقدين، وهو منصوب على الحال وليس منصوباً على المفعولية؛ لأن رأى هنا بصرية لا تتعدى إلا إلى مفعولين، والأزر بضمين: جمع كثرة لإزار يذكر ويؤنث، وجمع القلة: أزرّة كحمار وحر وأحمر. وقوله: (من ضيق الإزار) تعليل لعقدهم أزرهم لأنها لو كانت واسعة لأمكنهم أن يعقدوها على الصدور أو يرسلوا طرفيها إذ لا يخاف منه كشف العورة حينئذ. قوله: (كأمثال الصبيان) وفي رواية البخارى: "كهينة الصبيان". أى: كما يعقد الصبيان أزرهم على قفاهم. قوله: (فقال قائل) قال في الفتح: يغلب على الظن أنه بلال. والظاهر أن الذى أمره بذلك هو النبى ﷺ. قوله: (لا ترفعن رءوسكن حتى يرفع الرجال) وفي رواية للبخارى: "حتى

يستوى الرجال جلوساً"، وإنما نهى النساء عن ذلك لئلا يبصرن شيئاً من عورات الرجال عند رفع رءوسهن من السجود، كما صرح بذلك في رواية أحمد عن أسماء بنت أبي بكر، وسيأتي أيضاً للمصنف قال فيه: "فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رءوسهم كراهية أن يرين عورات الرجال"، وكانت الرجال تفعل ذلك لقلّة الثياب عندهم.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز الاختصار على الإزار في الصلاة، وعلى جواز نظر النساء إلى أعالي البدن. لكن محله ما لم يكن بشهوة، وإلا حرم. وعلى طلب الاحتاط في ستر العورة.

﴿باب الرجل يصلي في ثوب بعضه على غيره﴾

أيجوز أم لا ؟

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ بَعْضُهُ عَلَى .

○ معنى الحديث: قوله: (صلى في ثوب بعضه على) دليل على جواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه على المرأة، ولو كانت حائضاً، لما تقدم عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي بالليل وأنا إلى جنبه وأنا حائض، وعلى مرط وعليه بعضه. ولعلّ هذا الثوب كان رداء أو كساء واسعاً حتى يمكن أن يكون عليه ﷺ بعضه وبعضه على عائشة. ويؤخذ منه جواز وضع بعض ثوب المصلي على الرجل بالطريق الأولى.

﴿باب في الرجل يصلى في قميص واحد﴾

● عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي رَجُلٌ أَصِيدُ أَفَأَصَلِّي فِي الْقَمِيصِ الْوَاحِدِ؟ قَالَ: نَعَمْ وَازْرُرْهُ وَلَوْ بِشَوْكَةٍ .
روى الحديث أيضاً: النسائي والشافعي وابن خزيمة والبيهقي وابن حبان والحاكم، وكذا البخاري تعليقاً ووصله في تاريخه.

○ معنى الحديث: قوله: (إني رجل أصيد إلخ) بوزن أبيع، أي: اصطاد، وروى أصيد بوزن أكرم. قال في النهاية: هكذا جاء في رواية: "إني رجل أصيد" على وزن أكرم، وهو الذي في رقبته علة لا يمكن الالتفات معها، والمشهور: أصيد من الاصطياد. ويؤيده رواية أحمد وفيها: قلت: يا رسول الله إني أكون في الصيد وأصلي .. إلخ. وفي رواية ابن حبان: قلت يارسول الله إني رجل أتصيد فأصلي في القميص الواحد أي من غير إزار. وهو على تقدير همزة الاستفهام، وقد صرح بها في بعض النسخ، ولعله سأل عن القميص لأنه أنسب بالصائد، فإنه يحتاج لأن يكون خفيفاً ليس عليه ما يشغله عن الإسراع في طلب الصيد، وربما منعه الإزار من العدو خلفه. قوله: (وازرره ولو بشوكة) أي اشدده بشيء وإن بشوكة، وازرر أمر من زَرَّ يَزِرُّ، من باب نصر، وأمره ﷺ أن يَزِرَ قميصه مبالغة في حصول الستر، ولئلا يقع بصره على عورتِه حال ركوعه إذا كان جيب القميص واسعاً، وفيه دلالة على جواز الصلاة في الثوب الواحد.

﴿ باب إذا كان ثوبًا ضيقًا ﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرًا - يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ - قَالَ: سِرْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَقَامَ يُصَلِّي وَكَانَتْ عَلَى بُرْدَةٍ ذَهَبَتْ أَخَالَفُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا فَلَمْ تَبْلُغْ لِي وَكَانَتْ لَهَا ذَبَابٌ فَكَسْتُهَا ثُمَّ خَالَفْتُ بَيْنَ طَرَفَيْهَا ثُمَّ تَوَاقَصْتُ عَلَيْهَا لَا تَسْقُطُ ثُمَّ جِئْتُ حَتَّى قُمْتُ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدِي فَأَدَارَنِي حَتَّى أَقَامَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَجَاءَ ابْنُ صَخْرٍ حَتَّى قَامَ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَنَا بِيَدَيْهِ جَمِيعًا حَتَّى أَقَامَنَا خَلْفَهُ. قَالَ: وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْمُقُنِي وَأَنَا لَا أَشْعُرُ ثُمَّ فَطَنْتُ بِهِ، فَأَشَارَ إِلَيَّ أَنْ أَتَزَرَ بِهَا، فَلَمَّا فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا جَابِرُ. قَالَ: قُلْتُ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: إِذَا كَانَ وَاسِعًا فَخَالَفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِذَا كَانَ ضَيِّقًا فَاشْدُدْهُ عَلَى حَقْوِكَ .

وأخرج الحديث أيضًا: مسلم وكذا البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (سرت مع رسول الله ﷺ في غزوة) هي بطن بواط كما في رواية مسلم. قوله: (ذهبت أخالف بين طرفيها.. إلخ) أى: شرعت أخالف بين طرفي البردة على عاتقي، فأجعل طرفها الأيمن على المنكب الأيسر، وطرفها الأيسر على المنكب الأيمن، فلم تكفى لما أردت لصغرها، وكانت لها ذباب، أى: أهداب، واحدها: ذبذب بكسر الدالين المعجمتين، سميت بذلك لأنها تنذبذب، أى: تتحرك

على صاحبها إذا مشى. قوله: (فنكستها... إلخ) بتخفيف الكاف من باب قتل، أى: قلبتها وجعلت الأسفل أعلى، كما ذكره بقوله: (ثم خالفت بين طرفيها وانحيت وتقاصرت عليها لأمسكها بعنق لئلا تسقط) قوله: (فجاء ابن صخر) هو جبار بن أمية بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدى بن تميم الأنصارى السلمى. قوله: (فأخذ بيديه جميعاً... إلخ) أى: قال جابر: فأخذني النبي ﷺ أنا وجباراً، وفي رواية مسلم: فأخذ بأيدينا جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه. والظاهر أنه ﷺ أخذ بيمينه شمال جابر وبشماله يمين جبار، وشرع رسول الله ﷺ ينظر إلى نظر المنبه على الأمر المكروه، ويرمق مضارع رمق من باب قتل. قوله: (ثم فطنت به) أى: فهمت نظره إلى، وفطن من باب قتل وتعجب. قوله: (فاشار إلى أن اتزر بها) وفي رواية مسلم "فقال هكذا بيده، يعنى شد وسطك بها". قوله: (لييك) أى أجبيك إجابة بعد إجابة، فهو مفعول لفعل محذوف وثنى للتأكيد، وأضيف إلى كاف الخطاب، وأصله: لين لك، فحذفت النون واللام للإضافة. قوله: (فخالف بين طرفيه) أى: التحف وخالف بين طرفيه على عاتيقك، كما يؤخذ مما تقدم. قوله: (فاشده على حقوك) بفتح الحاء المهملة وكسرهما، أى: معقد إزارك وهو الخاصرة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه إذا كان مع الإمام واحد يطلب منه أن يقف على يمينه، فإن وقف على يساره حوّلته الإمام عن يمينه، وعلى أنه إذا صلى مع الإمام اثنان يقومان خلفه، وعلى أن الإمام إذا كان عن يمينه واحد ثم جاء آخر ووقف عن يساره ينبغي للإمام أن يدفعهما خلفه، وعلى أن العمل اليسير في الصلاة لا يفسدها ولا كراهة فيه إذا كان حاجة. وعلى جواز النظر الخفيف في الصلاة إذا كان حاجة. وعلى أن المصلى إذا كان عليه ثوب واحد فإن كان واسعاً يخالف بين طرفيه، وإن كان ضيقاً يتزر به.

﴿ باب الإِسْبَالِ فِي الصَّلَاةِ ﴾

أى: في بيان حكم إرسال الإزار وإرخائه في الصلاة. والإِسْبَال: جر الثوب وإرخاؤه في الصلاة.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يُصَلِّي مُسْبِلًا إِزَارَهُ إِذْ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ. فَذَهَبَ فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ جَاءَ ، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبْ فَتَوَضَّأْ. فَذَهَبَ فَتَوَضَّأَ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَكَ أَمَرْتَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ ثُمَّ سَكَتَ عَنْهُ ؟ فَقَالَ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ مُسْبِلٌ إِزَارَهُ وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ رَجُلٍ مُسْبِلٍ إِزَارَهُ .
والحديث أخرجه أيضاً: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (بينما) ظرف متعلق بفعل محذوف يفسره المذكور بعده. قوله: (مسبلاً إزاره إذ قال له .. إلخ) أى مطولا له ومرسله أسفل من الكعبين تبخترًا، فقال له رسول الله ﷺ: اذهب فتوضأ .. إلخ، فإذا حرف أو ظرف للمفاجأة متعلق بالفعل بعده، والمعنى: قال رسول الله ﷺ بين أوقات لرجل كان يصلي مسبلاً إزاره: اذهب فتوضأ .. إلخ، ولعل السر في أمره ﷺ له بالوضوء وهو طاهر أن يتفكر الرجل في سبب ذلك الأمر، فيقف على ما ارتكبه من المخالفة، وأن الله تعالى ببركة أمره ﷺ إياه بطهارة الظاهر يطهر باطنه من دنس الكبر لأن طهارة الظاهر تؤثر في طهارة الباطن، وأمره ﷺ بالوضوء ثانيًا زجرًا له لما فعله من إسبال الإزار، أو لأنه لم يفتن لغرضه في المرة الأولى. قوله: (مالك أمرته أن يتوضأ .. إلخ) أى: والحال أنه طاهر، وفي نسخة مالك: أمرته أن يتوضأ ثم سكت عنه، فقال: أنه كان يصلي

وهو مسبل إزاره. وظاهر جوابه ﷺ أنه إنما أمره بإعادة الوضوء لأنه لما كان يصلي صلاة غير مقبولة والطهارة من شرائط الصلاة؛ سرى عدم القبول إلى الطهارة أيضاً، فأمره بها حثاً على الأكمل والأفضل.

وفي الحديث دلالة على عدم قبول صلاة مسبل الإزار. لكنه ضعيف لأنه من رواية أبي جعفر ولا يعرف، وعلى فرض صحته فهو منسوخ لأن الإجماع على خلافه، وهذا إنما هو في حق الرجال دون النساء، كما سيأتي للمصنف.

● عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ أَسْبَلَ إِزَارَهُ فِي صَلَاتِهِ خِيَلَاءَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ ذِكْرُهُ فِي حِلٍّ وَلَا حَرَامٍ. أخرج هذا الحديث أيضاً: أبو داود الطيالسي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (من أسبل إزاره.. إلخ) أى من طوّله وأرسله في الصلاة خيلاء بضم الخاء المعجمة وكسرهما تكبيراً وعجباً، فليس عند الله جلّ ذكره في شيء ولا يعاب به الله ولا بصلاحيته، فهو نظير قولهم: فلان لا ينفع للحلال ولا للحرام، يريدون أنه ساقط من الأعين لا يلتفت إليه ولا عبرة به ولا بأفعاله. وقيل: ليس في حلّ من الذنوب بمعنى: لا يغفر له، ولا في احترام عند الله وحفظ منه، بمعنى أنه لا يحفظ من سوء الأعمال. وقال النووي معناه: لا يؤمن بحلال الله تعالى وحرامه. وقيل معناه: ليس من دين الله في شيء، ومعناه: قد برئ من الله تعالى وفارق دينه..

والحديث يدل على تحريم إرخاء الإزار في الصلاة إذا كان يقصد الخيلاء. وإلى ذلك ذهب الشافعية والحنابلة. وإذا كان بغیر قصد الخيلاء يكره عند الشافعية. وقالت الحنابلة: لا بأس به وقالت الحنفية: إن كان يقصد الخيلاء كره وإلا فلا.

﴿ باب من قال: يتزر به إذا كان ضيقاً ﴾

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، أَوْ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: إِذَا كَانَ لِأَحَدِكُمْ ثَوْبَانِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ فَلْيَتَزَّرْ بِهِ وَلَا يَشْتِمَلِ اشْتِمَالَ الْيَهُودِ.
وأخرج هذا الحديث أيضاً: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما) هذا الأمر للندب، للاتفاق على جواز الصلاة في ثوب واحد ولو كان المصلي قادراً على ثوبين، ولما رواه أحمد عن أبي سعيد الخدري قال: الصلاة في الثوب الواحد سنة، كنا نفعله مع رسول الله ﷺ ولا يعاب علينا، فقال ابن مسعود: إنما كان ذلك إذا كان في الثياب قلة، فأما إذا وسع الله فالصلاة في ثوبين أركى. قوله: (فليتزر به ... إلخ) يعني إذا كان الثوب ضيقاً، وإن كان واسعاً فليلتحف به وليخالف بين طرفيه على عاتقيه كما تقدم، ولا يشتمل اشتمال اليهود، وهو أن يجلل بدنه بالثوب ويسبله من غير أن يرفع طرفه، ولا يبقى منه ما تخرج منه يده. ونهى ﷺ عنه لئلا تعرض لمن فعله حاجة فيتعسر عليه إخراج يده فيلحقه الضرر، وهو واشتمال الصماء واحد عند البغوى، وفرق بينهما غيره فجعل اشتمال اليهود ما ذكر واشتمال الصماء أن يلتحف بالثوب ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه فيصير فرجه بادياً.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أفضلية الصلاة في ثوبين: قميص ورداء، أو قميص وإزار، أو قميص وسراويل، وعلى أنه يجب على المصلي الانتزار بالثوب إذا كان ضيقاً، وعلى النهي عن التشبه بأفعال الكفار.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ فِي لِحَافٍ لَا يَتَوَشَّحُ بِهِ وَالْآخِرُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي سَرَاوِيلَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ رِذَاءٌ.

وأخرج الحديث أيضًا: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يتوشح به) التوشح: أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى، ويأخذ طرف الذي ألقاه على الأيسر تحت يده اليمنى ثم يعقدهما على صدره. ونهى عن ذلك لثلاث يرى المصلي عورة نفسه إذا ركع، ولثلاث يسقط الثوب في الركوع أو السجود، وقد جرى النووي والزهرى على أن التوشح والاشتغال واحد، وفرق الأخفش بينهما فقال إن الاشتغال أن يلتف الرجل بردائه أو كسائه من رأسه إلى قدمه ويردّ طرف الثوب الأيمن على منكبه الأيسر، وعرف التوشح بما ذكر. قوله: (والآخر أن يصلي في سراويل.. إلخ) مقابل غدوف فكان بريدة بن الحصيب قال: نهى رسول الله ﷺ عن أمرين: أحدهما أن يصلي في لحاف لا يتوشح به، والآخر أن يصلي في سراويل.

وفي رواية البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل في لحاف لا يتوشح به، ونهى أن يصلي الرجل في سراويل وليس عليه رداء. والسراويل فارسى معرب يذكر ويؤنث، ويجمع على سراويلات، أو جمع مفردة سروال أو سرولة أو سرويل بكسر السين، وليس هناك فعويل غيرها. والسراويل بالنون لغة والشروال بالشين المعجمة لغة أيضًا، ولعله ﷺ نهى عن الصلاة في السراويل من غير رداء لما فيه من تحديد العورة، وكشف أعالي البدن.

﴿ باب في كم تصلى المرأة ؟ ﴾

يعنى: من الثياب.

● عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ قُنْفُذٍ عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ: مَاذَا تُصَلِّي فِيهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَتْ: تُصَلِّي فِي الْخِمَارِ وَالْدَّرْعِ السَّابِغِ الَّذِي يُغَيِّبُ ظَهْرَ قَدَمَيْهَا .

وأخرج هذا الحديث أيضاً: البيهقي والحاكم وقال: صحيح على شرط البخاري.

○ معنى الحديث: قوله: (ماذا تصلى فيه المرأة... إلخ) أى: أى شيء تصلى فيه المرأة من الثياب؟ ، فقالت أم سلمة: تصلى في الخمار، بكسر الخاء المعجمة، وهو ثوب تغطي به المرأة رأسها، وجمعه خمر، مثل: كتاب وكتب، والدرع السابغ: القميص الساتر لجميع بدننها مذكر، ويجمع على أدراع، وقوله: (الذى يغيب ظهور قدميها) أتت به لدفع ما يتوهم أنه يغتفر عند تغطية ظهور القدمين، وفي نسخة: الذى يغطي ظهور قدميها.

● عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ: أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ؟ قَالَ: إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا يَغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا .

أخرج الحديث أيضاً: البيهقي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (ليس عليها إزار) أى: ليس تحت قميصها أو فوقه إزار ولا سراويل. قوله: (إذا كان الدرع سابقاً) أى: ساتراً كل البدن. وهو قيد للجواب المحذوف فكانه ﷺ قال: نعم، تصلى إذا كان الدرع ساتراً البدن.

والحديث يدل على: أنه يجب على المرأة ستر جميع جسدها في الصلاة حتى ظهور قدميها، وإلى ذلك ذهب الشافعية والحنابلة، قالوا: فلو صلت مكشوفة القدم أو شيء من الأطراف ما عدا الوجه والكفين أعادت أبداً أخذاً بظاهر هذا الحديث، ويدل لهم أيضاً ما رواه الترمذى وحسنه "المرأة عورة" وذهب المالكية إلى وجوب ستر جميع بدننها ما عدا الصدر والأطراف، فلا يشترط سترهما، قالوا: وتصح صلاتها إذا كانت مكشوفة الصدر والأطراف مع الكراهة، وتعيد في الوقت. وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى وجوب ستر جميع بدننها إلا الوجه والكفين والقدمين، وقالوا: يغتفر كشف ما هو أقل من ربع الساق والشعر والفخذ والبطن، وعند أبي يوسف: يغتفر ما هو أقل من النصف. وفي النصف عنه روايتان.

قال الخطابي: اختلف الناس فيما يجب على المرأة الحرة أن تغطي من بدننها إذا صلت، فقال الشافعي والأوزاعي: تغطي جميع بدننها إلا وجهها وكفيها. وروى ذلك عن ابن عباس وعطاء. وقال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام: كل شيء من المرأة عورة حتى ظفرها، وقال أحمد بن حنبل: تصلى المرأة ولا يرى منها شيء ولا ظفرها، وقال مالك بن أنس: إذا صلت المرأة وقد انكشف شعرها أو ظهر قدميها تعيد ما دامت في الوقت. وقال أصحاب الرأي في المرأة: تصلى ربع شعرها أو ثلثه مكشوف أو ربع فخذها أو ثلثه مكشوف أو ربع بطنها أو ثلثه مكشوف، فإن صلاتها تنقص. وإن انكشف أقل من ذلك لم تنقص. وبينهم اختلاف في تحديده، ومنهم من قال بالنصف، ولا أعلم لشيء مما ذهبوا إليه في التحديد أصلاً يعتمد، وفي

الخبر دليل على صحة قول من لم يجز صلاتها إذا انكشف من بدنهما شيء، ألا تراه ﷺ يقول: إذا كان سابقاً يغطي ظهور قديمها ؟ فجعل من شرط جواز صلاتها أن لا يظهر من أعضائها شيء.

﴿ باب المرأة تصلي بغير خمار ﴾

● عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا

بِخِمَارٍ.

وأخرج الحديث أيضاً: أحمد والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة والحاكم والبيهقي والطبراني.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار) وفي بعض النسخ: لا تقبل صلاة حائض، أي: لا تصح صلاة المرأة البالغة سن الحيض إلا بخمار، فأراد بنفي القبول نفى الصحة، وبه قال جماعة. وأراد بالحائض من بلغت سن الحيض لا الحائض بالفعل لأنها لا تجب عليها الصلاة أيام حيضها باتفاق، وقال آخرون: لا يقبل الله صلاة حائض، أي: قبولاً كاملاً.

واستدل بهذا الحديث الظاهرية في التسوية بين الحرة والأمة في العورة لعموم ذكر الحائض. وفرق الجمهور بينهما فجعلوا عورة الأمة ما بين السرة والركبة كالرجل والحجة لهم في ذلك ما تقدم للمصنف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه: وإذا زوّج أحدكم خادمه عبده أو أجيره فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة. وما رواه البيهقي في باب عورة الأمة بسنده إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: لا بأس أن يقلب الرجل الجارية إذا أراد أن يشتريها وينظر إلى ما

خلا عورتها، وعورتها: ما بين ركبتيها إلى معقد إزارها، ومفهوم الحديث أن صلاة الصغيرة بدون خمار صحيحة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه يجب على المرأة ستر رأسها حال الصلاة، وتقدم بيانه.

● عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ عَائِشَةَ نَزَلَتْ عَلَى صَفِيَّةَ أُمِّ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ فَرَأَتْ بَنَاتَ لَهَا فَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ وَفِي حُجْرَتِي جَارِيَةً فَأَلْقَى إِلَيَّ حَقْوَهُ وَقَالَ لِي: شَقِيهِ بِشَقَّتِي فَأَعْطِي هَذِهِ نِصْفًا وَالْفَتَاةَ الَّتِي عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ نِصْفًا، فَإِنِّي لَا أَرَاهَا إِلَّا قَدْ حَاصَتْ، أَوْ لَا أَرَهُمَا إِلَّا قَدْ حَاصَتَا.

○ معنى الحديث: قوله: (نزلت على صفية .. إلخ) أى: فى قصر عبد الله بن خلف بالبصرة عقب وقعة الجمل، وكنت بأُم طلحة مضافاً إلى الطلحات، لأنه كان فى أجداده جماعة يسمى كل منهم بطلحة. قوله: (فراّت بنات لها) وفى بعض النسخ: فراّت بناتاً لها، ولعلها رأتهن بلغن سن الحيض كاشفات رءوسهن، فذكرت الحديث للتعليم. قوله: (وفى حجرتى جارية) أى: شابة، وكانت مولاة لها. قوله: (فألقى إلى حقوه) وفى نسخة: فألقى لى حقوه تعنى: إزاره، لأن الحقو فى الأصل موضع شدّ الإزار، ثم توسعوا فيه حتى سموا الإزار حقواً تسمية للحال باسم الغل. قوله: (وقال لى: شقيه بشقتى... إلخ) أى: اقطعيه قطعتين فأعطى جاريك هذه نصف الإزار، وأعطى الشابة التى عند أُم سلمة النصف الآخر، ليختبرا به فإنى لا أظنهما إلا قد بلغتا سن الحيض.

والحديث صريح فى أنه ﷺ أعطى عائشة الإزار لتجعله بين جارتها وجارية أُم سلمة، وروى ابن ماجه عن عائشة أيضاً أنه ﷺ دخل عليها فاخبتات مولاة لها،

فقال النبي ﷺ: حاضت؟ فقالت: نعم، فشق لها من عمامته وقال: اختمرى بهذا. وهو صريح في أن الشق كان للعمامة لا للخمار، وأنه كان لجارية عائشة لا غير، ولا تنافي بينهما لاحتمال تعدد القصة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن البنت إذا بلغت يجب عليها ستر جميع بدنهما في الصلاة وغيرها إلا ما استثناء الشارع من الوجه والكفين.

﴿باب السدل في الصلاة﴾

أى: في بيان حكم السدل في الصلاة.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ السِّدْلِ فِي الصَّلَاةِ وَأَنْ يُعْطَى الرَّجُلُ قَاهُ

أخرج الحديث أيضاً: الحاكم والترمذى والبيهقى وابن ماجه والطبرانى في الأوسط.

○ معنى الحديث: قوله: (نهى عن السدل في الصلاة) السدل: أن يلتحف بثوبه ويدخل يديه من داخل فيركع ويسجد وهو كذلك، وكانت اليهود تفعله، وهذا مطرد في القميص وغيره من الثياب، وقيل: هو أن يضع وسط الإزار على رأسه ويرسل طرفيه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه، أفاده في النهاية. وقال الخطابي: السدال إرسال الثوب حتى يصيب الأرض. وعلى ما قاله فالسدل والإسبال واحد. وقال أبو عبيد: السدل إسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه فإن ضمهما فليس بسدل. وقال ابن الهمام: هو يصدق على أن يكون المنديل مرسلاً من كتفيه كما يعتاده كثير، فينبغي لمن على عنقه منديل أن يضعه عند الصلاة،

ويصدق أيضًا على لبس القباء من غير إدخال اليدين في كميته. وقال السيوطي: الأرجح في تفسير السدل القول الثاني من القولين اللذين حكاهما صاحب النهاية وهو الذى اختاره البيهقي والهروى في الغريب، وجزم به من أصحابنا أبو إسحاق في المذهب والشاشي وصاحب البيان، ومن الحنفية صاحب الهداية والينابيع والزاهدى والزيلعى وغيرهم. ومن الحنابلة موفق الدين بن قدامة في المغنى. قال في النيل: لا مانع من حمل الحديث على جميع هذه المعاني إن كان السدل مشتركاً بينها. وحمل المشترك على جميع معانيه هو المذهب القوى. وقال العراقي: يحتمل أن يراد بالسدل سدل الشعر في الصلاة. لكن لا وجه له لما سأتى للمصنف من ذمّ عقص الشعر في الصلاة.

والحكمة في النهى عن السدل في الصلاة أنه يشبه صنع اليهود، وأخرج الخلال في العلل وأبو عبيد في الغريب من رواية عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن أبيه عن عليّ أنه خرج فرأى قومًا يصلون وقد سدّلوا ثيابهم، فقال: كأنهم اليهود وخرجوا من قهرهم، والقهر بضم القاف وسكون الهاء: موضع مدارسهم الذى يجتمعون فيه.

قوله: (وأن يعطى الرجل فاه) أى: ونهى ﷺ عن تغطية الرجل فمه في الصلاة، لأنه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم النار.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على تحريم سدل الثوب في الصلاة. وكرهه ابن عمر ومجاهد وإبراهيم النخعي والثوري في الصلاة وغيرها. وقال جابر وعطاء والحسن وابن سيرين ومكحول والزهري: لا بأس به. قال في النيل: وأنت خير بأنه لا موجب للعدول عن التحريم إن صح الحديث؛ لعدم وجدان صارف له عن ذلك. وتقدم بيان بعض ذلك في حديث الإسبال.

● عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَكْثَرُ مَا رَأَيْتُ عَطَاءً يُضَلُّ سَادِلًا.

أتى به المصنف لبيان أن عطاء كان يفعل خلاف ما روى، ولعله كان يرى ضعف الحديث أو ترجح عنده جواز السدل فعمل عليه، وقد وافق عطاء على جواز السدل جماعة.

﴿ باب الصلاة في شُعر النساء ﴾

الشعر بضمّتين: جمع شعار: الثوب الذى يلى الجسد.

● حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبى الأشعث عن محمد عن عبد الله بن شقيق عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُصَلِّي فِي شَعْرِنَا أَوْ لِحْفِنَا. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: شَكُّ أَبِي.

هذه الترجمة والحديث بسنده ومتمه قد تقدّما في آخر كتاب الطهارة وزيد فيها هنا في بعض النسخ بعد قوله: "عن عبد الله بن شقيق" لفظ "عن شقيق"، وهذه الزيادة غلط أو سهو من الناسخ فإنه قد روى الترمذى هذا الحديث عن عبد الله بن شقيق عن عائشة في باب كراهة الصلاة في لحف النساء، وكذلك المصنف لم يذكره فيما مر من هذا الباب، وكذلك لم يذكره النسائى فيما أخرج هذا الحديث من كتاب اللباس، وفي بعض النسخ إسقاط هذا الباب هنا وهى أولى.

﴿ باب الرجل يصلى عاقصاً شعره ﴾

أى: فى بيان حكم من يصلى وشعره ملوئ، فعقص الشعر: ليّهُ وإدخال أطرافه فى أصوله، يقال: عقصت المرأة شعرها عقصاً، إذا فعلت به ذلك.

● عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَأَى أَبَا رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ مَرَّ بِحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَهُوَ يُصَلِّي قَائِمًا وَقَدْ غَرَزَ ضَفْرَهُ فِي قَفَاهُ فَحَلَّهَا أَبُو رَافِعٍ فَالْتَفَتَ حَسَنٌ إِلَيْهِ مُغَضِّبًا فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ: أَقْبِلْ عَلَى صَلَاتِكَ وَلَا تَغْضَبْ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ذَلِكَ كِفْلُ الشَّيْطَانِ يَغْنِي مَقْعَدَ الشَّيْطَانِ يَغْنِي مَغْرَزَ ضَفْرِهِ .

أخرج الحديث أيضاً: الترمذى وابن ماجه والطبرانى وعبد الرزاق.

○ معنى الحديث: قوله: (مر بحسن بن علي) وفي رواية ابن ماجه: مرّ بالحسن بن علي بن أبي طالب. قوله: (وقد غرز ضفره فى قفاه) وفي رواية الترمذى: وقد عقص ضفره فى قفاه، والضفر بضمّتين: جمع ضفيرة وهى الخصلة من الشعر، ويحتمل أن يكون بفتح الضاد وسكون الفاء مصدراً بمعنى المضفور، يقال: ضفرت الشعر ضفراً من باب ضرب: جعلت كل ضفيرة على حدة بثلاث طاقات فما فوقها. قوله: (فالتفت حسن إليه مغضباً) بصيغة اسم المفعول، أى: حال كونه غضبان عليه من فعله ذلك. قوله: (فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك كفل الشيطان... إلخ) تعليل لنهي إياه عن الغضب، أى: غرز الشعر المضفور حظ الشيطان ونصيبه من صلاة المصلّى. والكفل فى الأصل: الكساء يدار حول سنام البعير حفظاً للراكب عن السقوط، ولهذا فسره المصنف بقوله: يعنى مقعد الشيطان، أى: محل قعوده، وقوله:

"يعنى مغرز ضفره" تفسر لاسم الإشارة، والمراد أن محل غرز الشعر هو مقعد الشيطان ومحل سروره، لأن من استرسل شعره وسقط على الأرض عند السجود يثاب عليه والشعر المعقوص لم يسجد مع صاحبه، فينقص ثوابه فيسر الشيطان لذلك.

قال الخطابي: وإنما أمره بإرسال الشعر ليسقط على الموضع الذى يصلى فيه صاحبه من الأرض فيسجد معه، وقد روى: أمرت أن أسجد على سبعة آراب، وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً. وروى ابن أبي شبة فى مصنفه بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلاً يصلى عاقصاً شعره، فلما انصرف قال عبد الله: إذا صليت فلا تعقص شعرك، فإن شعرك يسجد معك، ولك بكل شعرة أجر، فقال الرجل: إني أخاف أن يترب، فقال: تربيته خيراً لك. والحديث يدل على ذم وكراهية صلاة الرجل معقوص الشعر، وبه قالت الشافعية والحنفية والحنابلة سواء أعمده للصلاة أم لا. وقال مالك: محل الكراهة إذا فعل ذلك للصلاة. وحكى ابن المنذر الإعادة فيه عن الحسن البصرى، قال النووى: والأول هو الذى يقتضيه إطلاق الأحاديث الصحيحة، وهو ظاهر النقل عن الصحابة. وكره عقص الشعر جماعة من الصحابة منهم عمر وعثمان وعلى وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود، ومن التابعين إبراهيم النخعى، والكراهة مختصة بالرجال دون النساء لأن شعرهن عورة يجب ستره فى الصلاة، فإذا نقضته استرسل، وربما تعذر ستره فيؤدى إلى بطلان صلاحها.

● حدثنا محمد بن سلمة ثنا بن وهب عن عمرو بن الحارث أن بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُصَلِّي وَرَأْسُهُ مَعْقُوصٌ مِنْ وَرَائِهِ فَقَامَ وَرَأَاهُ فَجَعَلَ يَحُلُّهُ،

وَأَقْرَأَ لَهُ الْآخَرَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَقْبَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَا لَكَ وَرَأْسِي؟ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّمَا مَثَلُ هَذَا مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ.

أخرج هذا الحديث أيضاً: مسلم وأحمد والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (ورأسه معقوص) أى مفتول، والجملة حال من فاعل يصلى. قوله: (فقام وراءه... إلخ) أى: قام ابن عباس خلف عبد الله بن الحارث وشرع يحل شعره، واستقر ابن الحارث لما فعله ومكنه ولم يتحرك، فلما فرغ من صلاته قال لابن عباس: ما شأنك ورأسي؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما مثل الذى يصلى وهو عاقص شعره مثل من يصلى وهو مكتوف، أى: مربوطة يده بجبل ونحوه ومشدودة إلى خلفه، وهو اسم مفعول من كتف من باب ضرب. وروى ابن أبي شيبة من طريق زيد بن أسلم عن أبان بن عثمان قال: رأى عثمان رجلاً يصلى وقد عقد شعره، فقال: يا ابن أخى، مثل الذى يصلى وقد عقص شعره مثل الذى يصلى وهو مكتوف.

﴿ باب الصلاة في النعل ﴾

اتجوز أم لا ؟.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي يَوْمَ الْفَتْحِ وَوَضَعَ نَعْلَيْهِ عَنْ يَسَارِهِ .

أخرج الحديث أيضاً: النسائي وابن ماجه وأبو بكر بن أبي شيبة.

○ معنى الحديث: قوله: (يوم الفتح) أى فتح مكة. قوله: (ووضع نعليه عن يساره) دليل على أن المصلى يجعل نعليه عن يساره، وهو محمول على ما إذا لم على يكن على يسار المصلى أحد، فلا ينافى ما سيأتى للمصنف ورواه ابن ماجه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: الزم نعليك قدميك، فإن خلعتهما فاجعلهما بين رجليك ولا تجعلهما عن يمينك ولا عن يمين صاحبك، ولا من ورائك فتزوى من خلفك.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن من آداب المصلى أن يصون يمينه عن الأقدار، وأن يجعل نعليه عن يساره إذا كان وحده.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِمَكَّةَ فَاسْتَفْتَحَ سُورَةَ الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى إِذَا جَاءَ ذِكْرَ مُوسَى وَهَارُونَ أَوْ ذَكَرَ مُوسَى وَعِيسَى - ابْنُ عَبَّادٍ يَشْكُ أَوْ اخْتَلَفُوا - أَخَذَتِ التَّبِيُّ ﷺ سَعْلَةً فَحَذَفَ فَرَكَعَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّائِبِ حَاضِرٌ لَذَلِكَ.

أخرج الحديث أيضًا: البخارى تعليقًا، ومسلم والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (صلى بنا رسول الله ﷺ) أى: عام الفتح، كما صرح بذلك فى رواية النسائى. قوله: (فاستفتح سورة المؤمنين... إلخ) أى: افتتح قراءة سورة "قد أفلح المؤمنون" بعد الفاتحة، حتى إذا وصل فى قراءته إلى ذكر موسى وهارون، فذكر منصوب على المفعولية، ويحتمل أن يكون مرفوعًا على الفاعلية، والمراد بذكر موسى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَى وَأَخَاهُ هَارُونَ﴾ المؤمنون/٤٥.

قوله: (أو موسى وعيسى) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴿المؤمنون/٤٩ - ٥٠. قوله: (ابن عباد يشك

أو اختلفوا) الظاهر أن قائل هذا عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أى: يقول ابن جريج إن هذا الشك وقع من محمد بن عباد، أو اختلف شيوخه أبو سلمة وعبد الله ابن المسيب وعبد الله عمرو فقال بعضهم: حتى إذا جاء ﷺ ذكر موسى وهارون، وقال بعضهم: حتى إذا جاء ذكر موسى وعيسى، وعليه فلا شك في الرواية، وفي مسند أحمد قال: بروح بن عباد يشك واختلفوا عليه. ولا منافاة بينهما لأن ابن عباد من تلاميذه ابن جريج وروح، فرواه أبو داود من طريق الأول ورواه أحمد من طريق الثاني. قوله: (أخذت النبي ﷺ سعلة... إلخ) وفي رواية ابن ماجه: أصابته شرقة، والسعلة بفتح السين أو ضمها وسكون العين المهملتين، وفي القاموس: السعلة بضم السين: حركة تدفع بها الطبيعة أذى عن الرئة والأعضاء التي تتصل بها. وقال ابن الملك: هو صوت يكون من وجع الحلق واليوسة فيه. وإنما أخذته ﷺ السعلة من البكاء عند تدبر القصة، فلم يتمكن من إتمام السورة، فحذف أى ترك القراءة وركع، وقوله: وعبد الله بن السائب حاضر لذلك، فيه إظهار في مقام الإضمار، وكان القياس أن يقول: وأنا حاضر، وأتى به عبد الله بعد قوله في الحديث "صلى بنا" لتقوية ما ذكره.

وهذا الحديث والذي قبله واحد، والأول مختصر والثاني مطول، فلا يقال: ليس في الحديث ذكر النعل، فلا يكون مطابقاً للترجمة. ويؤيده رواية أحمد والنسائي عن عبد الله بن السائب قال: حضرت رسول الله ﷺ يوم الفتح فصلى في قبل الكعبة فخلع نعليه فوضعهما عن يساره فافتتح سورة المؤمنين، فلما جاء ذكر موسى أو عيسى عليهما الصلاة والسلام أخذته سعلة فركع.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على استحباب تطويل القراءة في صلاة الصبح، وعلى جواز قطع قراءة السورة في الصلاة لعارض، وعلى جواز قراءة بعض السورة في

الصلاة باتفاق من غير كراهة، إذا كان لحاجة، فإذا كان لغير حاجة فالجمهور على أنه خلاف الأولى، وهو رواية عن مالك، والمشهور عنه الكراهة.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيَّنَّمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ إِذْ خَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عَنْ يَسَارِهِ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ الْقَوْمُ أَلْقَوْا نَعَالَهُمْ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: مَا حَمَلَكُمُ عَلَى إلقاء نَعَالِكُمْ ؟ قَالُوا: رَأَيْنَاكَ أَلْقَيْتَ نَعْلَكَ فَأَلْقَيْنَا نَعَالَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ جَبْرِيلَ ﷺ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَذْرًا، أَوْ قَالَ: أَذَى. وَقَالَ: إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَذْرًا أَوْ أَذَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصِلْ فِيهِمَا.

أخرج هذا الحديث أيضًا: الحاكم والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (بينما) تقدم أنه ظرف متعلق بفعل محذوف يفسره المذكور بعد إذا. قوله: (ألقوا نعالهم... إلخ) تاسيًا به ﷺ، فقال لهم: ما الذي حملكم على إلقاء نعالكم؟ وهو استفهام حقيقي. قوله: (أخبرني أن فيهما قذرًا) أي: نجاسة، وفي نسخة: فأخبرني أن فيهما قذرًا، أو قال: أذى، بالشك من الراوي. قوله: (فليمسحه... إلخ) دليل على أن النعل إذا أصابته نجاسة يظهر بالدلك والتراب، وتقدم بيان ذلك مستوفى في باب الأذى يصيب النعل من كتاب الطهارة.

والأمر فيه للإباحة بدليل ما سيأتي بعد، من أن رسول الله ﷺ كان يصلي حافيًا ومنعلاً. ومن قوله ﷺ: إذا صلى أحدكم فخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحداً، ليجعلهما بين رجله أو ليصل فيهما. ولما رواه ابن أبي شيبة بإسناده إلى عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: صلى رسول الله ﷺ في نعليه وصلى الناس في نعالهم، فخلع نعليه، فخلعوا، فلما صلى قال: من شاء أن يصلي في نعليه فليصل، ومن شاء أن يخلع فليخلع. ومن

كان يلبس النعل في الصلاة من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وعويمر بن ساعدة وأنس بن مالك وسلمة بن الأكوخ وأوس الثقفي. ومن التابعين سعيد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وطاوس وشريح القاضي وأبو مجلز وأبو عمرو الشيباني والأسود بن يزيد وإبراهيم النخعي وإبراهيم التيمي وعلي بن الحسين وابنه أبو جعفر.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن الصلاة لا تبطل بطُرُوء علم النجاسة فيها، وبه قالت الحنابلة في أشهر القولين عندهم إذا أزالها عقب العلم بها بعمل قليل وإلا بطلت، وهو مذهب الشافعي في القديم، وفي الجديد: تبطل، وهو مشهور المذهب. وقالت المالكية: يبطلان الصلاة عند العلم بها إلا إذا كانت في أسفل نعل فخلعها، وتقدم تمام هذا في باب الإعادة من النجاسة تكون في الثوب في آخر كتاب الطهارة. ودلّ الحديث أيضًا على تعليمه ﷺ الأمة كيف يصنعون في النجاسة التي يعلمونها وهم في الصلاة. وعلى أن مسح النعل في التراب مطهر له من النجاسة. وعلى إباحة الصلاة في النعلين إذا كانتا طاهرتين. وعلى أن العمل اليسير في الصلاة لا يبطلها.

● عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادٍ بْنِ أَوْسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَالِفُوا الْيَهُودَ فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نَعَالِهِمْ وَلَا خِفَافِهِمْ. أخرج الحديث أيضًا: الحاكم وابن حبان في صحيحه.

○ معنى الحديث: قوله: (خالفوا اليهود... إلخ) أى: فصلوا في نعالكم وخفافكم، وقوله: (فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم) تعليل للأمر بمخالفة اليهود، وكانوا يتركون الصلاة في النعال لأنهم كانوا يرون أن الصلاة فيها منافية للتعظيم، ولأنهم كانوا يأتسون بموسى عليه الصلاة والسلام حيث قيل له:

﴿ فَأَخْلَعُ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى ﴾ طه/١٢. فنهينا عن التشبه بهم، وأمرنا أن نصلى في خفافنا ونعالنا إن كانا طاهرين. والأمر فيه للإباحة، لما تقدم عن ابن أبي شيبه، وفيه أنه ﷺ قال: من شاء أن يصلى في نعليه فليصل ومن شاء أن يخلع فليخلع. لأن التخيير والتفويض إلى المشيئة دليل الإباحة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على إباحة الصلاة في الخفاف والنعال، ومحلّه إذا كانت طاهرة. قال ابن بطال: هو من الرخص، كما قال ابن دقيق العيد، لا من المستحبات لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة، وهو — وإن كان من ملابس الزينة — إلا أن ملامسة الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصر عن هذه الرتبة، وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين التي هي من جلب المصالح ومراعاة إزالة النجاسة التي هي من باب دفع المفسد، قدم دفع المفسد إلا أن يرد دليل بإلحاقه بما يتجمل به فيرجع إليه ويترك هذا النظر.

﴿ باب المصلى إذا خلع نعليه أين يضعهما ؟ ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَضَعُ نَعْلَيْهِ عَنْ يَمِينِهِ وَلَا عَنْ يَسَارِهِ فَتَكُونَ عَنْ يَمِينٍ غَيْرِهِ، إِلَّا أَنْ لَا يَكُونَ عَنْ يَسَارِهِ أَحَدٌ، وَلْيَضَعْهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ.

أخرج هذا الحديث أيضًا: الحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا صلى أحدكم... إلخ) أى إذا أراد الصلاة فلا يضع نعليه جهة يمينه، ونهى عن ذلك لأن جهة اليمين معظمة فتصان عن القاذورات، وقوله: (ولا عن يساره)، أى: ولا يضعهما عن يساره لما في ذلك من

الإيذاء لغيره إن كان على يساره أحد، فإن لم يكن عن يساره أحد - فيضعها جهة اليسار حينئذ لعدم المحذور. قوله: (وليضعهما بين رجليه) أى إن كان عن يساره أحد. والمراد أنه يضعهما أمام القدمين فيكونان بين الساقين حال الجلوس والسجود، ويحتمل أن المراد أن يجعلهما تحت صدره وقبل مكان سجوده.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على شرف الجهة اليمنى، وعلى أنه ينبغي حفظها من النجاسات، وعلى نهى من أراد الصلاة عن أن يضع نعليه على يساره إن كان به أحد، بل يضعهما أمام قدميه.

﴿ باب الصلاة على الخمرة ﴾

وفى بعض النسخ: باب ما جاء فى الصلاة على الخمرة - بوزن غرفة - وتقدم أنها مقدار ما يضع عليه الرجل وجهه فى سجوده من حصير أو نسيجة خوص ونحوه من الباب يجعلها المصلى تحت جبهته لتقيه من الحر والبرد، وتطلق أيضاً على الكبير من نوعها، وهو المراد فى الحديث.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا حِذَاءَهُ وَأَنَا حَائِضٌ وَرُبَّمَا أَصَابَنِي ثَوْبُهُ إِذَا سَجَدَ، وَكَانَ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ .

أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومسلم وابن ماجه والبيهقى والترمذى.
○ معنى الحديث: قوله: (وربما أصابني ثوبه إذا سجد) فيه دلالة على أن وقوع ثوب المصلى على الحائض لا يضر بصلاته. قوله: (وكان يصلى على الخمرة) فيه دلالة على جواز السجود على الخمرة. قال ابن بطال: لا خلاف بين فقهاء

الأمصار في جواز الصلاة على الخمرة إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يؤتى بالتراب فيوضع على الخمرة فيسجد عليه، ولعله كان يفعله على جهة المبالغة في التواضع والخشوع فلا يكون فيه مخالفة للجماعة. وسيأتي بسط الكلام على السجود على غير الأرض في الباب الذي بعده.

﴿ باب الصلاة على الحصير ﴾

● حدثنا عبيد الله بن معاذ ثنا أبي ثنا شعبة عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك قال: قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي رَجُلٌ ضَخْمٌ - وَكَانَ ضَخْمًا - لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصَلِّيَ مَعَكَ، وَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا وَدَعَاهُ إِلَى بَيْتِهِ، فَصَلَّى حَتَّى أَرَاكَ تُصَلِّي فَأَقْتَدَى بِكَ. فَتَضَخُّوا لَهُ طَرَفَ حَصِيرٍ كَانَتْ لَهُمْ فَقَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ. قَالَ فَلَانُ بْنُ الْجَارُودِ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ: أَكَانَ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَ: لَمْ أَرَهُ يُصَلِّي إِلَّا يَوْمَئِذٍ.

أخرج الحديث أيضًا: البخاري وابن أبي شيبة وابن ماجه وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (إني رجل ضخم) أى عظيم الجسم غليظه، يقال: ضخم الشيء بالضم من باب ظرف ضخامة: عظم فهو ضخم، والجمع ضخام، مثل سهم وسهام. قوله: (وكان ضخمًا... إلخ) هو من قول أنس معترض بين الصفة والموصوف، وأتى به للإشارة إلى تأكيد الخبر، وقوله (لا أستطيع ... إلخ) صفة ثانية لرجل معللة بالصفة الأولى فكانه قال: إني رجل لا أستطيع الصلاة معك في المسجد جماعة لأني ضخم. قوله: (فصل... إلخ) عطف على محذوف، أى دعاه إلى بيته فاتساه ﷺ فقال له: صل يا رسول الله حتى أراك تصلى، فأصلى مثل صلاتك، فرشوا

له ﷺ طرف حصير لهم، وفعلوا ذلك ليلين الحصر أو لتحقيق طهارته، ويحتمل أن النصح بمعنى الغسل فيكون لتجاسة محققة كما تقدم. قوله: (قال فلان... إلخ) لفظ فلان كناية عن اسم ابن الجارود وهو عبد الحميد بن المنذر بن الجارود كما صرح به في رواية ابن أبي شيبة، قال: حدثنا ابن علية عن ابن عون عن أنس بن سيرين عن عبد الحميد بن المنذر بن الجارود عن أنس قال: صنع بعض عمومي طعاماً للنبي ﷺ فقال: أحب أن تأكل في بيتي وتصلي فيه، قال: فاتاه وفي البيت فحل من تلك الفحول، فأمر بجانب منه فكنس ورش، فصلى وصلينا معه، والفحل يفتح الفاء وسكون الحاء المهملة: حصير يتخذ من ذكر النخل. قوله: (كان يصلي الضحى... إلخ) أى: أكان من عادته ﷺ الصلاة في هذا الوقت؟ فقال أنس: لم أره ﷺ يصلى في هذا الوقت إلا في هذا الوقت إلا في هذا اليوم، وفي نسخة: لم أره صلى إلا يومئذ.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على استحباب صنع الطعام لأولى الفضل، وعلى طلب إجابة الدعوة. لكن محله إذا لم يكن مانع، وعلى جواز الصلاة على الحصر، وعلى جواز ترك الجماعة في المسجد لعذر يشق معه الحضور إليها.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَزُورُ أُمَّ سَلِيمٍ فَتَدْرِكُهُ الصَّلَاةُ أَحْيَانًا فَيُصَلِّي عَلَى بَسَاطٍ لَنَا، وَهُوَ حَصِيرٌ نُنْضِجُهُ بِالْمَاءِ .

○ معنى الحديث: قوله: (كان يزور أم سليم) هى أم أنس وكانت من محارمه كما تقدم. قوله: فتدركه الصلاة أحياناً المراد من هذه الصلاة النوافل التى تصلى قبل الفرائض لأنه ﷺ ما كان يصلى الفرائض إلا جماعة في المسجد، أو المراد بسها صلاة الضحى، وقد صرح بأن الصلاة كانت تطوعاً في حديث أنس المتقدم في باب: (الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان). قوله: (وهو حصير) بيان للمراد من

البساط لأنه يطلق على الحصر وغيره، والبساط ما يُنسط ويُفرش. وتقدم شرح الحديث وإثباتاً.

● عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْحَصْرِ وَالْفُرَّةِ الْمَذْبُوعَةِ .

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان رسول الله ﷺ يصلي على الحصر... إلخ) فيه دلالة على جواز الصلاة على الحصر والفروة من غير كراهة، ويلحق بهما ما في معناهما مما يفرش سواء أكان من حيوان أم من نبات، وحكاية الترمذي عن أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم، وهو قول أحمد والأوزاعي والشافعي وإسحاق وجهور الفقهاء. والحديث، وإن كان ضعيفاً لأنه من رواية عبيد الله بن سعيد وفيه جهالة، لكن صلاته ﷺ على الحصر وغيره ثابتة من طرق كثيرة صحيحة عند الجماعة وغيرهم. وكره الصلاة على غير الأرض جماعة من التابعين. فقد روى ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين أن الصلاة على الطنفسة محدثة. وعن جابر بن زيد أنه كان يكره الصلاة على كل شيء من الحيوان ويستحب الصلاة على كل شيء من نبات الأرض. وعن عروة بن الزبير أنه كان يكره أن يسجد على شيء دون الأرض. وقالت المالكية بكراهة السجود على ما فيه رفاهة كالבسط بخلاف الحصر، لكن تركه أولى، قال في المدونة: وكان مالك يكره أن يسجد الرجل على الطنافس وبسط الشعر والثياب والأدم، وكان يقول: لا بأس أن يقوم عليها ويركع عليها ويقعد عليها، ولا يسجد عليها ولا يضع كفيه، وكان لا يرى بأساً بالحصر وما أشبهها مما تنبت الأرض أن يسجد عليها وأن يضع كفيه عليها. قال: وقال مالك: لا يسجد على الثوب إلا من حر أو برد كئاثاً كان أو قطناً.

﴿ باب الرجل يسجد على ثوبه ﴾

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدُنَا أَنْ يُمَكِّنَ وَجْهَهُ مِنَ الْأَرْضِ بَسَطَ ثَوْبَهُ فَسَجَدَ عَلَيْهِ.

أخرج الحديث أيضًا: أحمد والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (في شدة الحر) أتى به لبيان العلة في بسط الثوب في السجود. قوله: (فإذا لم يستطع أحدنا... إلخ) فيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هي الأصل لأنه علق بسط الثوب على عدم الاستطاعة، وقوله: (بسط ثوبه فسجد عليه) دليل على جواز سجود المصلي على ثوبه المتصل به لانتقائه حر الأرض وكذا بردها، وبه قال أبو حنيفة والجمهور. ولا يعارض هذا ما رواه الحاكم والبيهقي من حديث خباب بن الأرت قال: شكونا إلى رسول الله ﷺ حر الرمضاء في جباهنا وأكفنا، فلم يُشكنا لأن الشكاية كانت لتأخير الصلاة حتى يبرد الحر، لا لأجل السجود على حائل، إذ لو كان كذلك لأذن لهم بالحائل. وقال الشافعي: لا يجوز السجود على الثوب المتصل بالمصلي، وقال: إذا تحرك بحركته بطلت صلاته، وإذا لم يتحرك فيه وجهان: الصحيح أنها تصح. وحمل الثوب في الحديث على الانفصل عن المصلي. وأيده البيهقي بما رواه الإسماعيلي بلفظ "فياخذ أحدنا الحصى في يده فإذا برد وضعه وسجد عليه" قال: فلو جاز السجود على شيء متصل به لما احتاجوا إلى تبريد الحصى. لكن هذا غير مسلم لاحتمال أن يكون الذي كان يبرد الحصى لم يكن

في ثوبه فضلة يسجد عليها بعد ستر عورتها. وحل الشافعي الثوب على المنفصل خلاف الظاهر؛ لأن المتبادر من الإضافة الثوب المتصل بالمصلي، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى في ثوب يتقى بفضوله حر الأرض وبردها. وهذا إذا كان السجود على الثوب لحاجة، فإذا كان لغیر حاجة فاتفقوا على الكراهة.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز العمل القليل في الصلاة لمصلحتها، وعلى جواز سجود المصلي على ثوبه المتصل به، وعلى طلب مراعاة الخشوع في الصلاة لأن صنيعهم هذا كان لإزالة التشويش العارض من حرارة الأرض ونحوها. قال ابن دقيق العيد: الحديث يقتضي تقديم الظهر في أول الوقت مع الحر، ويعارضه ما قدمناه في أمر الإبراد على ما قيل، فمن قال إن الإبراد رخصة فلا إشكال عليه، لأن التقديم حينئذ يكون سنة والإبراد جائز، ومن قال: إن الإبراد سنة فقد ردد بعضهم القول في أن يكون التقديم في شدة الحر منسوخاً أو يكون على الرخصة، ويحتمل عندي أن لا يكون ثمة تعارض؛ لأننا إن جعلنا الإبراد إلى حيث يبقى ظل يمشي فيه إلى المسجد أو إلى ما زاد على الذراع فلا يبعد أن يقي مع ذلك حر يحتاج معه إلى بسط الثوب فلا يقع تعارض.

﴿ باب تسوية الصفوف ﴾

● عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا تَصْفُونَ كَمَا تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﷻ؟ قُلْنَا: وَكَيْفَ تَصِفُ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ قَالَ: يَتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْمُقَدَّمَةَ وَيَتَرَاصُّونَ فِي الصَّفِّ.

أخرج الحديث أيضاً: أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (ألا تصفون... إلخ) بفتح المثناة الفوقية وضم الصاد أو بضم التاء وفتح الصاد مبنياً للمفعول، وفي رواية مسلم: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس؟ اسكنوا في الصلاة، ثم خرج علينا فرآنا حلقاً، فقال: ما لي أراكم عزين؟ أي متفرقين. ثم خرج علينا فقال: ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربهم؟ وهي عندي لا يعلمها إلا الله تعالى، أو عند قيامهم لطاعة ربهم، أو عند عرش ربهم، فهو على حذف مضاف. قوله: (يتمون الصفوف المقدمة... إلخ) وفي رواية مسلم وابن ماجه: يتمون الصفوف الأول، أي لا يشرعون في صف حتى يكمل الذي قبله ويتراصون في الصف، من رصت البناء رصاً من باب قتل، إذا ألصقت بعضه ببعض، أي: يتلاصقون فيه حتى لا يكون بينهم فرج. ويؤخذ منه أن تلاصق بعضهم ببعض وتضامهم يستلزم تسوية صفوفهم، وهذا وجه مناسبة الحديث الترجمة.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على أنه ينبغي للإمام مراعاة المأمومين وحشهم على ما هو خير لهم، وعلى استحباب إتمام الصفوف الأول، وعلى استحباب تلاصق المصلين بعضهم ببعض في الصف، وسيأتي له مزيد إن شاء الله تعالى.

● عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ الْجُدَلِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ بَوَجهِهِ. فَقَالَ: "أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ" ثَلَاثًا. وَاللَّهُ لَتَقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ. قَالَ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يُلْزِقُ مَنَكِبَهُ بِمَنَكِبِ صَاحِبِهِ وَرُكْبَتَهُ بِرُكْبَةِ صَاحِبِهِ وَكَعْبَهُ بِكَعْبِهِ .
أَخْرَجَ الْحَدِيثَ أَيْضًا: أَحْمَدُ وَابِيهَقِي وَالدَّارِقُطِيُّ.

○ معنى الحديث: قوله: (أقبل رسول الله ﷺ على الناس بوجهه... إلخ) يعنى بعد إقامة الصلاة، لما رواه البخارى ومسلم عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يقبل علينا بوجهه قبل أن يكبر، فيقول: تراصوا واعتدلوا. ولما رواه البخارى عن أنس رضي الله عنه قال: أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه. فقال: اقيموا صفوفكم. أى: عدلوا وسووها، من أقام العود إذا عدله وسواه. وظاهره أن تسوية الصفوف فى الصلاة واجبة للأمر والوعيد الشديد المؤكد بالقسم على تركها، وإلى ذلك ذهب ابن حزم مستدلاً بحديث الباب، وبما روى عن عمر أنه ضرب قدم أبى عثمان النهدى لإقامة الصف، وبما صح عن سويد بن غفلة قال: كان بلال يسوى مناكبنا ويضرب أقدامنا فى الصلاة، وقال: ما كان عمر وبلال يضربان على ترك غير واجب. وذهب الجمهور إلى أن إقامة الصفوف فى الصلاة سنة، بل ادعى بعضهم الإجماع على ذلك، وقالوا: إن الأمر والوعيد المذكورين من باب التغليظ والتشديد تأكيداً وتحريضاً على تسوية الصفوف وتعديلها، وأما ضرب عمر وبلال الناس على تركه فلا يدل على الوجوب؛ لجواز أنهما كانا يريان التعزير على ترك السنة، وروى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يوكل رجالاً بإقامة الصفوف، فلا يكبر حتى يخبر أن الصفوف قد استوت. وروى

عن علي وعثمان أنهما كانا يتعهدان ذلك ويقولان: استروا، وكان علي ﷺ يقول: تقدم يا فلان وتأخر يا فلان.

قوله: (أو ليخالفن الله بين قلوبكم) أو هنا لأحد الشيئين لأن الواقع أحد الأمرين: إما المخالفة بين القلوب، وإما إقامة الصفوف، والمراد بالمخالفة بين القلوب إيقاع العداوة والبغضاء بينهم، فيتغير بعضهم على بعض، لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن. وفي هذا من اللطائف وقوع الوعيد من جنس الجناية. قوله: (يلزق منكبه... إلخ) بضم الياء من ألزق أى: يلصقه، والمراد منه المبالغة في تعديل الصفوف وسد خللها، والكعب: العظم الناتئ في جانبي الرجل عند ملتقى الساق والقدم، لأنه هو الذي يمكن إلصاقه خلافاً لمن ذهب إلى أن المراد به مؤخر القدم، قال الحافظ: وهو قول شاذ ينسب إلى بعض الحنفية، ولم يثبت محققوه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الحث على تسوية الصفوف في الصلاة، وعلى الزجر عن المخالفة فيها بالتقدم والتأخر.

● عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُ الصَّفَّ مِنْ نَاحِيَةٍ إِلَى نَاحِيَةٍ يَمْسَحُ صُدُورَنَا وَمَنَاكِبَنَا وَيَقُولُ: لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ. وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصُّفُوفِ الْأُولِ.

أخرج الحديث أيضاً: النسائي والحاكم والبيهقي وابن حبان وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (يتخلل الصف... إلخ) أى: يدخل بين الصفوف ويسويها مبتدئاً من جانب ومنتهيّاً إلى الجانب الآخر، فـ "أل" في الصف للجنس، ويؤيده رواية النسائي عن البراء قال: كان رسول الله ﷺ يتخلل الصفوف من ناحية

إلى ناحية ويمسح صدورنا ومناكبنا. أى يمر يده ﷺ على صدورنا ومناكبنا لتمام تسوية الصفوف حتى لا يتقدم أحد ولا يتأخر، والجملة عطف على جملة "يتخلل" بحذف العاطف أو حال من فاعل "يتخلل". قوله: (لا تختلفوا فتختلف قلوبكم) أى لا تختلفوا بأبدانكم بالتقدم والتأخر فيتسبب عنه اختلاف قلوبكم فتتشأ بينكم العداوة والبغضاء. ولا يقال: إن ظاهر الحديث أن القلب تابع للأعضاء؛ فإذا اختلفت الأعضاء اختلف القلب، فيكون منافياً لحديث "ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب" فإنه صريح في أن الأعضاء تابعة للقلب لأن حديث "إن في الجسد مضغة" موضوعه القلب والأعضاء في شخص واحد، أما حديث الباب فموضوعه قلوب وأعضاء لأشخاص كثيرين فلا تنافى بينهما.

قوله: (إن الله ﷻ وملائكته... إلخ) أى إن الله تعالى ينزل رحمته على عباده الذين يصلون في الصفوف الأول، وكذا الملائكة تستغفر لهم، وكان الصف الأول أشرف لأن من فيه قريبون من رحمة الله تعالى وسماع القرآن وإرشاد الإمام.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه ينبغي للإمام أن يراعى تسوية الصفوف بنظره ويده، وعلى النهى عن الاختلاف فيها بالتقدم والتأخر، وعلى الترغيب في المبادرة إلى الصفوف المقدمة.

﴿باب الصفوف بين السوارى﴾

السوارى: جمع سارية، وهى العمود.

● عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ مَحْمُودٍ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَدَفَعْنَا إِلَى السَّوَارَى فَتَقَدَّمْنَا وَتَأَخَّرْنَا، فَقَالَ أَنَسٌ: كُنَّا نَتَّقَى هَذَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أخرج الحديث أيضًا: أحمد والبيهقى والنسائى والحاكم والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (فدفعنا إلى السوارى... إلخ) بضم الدال المهملة مبنياً للمفعول، أى: إلى ما بينها بسبب المزاحمة وكثرة الناس، فتقدم بعضنا عن السوارى وتأخر الآخر، وهو ظاهر فى أنهم لم يقفوا بين السوارى حين الصلاة، وفى رواية الترمذى عن عبد الحميد قال: صليت خلف أمير من الأمراء فاضطرب الناس فصلينا بين ساريتين، فلما صلينا قال أنس: كنا نتقى هذا... إلخ. وفى رواية النسائى عن عبد الحميد أيضًا قال: صلينا مع أمير من الأمراء فدفعونا حتى قمنا وصلينا بين الساريتين فجعل أنس يتأخر وقال: كنا نتقى هذا... إلخ. فظاهر هاتين الروایتين أنهما صلوا بين السوارى، ولا منافاة بينهما وبين حديث الباب لاحتمال تعدد الواقعة، فمرة لم يصلوا بينها، فيكون قول أنس: "كنا نتقى هذا" بياناً لسبب تقدمهم وتأخرهم، ومرة صلوا بينها فيكون قوله "كنا نتقى هذا" تعليمًا لهم ليتبعدوا عن ذلك. وقوله "كنا نتقى هذا" أى كنا نحترز عن القيام للصلاة بين السوارى ونجتبه وذلك للنهى عنه، فقد روى الحاكم عن قتادة عن معاوية بن قررة عن أبيه قال: كنا نهى عن الصلاة بين السوارى ونطرد عنها طردًا والناهى رسول الله ﷺ. وروى البيهقى بسنده إلى معد يكرب عن ابن مسعود أنه قال: لا تصفوا بين السوارى.

وفي هذا دلالة على كراهة الصلاة بين السوارى، وحكمة النهى عن ذلك قيل: لما فيه من قطع الصف، وقيل: لأنها موضع النعال. قال ابن سيد الناس: والأول أشبه لأن الثاني محدث. وقال القرطبي: روى أن سبب كراهة ذلك أنه مصلى الجن من المؤمنين. وإلى كراهة الصلاة بين السوارى للجماعة والمنفرد ذهب إبراهيم النخعي وإسحاق والمالكية مستدلين بحديث الباب، وبما تقدم عند الحاكم من حديث معاوية بن قرة عن أبيه قال: كنا ننهى أن نصف بين السوارى إلخ. وبما رواه الحاكم وصححه من حديث أنس رضي الله عنه ولفظه: كنا ننهى عن الصلاة بين السوارى ونطردها عنها. وروى سعيد بن منصور في سننه النهى عن ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وحذيفة. قال ابن سيد الناس: ولا يعلم لهم مخالف من الصحابة.

وذهبت الحنابلة إلى كراهته للمؤمنين إذا أدى ذلك إلى قطع الصف، ولا يكره لغير المؤمنين، مستدلين بحديث معاوية بن قرة عن أبيه المتقدم. وأجازه مطلقاً من غير كراهة الحسن وابن سيرين، وكان سعيد بن جبيرة وإبراهيم التيمي وسويد بن غفلة يؤمنون قومهم بين الأساطين، وهو قول الكوفيين، واستدلوا بما رواه البيهقي بسنده إلى ابن عمر قال: سألت بلالاً: أين صلى رسول الله ﷺ (يعنى في الكعبة)؟ فقال: بين العمودين المقدمين. وأجابوا عن أحاديث النهى بأن حديث معاوية بن قرة ضعيف لأن في سنده هارون بن مسلم وهو مجهول كما قاله أبو حاتم. وحديث أنس مردود بفعل النبي ﷺ. وأجازه الشافعي وابن المنذر للمنفرد دون الجماعة، قالوا: قد ثبت أن النبي ﷺ صلى في الكعبة بين ساريتين. ويدل على أن النهى خاص بالجماعة حديث معاوية بن قرة عن أبيه قال: كنا ننهى أن نصف بين السوارى على عهد رسول الله ﷺ ونطردها عنها طرداً. رواه ابن ماجه. فهو يدل بمفهومه على جواز صلاة المنفرد بينها لأنه ليس فيه إلا ذكر النهى عن الصف بين السوارى، ولم يقل: كنا ننهى

الصلاة بين السوارى فما ورد من الأحاديث الدالة على النهى عن الصلاة مطلقاً بين السوارى يحمل على المقيدة، فيكون النهى مختصاً بالمؤمنين بين السوارى دون الإمام والمنفرد. وأرجح الأقوال: القول الأول لحديث الباب، فإنه مطلق، وصلاته ﷺ بين الساريتين في الكعبة لا يعارض النهى الخاص بنا لعدم شموله له. وعلى فرض شموله له فيكون فعله صارفاً للنهى عن التحريم إلى الكراهة، ومحل الخلاف إذا كان المكان متسعاً، فإذا كان ضيقاً فلا خلاف في الجواز مطلقاً من غير كراهة.

● عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَيْلِي مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنَّهْيُ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ.

أخرج الحديث أيضاً: أحمد وابن ماجه ومسلم والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (ليلى منكم... إلخ) بنون ثقيلة وياء مفتوحة قبلها، ويجوز تخفيف النون من غير ياء قبلها، وهى رواية مسلم، واللام فى ليلنى لام الأمر، أى: ليقرب منى أرباب العقول والمعرفة، فالأحلام جمع حلم بالكسر وهو العقل، وكأنه من الحلم بمعنى الأناة والثبوت فى الأمور، وذلك من شعار العقلاء، وأما الحلم بالضم فهو ما يراه النائم وليس مراداً هنا، والنهى جمع نهية بضم النون وهى العقل، فهو مرادف للأحلام، سمي بذلك لأنه ينهى صاحبه عن القبيح، أو لأن صاحبه ينتهى إلى ما أمر به ولا يتجاوز، وأمر ﷺ أن يليه أولو الأحلام ثم الذين يلونهم فى هذه الأوصاف، لزيد شرفهم وضبطهم لصلاة الإمام، ولأنه إن حدث به حادث نبهوه أو خلفوه فى الإمامة.

قال فى حجة الله البالغة: ذلك ليتقرر عندهم توقير الكبير، أو ليتنافسوا فى عادة أهل السؤدد، ولئلا يشق على أولى الأحلام تقديم من دونهم عليهم.

وقوله: (ثم الذين يلونهم) دليل على تقديم الأفضل فالأفضل إلى الإمام. قال النووي: لأنه أولى بالإكرام ولأنه ربما احتاج الإمام إلى استخلاف، فيكون هو أولى، ولأنه يتفطن لتبنيه الإمام على السهو لما لا يتفطن له غيره، وليضبطوا صفة الصلاة ويحفظوها وينقلوها ويعلموها الناس، وليقتدى بهم في أفعالهم من وراءهم، ولا يختص هذا التقديم بالصلاة، بل من السنة أن يقدم أهل الفضل في كل مجمع إلى الإمام، وكبير المجلس كمجلس العلم والقضاء والذكر والمشاورة ومواقف القتال وإمامة الصلاة والتدريس والإفتاء واستماع الحديث ونحوها، ويكون الناس فيها على مراتبهم في العلم والدين والعقل والشرف والسن والكفاءة. وفي هذا كله إعلام برفعة قدر النبي ﷺ وعلو شأنه، وحث لمن كمل عقله من العارفين على تحصيل تلك الفضيلة، وإرشاد لمن قصر حاله عن تلك المرتبة أن لا يزاحمهم في المكان الذي يلي الإمام. ويحتمل أن المراد بأولى الأحلام وأولى النهي: الرجال البالغون، وبالذين يلونهم الصبيان المميزون والمراهقون، وبالذين يلونهم النساء. وقد ترجم البيهقي لحديث الباب بقوله: باب الرجال يأتون بالرجل ومعهم صبيان ونساء، وساقه.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى مَيَّامِنِ الصُّفُوفِ.

أخرج الحديث أيضًا: ابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إن الله وملائكته يصلون على ميامن الصفوف) وفي نسخة (ميامين الصفوف) جمع ميمنة، أى إن الله ﷻ ينزل رحمته على من كان جهة اليمين في الصف قبل أن ينزلها على من كان جهة اليسار، وكذا الملائكة تستغفر لمن كان في يمين الصف قبل أن تستغفر لمن كان في اليسار، وليس المراد أن الرحمة والاستغفار يختصان باليمين دون اليسار، ويؤيده حديث: "إن الله ينزل الرحمة

أولاً على يمين الإمام إلى آخر اليمين، ثم على اليسار إلى آخره". وفي هذا دلالة على أفضلية ميامن الصفوف على مياسرها. لكن محل أفضلية يمين الصف الثاني مثلاً إذا كان يسار الذى قبله عامراً، فإذا كان خالياً فتعمره أفضل من يمين الذى يليه، لما تقدم فى حديث أنس فى باب تسوية الصفوف من قوله ﷺ: أتموا الصف المقدم ثم الذى يليه، ولما رواه ابن ماجه من طريق ليث بن أبى سليم عن نافع عن ابن عمر قال: قيل للنبي ﷺ: إن ميسرة المسجد تعطلت، فقال النبي ﷺ: من عمر ميسرة المسجد كتب له كفلان من الأجر. ولما رواه الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً: من عمر جانب المسجد الأيسر لقلة أهله فله أجران.

﴿ باب مقام الصبيان من الصف ﴾

● قَالَ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ: أَلَا أَحَدْتُكُمْ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ: فَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَصَفَّ الرِّجَالَ، وَصَفَّ خَلْفَهُمُ الْعِلْمَانِ، ثُمَّ صَلَّى بِهِمْ ، فَذَكَرَ صَلَاتَهُ ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا صَلَاةُ قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا قَالَ: صَلَاةُ أُمِّي .

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والبيهقي وابن أبى شيبه.

○ معنى الحديث: قوله: (قال: فأقام الصلاة... إلخ) أى قال أبو مالك الأشعري: فأمر رسول الله ﷺ بإقامة الصلاة ثم صلى بالرجال والعلمان وجعل موقف الصبيان خلف الرجال، وذكر أبو مالك صفة صلاته ﷺ إلى آخرها، ثم قال: قال ﷺ: هكذا صلاة أمتي. فقوله: (قال عبد الأعلى... إلخ) معترض بين المضاف والمضاف إليه، أى قال عبد الأعلى: لا أظن قرّة بن خالد إلا قال فى الرواية ناقلاً

بسنده عن النبي ﷺ قوله: (هكذا صلاة أمتي، وفيه تنبيه على أن من لم يصل صلاة موافقة لصلاة رسول الله ﷺ لا يعول على صلاته ولا يكون من أمته).

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية تقديم صفوف الرجال على الغلمان، والغلمان على النساء، كما تفيد رواية أحمد في مسنده عن أبي مالك الأشعري أنه قال: يا معشر الأشعرين، اجتمعوا واجمعوا نساءكم وأبناءكم حتى أريكم صلاة رسول الله ﷺ، فاجتمعوا وجمعوا أبناءهم ونساءهم، ثم توضأ وأراهم كيف يتوضأ ثم تقدم وصف الرجال في أدنى الصف وصف الولدان خلفهم وصف النساء خلف الصبيان.

ومحل تأخير الغلمان عن الرجال إن كانوا اثنين فصاعدًا، فإن كان غلام واحد دخل مع الرجال، ولا يتفرد خلف الصف بخلاف النساء، فإنهن يتأخرن عن الرجال والغلمان ولو كانت واحدة كما تقدم في حديث اليتيم فإنه لم يقف منفردًا بل صف مع أنس، ووقفت المرأة خلفهم.

وقال أحمد: يكره أن يقوم الصبي مع الناس خلف الإمام إلا من احتلم وأنبت وبلغ خمس عشرة سنة، وروى عن عمر أنه كان إذا رأى صبيًا في الصف أخرجه، وكذا روى عن أبي وائل وعن ابن حبيش، ودل الحديث أيضًا على الحث على إكمال أعمال الصلاة حتى تكون موافقة لصلاته ﷺ.

﴿ باب صف النساء وكراهة التأخر عن الصف الأول ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أُولُهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أُولُهَا.

أخرج الحديث أيضًا: مسلم وأحمد والنسائي وابن ماجه والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (خير صفوف الرجال أولها) أى أفضل صفوف الرجال وأكثرها ثوابًا أولها، لأن الله تعالى ينزل رحمته أولاً على أهل الصف الأول والملائكة تستغفر لهم، ولأنهم اختصوا بكمال الأوصاف والضبط عن الإمام والافتداء به والتبليغ عنه، ولأنهم هم المبادرون فلهم فضيلة السبق والقرب من الإمام، والصف الأول الذى وردت فيه الأحاديث هو الذى يلي الإمام سواء أجاه صاحبه متقدمًا أم متأخرًا وسواء أخللته مقصورة ونحوها أم لا. قال النووى: وهذا هو الصحيح الذى يقتضيه ظاهر الأحاديث وصرح به المحققون.

وقال بعضهم: الصف الأول هو المتصل من طرف المسجد إلى طرفه الآخر لا يتخلله مقصورة ونحوها، فإن تخلل الذى يلي الإمام شيء فليس بأول، بل الأول ما لا يتخلله شيء وإن تأخر. وقيل: الصف الأول عبارة عن مجيء الإنسان إلى المسجد أولاً وإن صلى فى صف متأخر، قال النووى: وهذان القولان غلط صريح. قوله: (وشرها آخرها) يعنى أقل صفوف الرجال ثوابًا آخرها لبعدهم عن الإمام ولترك الفضيلة الحاصلة بالتقدم إلى الصف الأول ولقربهم من النساء.

قوله: (وخير صفوف النساء آخرها... إلخ) يعنى: أكثر صفوف النساء ثوابًا آخرها، لبعدهن عن الرجال، ولأن مرتبتهن متأخرة عن مرتبة الرجال، فيكون آخر الصفوف أليق بهن، وأقل صفوف النساء ثوابًا أولها لقربها من الرجال، والقول فى

تفضيل التقدم في صفوف الرجال باقٍ على إطلاقه، وفي صفوف النساء ليس على إطلاقه وإنما هو حيث يكنّ مع الرجال، وأما إذا صلين متميزات لا مع الرجال فهن كالرجال خير صفوفهن أولها وشرها آخرها.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على الترغيب في الصف الأول، وعلى التحذير من التأخر عنه، وعلى أن أفضل صفوف النساء آخرها إذا كن مع الرجال في مكان واحد. ودل بمفهومه على أن صفوف النساء إذا كن في مكان آخر كصفوف الرجال أفضلها أولها وأقلها ثواباً آخرها.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ عَنِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ حَتَّى يُؤَخَّرَهُمُ اللَّهُ فِي النَّارِ.

أخرج الحديث أيضًا: ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يزال قوم يتأخرون عن الصف الأول... إلخ) أى لا يهتمون لإدراك فضيلته ولا يبالون بها حتى يؤخرهم الله في النار، يعنى: لا يخرجهم من النار في الأولين جزاءً وفاقاً لأعمالهم وطبقاً لأحوالهم، أو يؤخرهم عن الداخلين في الجنة أولاً بإدخالهم النار وجسهم فيها، أو المراد: يوقعهم في أسفل ما للمؤمنين من النار. وقال النووي: حتى يؤخرهم الله عن رحمته وعظيم فضله ورفع المنزلة وعن العلم ونحو ذلك. وظاهره أن هذا الوعيد الشديد يكون لمن تأخر عن الصف الأول واتخذ ذلك عادة له، ولعل هذا التغليظ لمن أداه تأخيره عن الصف الأول إلى ترك الصلاة أو تأخيرها عن وقتها وإلا فلو أداه جماعة في الصف الأخير مثلاً أو صلاحاً منفرداً لا يستحق دخول النار. وقد جاء في الترغيب في المبادرة إلى الصف الأول أحاديث كثيرة. منها: ما رواه النسائي وابن ماجه عن العرباض بن سارية رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يستغفر للصف المقدم ثلاثاً وللتأخر مرة. ومنها: ما رواه

النسائي أيضاً: كان رسول الله ﷺ يصلى على الصف المقدم ثلاثاً وعلى الثانى واحدة. ومنها ما رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة ؓ مرفوعاً: لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا. وفى رواية لمسلم: لو تعلمون ما فى الصف المقدم لكانت قرعة. فهذه الأحاديث تفيد الترغيب فى الدخول فى الصف الأول، لنيل الثواب الأكمل، لكن محله ما لم يترتب على الدخول فيه ضرر، وإلا فلا ثواب للدخول فيه للأذى الحاصل منه، وإذا تأخر عن الصف الأول خشية الإضرار زاد أجره على أجر الصف الأول فقد روى الطبرانى عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: من ترك الصف مخافة أن يؤذى أحداً أضعف الله له أجر الصف الأول.

﴿ باب مقام الإمام من الصف ﴾

● عَنْ يَحْيَى بْنِ بَشِيرٍ بْنِ خَلَادٍ عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ فَسَمِعَتْهُ يَقُولُ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَسَطُوا الْإِمَامَ وَسَدُّوا الْخَلَلَ.

أخرج الحديث أيضاً: البيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (وسَطُوا الإمام... إلخ) أى: اجعلوه مقابلاً لوسط الصف الذى يليه. وليس المراد: اجعلوه فى خلال الصف بينكم؛ لأن رتبة الإمام التقدم. وظاهر الحديث عدم الفرق بين ما إذا كان مع الإمام اثنان أو أكثر، خلافاً لابن مسعود القائل: إذا كان معه اثنان يقف بينهما، والأمر بالتوسط فى الحديث محمول على الندب، للاتفاق على صحة الصلاة إذا جعل الإمام المأمومين كلهم عن

يمينه أو يساره، إلا أنهم يكونون تاركين الأكمل. وقوله: (وسدوا الخلل) بفتحين: الفرجة في الصف، وتقدم بيانه وإقياً.

﴿ باب الرجل يصلي وحده خلف الصف ﴾

أُتِمَّوز صلاته أم لا؟

● عَنْ وَابِصَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحَدَهُ فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ. قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: الصَّلَاةُ.

أخرج الحديث أيضاً: ابن ماجه والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (رأى رجلاً) لم يعرف اسمه. قوله: (فأمره أن يعيد) أى: أمر النبي ﷺ ذلك الرجل أن يعيد الصلاة. وفي هذا دليل على بطلان صلاة من صلى منفرداً خلف الصف، وإلى هذا ذهب النخعي ووكيع بن الجراح وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وابن المنذر وأحمد وإسحاق. قال النووي: والمشهور عن أحمد وإسحاق أن المنفرد خلف الصف يصح إحرامه، فإن دخل في الصف قبل الركوع صحت قُدُوتُه وإلا بطلت صلاته. ويدل لهم أيضاً ما رواه ابن ماجه بسنده إلى عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه علي بن شيبان وكان من الوفد قال: خرجنا حتى قدمنا على النبي ﷺ فبايعناه وصلينا خلفه ثم صلينا وراءه صلاة أخرى، فقصي الصلاة، فرأى رجلاً فرداً يصلي خلف الصف، فوقف عليه نبي الله ﷺ حتى انصرف ثم قال: استقبل صلاتك، لا صلاة للذى صلى خلف الصف، وروى البيهقى نحوه. وذهب الجمهور إلى كراهة صلاة الرجل منفرداً خلف الصف واستدلوا بحديث أبي بكره الآتى بعد. قالوا: أنه أتى ببعض الصلاة خلف الصف ولم يأمره ﷺ بالإعادة

ونسها عن العود إلى ذلك إرشاداً إلى ما هو الأفضل، ولو كان من صلى خلف الصف لا تجزئه صلاته لكان من دخل في الصلاة خلف الصف لا يكون داخلًا فيها، ولما كان دخول أبي بكر في الصلاة دون الصف دخولاً صحيحاً كانت صلاة المصلي كلها دون الصف صحيحة، وحملوا أحاديث الأمر بإعادة الصلاة على الاستحباب جمعاً بين الأدلة وزجراً وتغليظاً على من فعله كي لا يعود، وقالوا في قوله ﷺ في حديث ابن ماجه: لا صلاة للذي خلف الصف. أى: لا صلاة كاملة كما في قوله: لا صلاة بحضرة الطعام. ويؤيده أنه ﷺ انتظره حتى فرغ من الصلاة، ولو كانت باطلة لما أقره على الاستمرار فيها. واختلف فيمن لم يجد فرجة ولا سعة في الصف، فروى عن الشافعي أنه يقف منفرداً ولا يجذب إليه أحداً، لأنه لو جذب واحداً لقوّت عليه فضيلة الصف الأول، ولأوقع الخلل في الصفوف. وذهب الأوزاعي وأحمد وإسحاق وداود إلى كراهة الجذب. وقال مالك: من صلى خلف الصفوف وحده فإن صلاته تامة مجزئة عنه ولا يجذب إليه أحداً، ومن جذب أحد إلى خلفه ليقيمه معه فلا يتبعه، وهذا خطأ ممن فعله ومن الذى جيزه. من المدونة.

وقال بعضهم: جذب الرجل من الصف ظلم. وعن أبي حنيفة: إذا لم يجد فرجة في الصف ينتظر حتى يجيء آخر فيقوم معه، فإن لم يجد أحداً حتى أراد الإمام الركوع يجذب واحداً من الصف فيقوم معه لئلا يصير مرتكباً للمنهي عنه. وقال أكثر الشافعية: يجذب إليه واحداً من الصف بعد إحرامه، ويستحب للمجذوب أن يوافقه، لما رواه المصنف في المراسيل من رواية مقاتل ابن حيان مرفوعاً: إن جاء رجل فلم يجد أحداً فليختلج إليه رجلاً فيقيم معه فما أعظم أجر المختلج. وبه قالت الهادوية وعطاء وإبراهيم النخعي، واستدل القائلون بالجواز بما رواه الطبراني في الأوسط والبيهقي من حديث وابصة أنه ﷺ قال لرجل صلى خلف الصف: أيها المصلي هلا دخلت في

الصف أو جررت رجلاً من الصف؟ وبما أخرجه الطبراني عن ابن عباس بإسناده أن النبي ﷺ أمر الآتي وقد تمت الصفوف أن يجتذب إليه رجلاً يقيمه إلى جنبه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على طلب إعادة صلاة من صلى خلف الصف، وقد علمت ما فيه. ولعل الحكمة في ذلك أن من صلى منفردًا خلف الصف تسلط الشيطان عليه وتمكن منه، فيشغله عن تمام الخشوع والمناجاة، لقوله ﷺ فيما تقدم للمصنف في (باب في التشديد في ترك الجماعة) "فإنما يأكل الذئب القاصية"، بخلاف ما إذا كان ملتئمًا في الصف، فلا يقوى عليه لقوله ﷺ: "يد الله على الجماعة". رواه الترمذی عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما.

﴿ باب الرجل يركع دون الصف ﴾

أى: في بيان حكم صلاة من ركع خارج الصف.

● حَدَّثَنَا الْحَسَنُ أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ حَدَّثَ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَبَيَّ اللَّهُ ﷻ رَاكِعًا، قَالَ: فَرَكَعْتُ دُونَ الصَّفِّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: زَاذَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدَّ.

أخرج الحديث أيضًا: أحمد والبخاري والنسائي والطحاوي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أنه دخل المسجد... إلخ) أى: وكان مسرعًا في مشيه حال الدخول كما تفيد رواية الطحاوي عن حماد بن سلمة أن زيادًا الأعلم أخبرهم عن الحسن عن أبي بكره قال: جئت ورسول الله ﷺ راکع وقد حفزني النفس فركعت دون الصف، أى: قبل أن أصل إليه، ومشيت إلى أن دخلت فيه كما في الرواية الآتية، وركع قبل الوصول إلى الصف خشية أن تفوته الركعة كما في رواية الطبراني عن يونس بن عبيد عن الحسن وفيها: فلما قضى ﷺ صلاته قال: أيكم

صاحب هذا النفس؟ قال: خشيت أن تفوتني الركعة، فقال ﷺ: زادك الله حرصاً أى: على الخير والمبادرة إليه. قال ابن المنير: صَوَّبَ النبي ﷺ فعل أبي بكره من الجهة العامة وهي الحرص على إدراك فضيلة الجماعة، وخطأه من الجهة الخاصة التي هي الركوع دون الصف أو الإسراع في المشي إلى الصلاة.

قوله: (ولا تعد) من العود، أى لا تعد ثانياً إلى ركوعك دون الصف، ويؤيده رواية البيهقي عن أبي بكره أنه جاء والناس ركوع فركع دون الصف ثم مشى إلى الصف، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: أيكم الذى ركع دون الصف، ثم مشى إلى الصف... إلخ. وما رواه الطحاوى من طريق ابن عجلان عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: إذا أتى أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأتى مكانه من الصف. فيكون الحديث دليلاً لمن قال بعدم صحة صلاة المنفرد خلف الصف، لكن تقدم عن الجمهور أن هذا إرشاد لأبي بكره إلى ما هو الأفضل والأكمل، وقيل: (لا تعد) من الإعادة أى: لا تعد صلاتك التي صليتها وأحرمت لها دون الصف فيكون دليلاً لمن قال بصحة صلاة من صلى وحده خلف الصف. وأجاب عنه القائلون ببطان الصلاة بأن أبا بكره ركع دون الصف خشية أن تفوته الركعة، أو بأن حديث أبي بكره مخصص لعموم حديث وابصة. قالوا: فمن ابتداء الصلاة منفرداً خلف الصف ثم دخل فيه قبل القيام من الركوع لم تجب عليه الإعادة كما في حديث أبي بكره، وإلا فتجب لعموم حديث وابصة، وقيل: "لا تعد" من العود، أى لا تسرع في مشيك إلى الصلاة إسراعاً يحفزك فيه النفس، ويؤيده ما تقدم للمصنف عن أبي هريرة عنه ﷺ قال: إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون. وما رواه ابن السكن في صحيحه بلفظ: أقيمت الصلاة فانطلقت أسعى حتى دخلت في الصف، فلما قضى ﷺ

الصلاة قال: من الساعى آنفاً؟ قال أبو بكر: فقلت: أنا، فقال: زادك الله حرصاً ولا تعد.

إذا علمت ما تقدم من الاحتمالات تعلم أن الحديث لا يصلح دليلاً لأحد الفريقين، والأحوط البعد عن الصلاة خلف الصف منفرداً، لما فيها من الخلاف، إلا لضرورة.

﴿ باب ما يستر المصلي ﴾

أى: فى بيان ما يتخذه المصلى أمامه سترة حال الصلاة.

● عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جَعَلْتَ بَيْنَ يَدَيْكَ مِثْلَ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ فَلَا يَضُرُّكَ مِنْ مَرٍّ بَيْنَ يَدَيْكَ.

أخرج الحديث أيضاً: مسلم وابن ماجه والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (مثل مؤخرة الرحل) بضم الميم وسكون الهمزة وكسر الخاء المعجمة، وفتحها على ما جزم به أبو عبيد، ورواه بعضهم بفتح الهمزة وتشديد الخاء، ويقال فيها: "آخره بالمد"، وهى أفصح اللغات، وهى الخشبة التى تكون فى مؤخر الرحل يستند إليها الراكب. واختلف فى مقدارها ف قيل: ذراع، وقيل: ثلثا ذراع وهو الأشهر، وقد رها عطاء بذراع فما فوقه كما ذكره المصنف بعد. واختلف الفقهاء فى مقدار السترة طولاً وغلظاً، فقال النووى: المعتبر أن يكون طولها كمؤخرة الرحل، وأما عرضها فلا ضابط فيه بل يكفى الغليظ والدقيق عندنا، ودليلاً حديث أبى هريرة عنه ﷺ قال: يجزئ من السترة مثل مؤخرة الرحل ولو بدقة شعرة. وعن سبرة بن معبد أن النبى ﷺ قال: استتروا فى صلاتكم ولو بسهم. وبهذا قالت

الحنابلة: وقالت المالكية: أقلها غلظ رمح وطول ذراع، فإن كانت أقل فلا يحصل بها الندب، ويدل لهم حديث العنزة الآتي. وقالت الحنفية: طولها ذراع وغلظها قدر أصبع.

قوله: (فلا يضر من مر بين يديك) يعنى: لا ينقص من ثواب صلاتك من مر خلف السترة حال صلاتك، بخلاف من مر بينك وبينها. وأخبر ﷺ بنفى الضرر لأنه قد فعل ما يؤذن بأنه يصلى وهو وضع السترة، فالمراد بالضرر نقص الصلاة. وفيه إشعار بأن من وضع السترة بين يديه لا ينقص من ثواب صلاته شيء، بخلاف من صلى لغير سترة، والحكمة في مشروعيتها كف البصر عما وراءها ومنع من يجتاز بينه وبينها.

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ يَوْمَ الْعِيدِ أَمَرَ بِالْحَرْبَةِ فَتَوَضَّعَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُصَلِّي إِلَيْهَا وَالنَّاسُ وَرَاءَهُ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، فَمِنْ ثَمَّ اتَّخَذَهَا الْأَمْرَاءُ .

أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى، وابن ماجه مختصراً.

○ معنى الحديث: قوله: (أمر بالحربة... إلخ) أى: بحملها لتغرز فى الأرض أمامه ﷺ ليستتر بها، وهى أقل من الرمح عريضة النصل. وروى البخارى من طريق الأوزاعى عن نافع عن ابن عمر قال: كان النبى ﷺ يغدو إلى المصلى والعنزة بين يديه تحمل وتنصب بالمصلى بين يديه فيصلى إليها. وزاد ابن ماجه وابن خزيمة والإسماعيلى: وذلك أن المصلى كان فضاء ليس فيه شيء يستتره. قوله: (والناس وراءه... إلخ) بالرفع، عطف على فاعل "يصلى" أى: كان رسول الله ﷺ يصلى إلى

الحربة والحال أن الناس يصلون وراءه، وكان ينصب الحربة بين يديه في السفر حيث لا يكون جدار أو نحوه.

قوله: (فمن ثم اتخذها الأمراء) أى: فمن أجل اتخاذ النبي ﷺ الحربة فيما ذكر (اتخذها) الأمراء وهذه الجملة ليست في رواية ابن ماجه، وفصلها على بن مسهر من حديث ابن عمر فجعلها من كلام نافع، والضمير في قوله اتخذها عائد على الحربة التي كان يتخذها النبي ﷺ وكان الأمراء يتناولونها واحداً بعد واحد، ويحتمل عوده على جنس الحربة، فيكون فيه استخدام. واختلف في الحربة التي كان يضعها ﷺ أمامه، فقيل: هي التي أهداها النجاشي للنبي ﷺ، فقد روى عمر بن شبة في أخبار المدينة من حديث سعد القرظ أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ حربة فأمسكها لنفسه فهي التي يمشى بها مع الإمام يوم العيد. وقيل: كانت لرجل من المشركين، بدليل ما روى من طريق الليث أنه بلغه أن العنزة التي كانت بين يدي النبي ﷺ كانت لرجل من المشركين فقتله الزبير بن العوام يوم أحد فأخذها منه النبي ﷺ فكان ينصبها بين يديه إذا صلى، ويمكن الجمع بأن عنزة الزبير كانت أولاً قبل حربة النجاشي.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية اتخاذ السترة للصلاة، وعلى مشروعية استصحاب الآلة التي يدفع بها الضرر ولا سيما في السفر، وعلى جواز اتخاذ الخادم.

﴿ باب الخط إذا لم يجد عصا ﴾

ايكفى ستره أم لا؟

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخْطُطْ خَطًّا ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ.

أخرج الحديث أيضًا: أحمد وابن ماجه وابن حبان والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا صلى أحدكم... إلخ) أى: إذا أراد الصلاة فليجعل أمامه شيئاً من شجر أو جدار أو عمود أو نحو ذلك مما يكون أقله مثل مؤخرة الرحل ، فإن لم يجد شيئاً مما ذكر فليقم عصا، أى: يرفعها أمامه، فينصب مضارع نصب من باب ضرب، يقال: نصبت الخشبة نصباً: أقمتهـا، ونصبت الحجر: رفعتـه علامة. وظاهره عدم الفرق بين الرفيعة والغليظة، كما يدل عليه ما رواه الحاكم عن سيرة بن معبد أنه ﷺ قال: استروا في صلاتكم ولو بسهم. وما رواه البخاري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: يجزئ في السترة مثل مؤخرة الرحل ولو بدقة شعرة. قوله: (فليخطط خطاً) في هذا جواز الاختصار في السترة على الخط إذا لم يجد غيره، وبه قال أحمد والشافعي في القديم وأبو إسحاق الشرازي وأبو حامد والأكثر من الشافعية وهو قول عند الحنفية. وذهبت المالكية والشافعي في الجديد وأكثر الحنفية إلى أن الخط لا يكفي ستره، قالوا: لأن الغرض من السترة الإعلام بالصلاة وهو لا يحصل بالخط. وأجابوا عن الحديث بأنه مضطرب وضعفه ابن عينة والبقوي والشافعي وغيرهم، لكن قال النووي: المختار استحباب الخط لأنه وإن لم يثبت الحديث ففيه تحصيل حريم للمصلي، وقد قدمنا اتفاق العلماء على العمل بالحديث الضعيف في

فضائل الأعمال دون الحلال والحرام، وهذا من فضائل الأعمال، والمختار في كیفیته أن يكون إلى القبلة، ومن جزم باستحباب الخط القاضي أبو حامد المروزی والشیخ أبو حامد والقاضي أبو الطیب والبندنجی وأشار إليه البیهقی وغيره. قال الغزالی والغبوي وغيرهما: وإذا لم يجد شاخصاً بسط مصلاه.

قوله: (ثم لا يضره ما مر أمامه) أى: لا ينقص من ثواب صلاته مرور شيء أمامه وراء السترة؛ لأنه فعل ما أمر به، بخلاف ما إذا لم يتخذ سترة فإنه ينقص ثواب صلاته بمرور شيء أمامه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية السترة، وعلى أنها لا تختص بنوع بل كل شيء يجعله المصلي أمامه مما يصلح أن يكون سترة يحصل به الامتثال، وهى على الترتيب المذكور فى الحديث، فيقدم الحائط ونحوه ثم العصا ثم الخط، وقاس بعضهم فرش المصلى على الخط فجعل نهاية فرشه سترة له وقال: هو أولى من الخط لأنه أظهر فى كونه علامة على الصلاة، لكن محله ما لم يطل الفرش جداً وإلا فلا يصح أن يكون سترة.

● حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: رَأَيْتُ شَرِيكَاً صَلَّى بِنَا فِي جَنَازَةِ الْعَصْرِ فَوَضَعَ قَلَنْسُوتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ يَغْنِي فِي فَرِيضَةٍ حَضَرَتْ.

معنى الأثر: قوله: (صلى بنا فى جنازة... إلخ) أى: قال سفيان بن عيينة: صلى شريك بنا العصر جماعة حال كوننا مجتمعين لجنازة ووضع قلنسوته سترة بين يديه، وهى غشاء مبطن يغطى به الرأس، وقيل هى التى يغطى بها العمامة وتسترها من الشمس والمطر، وجمعها: قلانس أو قلانيس أو قلاسى، ولعلها كانت كبيرة صلبة

تساوى مؤخرة الرجل فجعلها سترة، ولعل شريكاً هذا هو ابن عبدالله النخعي أو ابن عبد الله بن أبي ثمر النمرى.

﴿ باب الصلاة إلى الراحلة ﴾

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ.

أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومسلم والترمذى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يصلى إلى بعيره) أى: يجعله سترة له فى الصلاة. وفيه دليل على جواز جعل الحيوان سترة، ولا يعارضه النهى عن الصلاة فى معاطن الإبل؛ لأن استارته ﷺ بالراحلة كان فى السفر لا فى محل إقامتها المنهى عنه، وروى عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عبد الله بن دينار أن ابن عمر كان يكره أن يصلى إلى بعير إلا وعليه رحل. وكان الحكمة فى ذلك أنها فى حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تجريدها.

وبظاهر الحديث أخذت الخنفية والحنابلة فقالوا بجواز الاستار بالحيوان إذا كان مستقراً ولو آدمياً. وذهب الشافعى إلى أنه لا يستر بامرأة ولا دابة. قال النووى: فأما قوله فى المرأة فظاهر؛ لأنه ربما شغلت ذهنه، وأما الدابة ففى الصحيحين عن ابن عمر أن النبى ﷺ كان يعرض راحلته فيصلى إليها، زاد البخارى فى روايته، وكان ابن عمر يفعلها. ولعل الشافعى - رحمه الله تعالى - لم يبلغه هذا الحديث، وهو حديث

صحيح لا معارض له، فتعين العمل به لا سيما وقد أوصانا الشافعي بأنه إذا صح الحديث فهو مذهبه.

وفصلت المالكية فقالوا: إن كان الحيوان غير مأكول اللحم كره الاستار به مطلقاً، وإن كان مأكول اللحم فإن كان مربوطاً جاز بغير كراهة وإلا كره، كما يكره الاستار بالمرأة الأجنبية. وفي المحرم عندهم قولان أما الرجل فإن كان غير مستقبل للمصلى بوجهه جاز وإلا كره، كما يكره الاستار بالمخنث والمأبون.

﴿ باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه ؟ ﴾

● عَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الْمُقَدَّادِ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهَا قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى عُوْدٍ وَلَا عَمُوْدٍ وَلَا شَجَرَةٍ إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ وَلَا يَصْمُدُ لَهُ صَمْدًا .

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والبيهقي والطبراني وابن عدى.

○ معنى الحديث: قوله: (ما رأيت رسول الله ﷺ يصلى إلى عود ولا عمود... إلخ) أى: قال المقداد: ما رأيت النبي ﷺ يصلى إلى شىء مما ذكر إلا جعله إزاء حاجبه الأيمن أو الأيسر، والأيمن أولى؛ ولهذا بدأ به في الحديث، ويؤيده أنه ﷺ كان يعجبه التيامن في شأنه كله. قوله: (ولا يصمد له صمداً) أى لا يقصده ولا يجعله تلقاء وجهه حذراً من التشبه بعبدة الأصنام. وفي هذا دليل على أنه ينبغي للمصلى أن يجعل سترته على أحد جانبيه ولا يجعلها أمامه، لكن هذا في نحو عمود أو شجر.

﴿ باب الصلاة إلى المتحدثين والنيام ﴾

أهى جائزة أم لا ؟.

● عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ قَالَ: قُلْتُ لَهُ: يَعْنِي لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ
الْعَزِيزِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا تُصَلُّوا خَلْفَ النَّائِمِ وَلَا
الْمُتَحَدِّثِ.

أخرج الحديث أيضًا: البيهقي وابن ماجه والبخاري والطبراني.

○ معنى الحديث: قوله: (قال: قلت له: ... إلخ) لعل محمد بن كعب رأى
عمر بن عبد العزيز يصلي إلى النائم أو المتحدث فحدثه بهذا الحديث. قوله:
(لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث) أما الصلاة إلى النائم فلخشية أن يبدو منه ما
يلهى المصلي عن صلاته. وإلى كراهة الصلاة إلى النائم ذهب مالك وطاوس ومجاهد،
وأجازها آخرون، مستدلين بما رواه البخاري عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يصلي
وأنا راقدة معترضة على فراشه، وسيأتي للمصنف. وأجابوا عن حديث الباب بأنه
ضعيف باتفاق الحفاظ كما قاله النووي، وقال الخطابي: هذا الحديث لا يصح عن
النبي ﷺ لضعف سنده، وعبد الله بن يعقوب لم يسم من حدثه عن محمد بن كعب وإنما
رواه عن محمد بن كعب رجلان ضعيفان: تمام بن بزيح وعيسى بن ميمون، وقد تكلم
فيهما يحيى ابن معين والبخاري. ورواه أيضًا عبد الكريم أبو أمية عن مجاهد عن ابن
عباس، وعبد الكريم متروك الحديث.

وأما النهي عن الصلاة إلى المتحدثين؛ فلما فيها من شغل المصلي والتشويش
عليه. وإلى كراهتها خلف المتحدثين ذهب ابن مسعود وسعيد بن جبير وقال: لا
بأس بالصلاة خلفهم إذا كانوا يذكرون الله تعالى. ومن قال بالكراهة: أحمد والشافعي،

ويدل لهم حديث الباب، وما رواه البزار عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: نهيت أن أصلي خلف النائم والمتحدث. وروى ابن عدى عن ابن عمر نحوه، وروى الطبراني عن أبي هريرة نحوه، وهذه الطرق وإن كانت ضعيفة يقوى بعضها بعضاً، وقال ابن بطال: أجاز الكوفيون والثوري والأوزاعي الصلاة خلف المتحدثين. ومحل الخلاف: إذا لم يؤذ إلى اشتغال المصلي عن صلاته وذهاب خشوعه، وإلا فلا خلاف في كراهته.

● عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ يَنْبَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سِتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعَ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتِهِ.

أخرج الحديث أيضاً: الطبراني وأبو نعيم في الحلية والبزار وابن حبان والحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها) أى: فليقرب منها. والأمر فيه للندب، ويأتى تحديد القرب في الحديث الذى بعد هذا، وفيه إشارة إلى أن اتخاذ السترة للمصلى محقق، حيث عبر (بإذا)، ويؤيده ما جاء من الأحاديث التى فيها الأمر باتخاذها، وليس المراد أنه مخير فى اتخاذ السترة وعدمه كما قد يتوهم من العبارة.

قوله: (لا يقطع الشيطان ... إلخ) جملة مستأنفة فى قوة التعليل، أى: لنلا يقطع الشيطان عليه صلاته بأن يحمل من يمر بين يدي المصلى فيقطع عليه صلاته حقيقة كالمرأة والحمار والكلب عند قوم، أو يقطع خشوعه عند آخرين، وسيأتى تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى، ويحتمل أن المراد بالشيطان الكلب أو المار، فقد جاء فى الحديث أن النبي ﷺ أطلق على كل منهما أنه شيطان كما سيأتى.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية القرب من السترة، وعلى أن القرب منها يحفظ على المصلى صلاته.

﴿ باب ما يؤمر المصلى أن يدرأ عن الممر بين يديه ﴾

أى: فى بيان ما يدل على أن المصلى يطلب منه أن يدفع من يمر بين يديه.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَلَا يَدْعُ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلْيَذْرَأْهُ مَا اسْتَطَاعَ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ.

أخرج الحديث أيضًا: البخارى ومسلم وأحمد والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا كان أحدكم يصلى... إلخ) أى: إلى شىء يصح أن يكون سترة مما تقدم ذكره، لما تقدم فى حديث أبى هريرة من قوله ﷺ: إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً. ولما سيأتى فى حديث أبى سعيد الخدرى المذكور بعد هذا، فإطلاق حديث الباب مقيد بالأحاديث المذكورة، وذكر البخارى فى روايته سبب ذكر أبى سعيد لهذا الحديث من طريق حميد بن هلال العدوى، قال: حدثنا أبو صالح السمان، قال: رأيت أبا سعيد الخدرى فى يوم جمعة يصلى إلى شىء يستره عن الناس، فأراد شاب من بنى معيط أن يجتاز بين يديه، فدفعه أبو سعيد فى صدره، فنظر الشاب فلم يجد مساعاً إلا بين يديه، فعاد ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من الأولى، فنال من أبى سعيد، ثم دخل على مروان فشكا إليه ما لقى من أبى سعيد، ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال: ما لك ولا بن أخيك يا أبا سعيد؟ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: "إذا صلى أحدكم إلى شىء يستره عن الناس وأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه، فإن أبى فليقاتله فإنما هو شيطان".

قوله: (وليذرأه ما استطاع) أى: ليدفع المصلى من أراد المرور بينه وبين سترته على قدر استطاعته. وظاهر الأمر: وجوب الدفع؛ وبه قال أهل الظاهر. وقال

النوى: الأمر بالدفع أمر ندب وهو ندب متأكد، ولا أعلم أحدًا من العلماء أوجهه، بل صرح أصحابنا وغيرهم بأنه مندوب غير واجب. ويدفعه بيده إن كان قريبًا منه لما سيأتى للمصنف "فليدفع في غره" فإن كان بعيدًا رده بالإشارة أو التسبيح. قال القاضى عياض: اتفقوا على أنه لا يجوز له المشى إليه من موضعه ليرده، وإنما يدفعه ويرده من موقفه لأن مفسدة المشى في صلاته أعظم من مروره من بعيد بين يديه. وإنما أباح له قدر ما تناله يده من موقفه. ولهذا أمر بالقرب من سترته، وإنما يرده إذا كان بعيدًا منه بالإشارة أو التسبيح.

واختلفوا فيما إذا مر شخص وأدركه المصلى قبل أن يتمم المرور أيرده أم لا، فقال ابن مسعود والحسن وسالم: يرده. وقال الجمهور: لا يرده لأن فيه إعادة للمرور. قال الحافظ: ويمكن حمل كلام ابن مسعود على ما إذا أراد المصلى الرد فامتنع، لا حيث يقصر المصلى في الرد.

وظاهر هذا الحديث دفع المار مطلقًا ولو كان صبيًا، لما رواه ابن ماجه من طريق وكيع عن أسامة بن زيد عن محمد بن قيس عن أبيه عن أم سلمة قالت: كان النبی ﷺ يصلى في حجرة أم سلمة فمر بين يديه عبد الله أو عمر بن أبي سلمة فقال بيده فرجع، فمرت زينب بنت أم سلمة فقال بيده هكذا فمضت، فلما صلى رسول الله ﷺ قال: هن أغلب. أى: أن النساء أغلب في المخالفة والمعصية، فلذلك امتنع الغلام من المرور ومضت الجارية.

قوله: (فإن أبى فليقاتله) أى: إن امتنع المار عن عدم المرور فليدفعه دفعًا أشد من الأول، كما قاله القرطبي والشافعي، وقال جماعة من الشافعية: إن له أن يقاتله حقيقة. واستبعد هذا لمخالفته لقاعدة الإقبال على الصلاة والاشتغال بها والخشوع فيها. وقال القاضى عياض: أجمعوا على أنه لا يلزمه مقاتلته بالسلاح ولا بما يؤدى إلى

هلاكه، فإن دفعه بما يجوز فهلك من ذلك فلا قوض عليه باتفاق العلماء، وهل تجب ديتة أم يكون هدرًا؟ فيه مذهبان للعلماء، وهما قولان في مذهب مالك. قال ابن شعبان: عليه الدية في ماله كاملة. وقيل: على عاقلته. وقيل: هدر، ذكره ابن التين. واتفقوا على أن هذا كله فيمن لمن يفرط في صلاته بل احتاط وصلى إلى ستره، أو في مكان يأمن فيه من المرور بين يديه.

واستنبط ابن أبي جرة من قوله: "فإنما هو شيطان"؛ أن المراد بالمقاتلة: المدافعة اللطيفة لا حقيقة القتال، لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتستر عنه بالتسمية ونحوها، وإنما جاز الفعل اليسير للضرورة، فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار. وهل الأمر بالمقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلي من المرور، أو لدفع الإثم عن المار؟ استظهر الثاني ابن أبي جرة، واستظهر غيره الأول، قال: لأن إقبال المصلي على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الإثم عن غيره، وهذا هو الأقوى، فقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: أن المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته، وروى أبو نعيم عن عمر: لو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه لما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس. فهذان الأثران مقتضاهما أن الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلي، وهما وإن كانا موقوفين؛ فحكمهما حكم الرفع؛ لأن مثلهما لا يقال من قبل الرأى، ويرد على الأول مرور الصبي فإنه لا إثم عليه لعدم تكليفه.

وذهبت الحنفية إلى أن الأفضل عدم دفع المار بين يدي المصلي. قال في البدائع: ولنا قول النبي ﷺ: "إن في الصلاة لشغلاً" يعني: في أعمال الصلاة، والقتال ليس من أعمال الصلاة فلا يجوز الاشتغال به، وحديث أبي سعيد كان في وقت كان العمل في الصلاة مباحًا، أى: ثم نسخ. قال: ومن المشايخ من قال: إن الدرء رخصة، والأفضل ألا يدرا لأنه ليس من أعمال الصلاة، وكذلك روى إمام الهدى الشيخ أبو منصور

عن أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - أن الأفضل أن يُترك الدرء، والأمر بالدرء في الحديث لبيان الرخصة كالأمر بقتل الأسودين.

وما قالوه: من أن الدفع ليس من أعمال الصلاة تعليل في مقابلة النص. ودعوى النسخ لا تثبت إلا بدليل، ولا دليل، فالراجع القول بأفضلية الدفع لقوة أدلته.

قوله: (فإنما هو شيطان) أى: من شياطين الإنس أو الجن، أو فعله فعل شيطان لا شيطان حقيقة. وقال ابن بطال: في هذا جواز إطلاق لفظ الشيطان على ما يفتن في الدين، وأن الحكم للمعاني دون الأسماء لاستحالة أن يصير المار شيطاناً بمجرد مروره. وقول ابن بطال مبنى على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجنى ومجازاً على الإنسى وفي هذا خلاف، والصحيح: إطلاق الشيطان على الإنسى، وقد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ الأنعام/ ١١٢. الآية. ويحتمل أن الحامل له على المرور شيطان، يؤيده ما رواه مسلم عن ابن عمر أنه رضي الله عنه قال: "إذا كان أحدكم يصلى فلا يدع أحداً يمر بين يديه، فإن أبي فليقاتله فإن معه القرين".

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية دفع المصلى من يمر بين يديه. ومجمله ما إذا اتخذ له سترة ولم يتعد. أما إذا لم يتخذ سترة أو تعدى، كأن وقف في طريق؛ فليس له الدفع ولا حرج على المار حينئذ. قال ابن دقيق العيد: قد استدللّ بالحديث على أنه إذا لم يكن له سترة لم يثبت هذا الحكم من حيث المفهوم، وبعض المصنفين من أصحاب الشافعى نص على أنه إذا لم يستقبل شيئاً أو تباعد عن السترة فإن أراد أن يمر وراء موضع السجود لم يكره، وإن أراد أن يمر في موضع السجود كره، ولكن ليس للمصلى أن يقاتله. وعلل ذلك بتقصيره حيث لم يقرب من السترة. ودل الحديث أيضاً: على أن دفع المار يكون بالمناسب فالمناسب، وعلى أن المار بين

يدى المصلى كالشيطان في أنه يشغل قلب المصلى عن مناجاة ربه، وعلى أنه يجوز أن يقال للرجل إذا أفسد في الدين أنه شيطان.

﴿ باب ما ينهى عنه من المرور بين يدي المصلى ﴾

لفظ من بيان لـ (ما) الموصولة، وقد ترجم البخارى لهذا الحديث بقوله: باب اثم المار بين يدي المصلى.

● عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ أَرْسَلَهُ إِلَى أَبِي جُهَيْمٍ يَسْأَلُهُ مَاذَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي؟ فَقَالَ أَبُو جُهَيْمٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ. قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا أَذْري. قَالَ: أَرْبَعِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا أَوْ سَنَةً.

أخرج الحديث أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه ومالك فى الموطأ والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (أرسله إلى أبي جهيم يسأله... إلخ) أى: أرسل زيد بن خالد بسر ابن سعيد إلى أبي جهيم الحارث بن الصمة الأنصارى يسأله عن الذى سمعه من رسول الله ﷺ فى شأن المار بين يدي المصلى، فقال أبو جهيم: قال رسول الله ﷺ: لو يعلم المار بين يدي المصلى مقدار الإثم الذى يلحقه من مروره بين يديه لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الإثم. واختلف فى تحديد المكان الذى يأثم المار بمروره فيه، فقيل: ما بين المصلى وبين موضع سجوده، وقيل: مقدار

ثلاثة أذرع، وقيل: مقدار رمية بحجر، والأول: أظهر، وقوله: (ماذا عليه) أى: من الإثم، كما صرح به في رواية الكشميهنى، وقد تفرد بهذه الزيادة. قال الحافظ: ولم أرها في شيء من الروايات عند غيره، وقال ابن عبد البر: يحتمل أن تكون في أصل البخارى حاشية فظنها الكشميهنى أصلاً، لأنه لم يكن من أهل العلم الحفاظ بل كان راوية، وقد أنكر ابن الصلاح على من أثبتها في الخبر.

والحكمة في إسهام ما عليه من الإثم: الدلالة على عظمه، وأنه لا يُقدَّر قدره، فهو نظير قوله تعالى: ﴿فَعَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ طه/٧٨. قوله: (لكان أن يقف أربعين خيراً له) أى: لكان وقوفه أربعين خيراً له من مروره بين يدي المصلى، فخير خبر المصدر المؤول من أن والفعل، والجملة خير كان، واسمها ضمير الشأن ورواية البخارى "خيراً" فيكون خيراً لكان "وأن يقف" اسمها والتقدير: لكان وقوفه خيراً له، وذكر الأربعين لا مفهوم له، فقد روى ابن ماجه وابن حبان في صحيحه واللفظ له عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "لو يعلم أحدكم ما له في أن يمشی بين يدي أخيه معترضاً وهو يناجي ربه لكان أن يقف في ذلك المقام مائة عام أحب إليه من الخطوة التي خطاها".

قوله: (قال أبو النضر: ... إلخ) هو من كلام مالك بن أنس الإمام الراوى عن أبي النضر وليس من تعليق المصنف، وهو يقتضى أن بسرّاً قد ذكر لأبي النضر التمييز وشك أبو النضر فيه، فليس العدد مبهماً خلافاً لمن زعمه. والغرض منه التلخيص في المرور بين يدي المصلى والإشارة إلى عظم ما يرتكبه المار بين يدي المصلى.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن المرور بين يدي المصلى مذموم وفاعله آثم، لما فيه من الوعيد الشديد. وقد جاء الوعيد فيه في غير حديث الباب، فقد روى الطبراني في الأوسط عن ابن عمر مرفوعاً أنه رضي الله عنه قال: إن الذي يمر بين يدي المصلى عمداً يتمنى يوم القيامة أنه شجرة يابسة. وعن كعب الأحبار: لو يعلم المار بين يدي

المصلي ماذا عليه لكان أن يخسف به خير له من أن يمر بين يديه رواه مالك في الموطأ، وروى ابن عبد البر في التمهيد موقوفاً على ابن عمر قال: لأن يكون رماداً يذرى خير له من أن يمر بين يدي رجل متعمداً وهو يصلي. وللمالكية في المرور بين يدي المصلي أربع صور: الأولى: أن يكون للمرار مندوحة عن المرور بين يديه. ولم يتعرض المصلي، فيختص المرار بالإثم. الثانية: أن يتعرض المصلي بصلاته في مكان المرور. والمرار ليس له مندوحة، فيختص المصلي بالإثم دون المرار. الثالثة: أن يتعرض المصلي أيضاً ويكون للمرار مندوحة فيأثمان جميعاً. الرابعة: أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمرار مندوحة فلا إثم عليهما. ودل الحديث أيضاً على منع المرور بين يدي كل مصلٍ نفلًا كان أو فرضاً، إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً، لكن في المأموم كلام يأتي تحقيقه. ودل بظاهره على أن الوعيد خاص بمن مر بين يدي المصلي لا بمن وقف أو قعد أو رقد، لكن إن كانت العلة في منع المرور التشويش على المصلي فهو في معنى المرار.

﴿ باب ما يقطع الصلاة ﴾

أى: في بيان الأشياء التي يقطع مرورها بين يدي المصلي صلاته.

● حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ ثَنَا شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مَطْلُوحٍ وَابْنُ كَثِيرٍ الْمُعْتَى أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ الْمُغِيرَةِ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ حَفْصٌ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَقَالَا عَنْ سُلَيْمَانَ قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ قَيْدٌ آخِرَةُ الرَّحْلِ: الْحِمَارُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْمَرْأَةُ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْأَسْوَدِ مِنَ الْأَخْمَرِ

مِنَ الْأَصْفَرِ مِنَ الْأَبْيَضِ ؟ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا سَأَلْتَنِي فَقَالَ: الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ .

○ معنى الحديث: قوله: (قال حفص: ... إلخ) أى: قال حفص بن عمر في روايته: قال أبو ذر جندب بن جنادة الغفاري: (قال رسول الله ﷺ: يقطع صلاة الرجل ... إلخ) فالحديث على رواية حفص مرفوع، ورواه مسلم عن أبي ذر مرفوعاً من طريق شيبان بن فروخ عن سليمان بن المغيرة. قوله: وقالوا عن سليمان: أى: قال عبدالسلام وابن كثير في روايتهما عن سليمان (قال أبو ذر: "يقطع صلاة الرجل ... إلخ) ، فهو على روايتهما موقوف. ورواه أحمد في مسنده من طريق بهز عن سليمان موقوفاً على أبي ذر. قوله: (يقطع صلاة الرجل ... إلخ) أى: يبطلها أو يقلل ثوابها مرور واحد من المذكورات إذا لم يكن بين يدي المصلي قدر مؤخرة الرجل، والمراد أن محل قطع الصلاة بمرور واحد من هذه المذكورات إذا لم يتخذ المصلي سترة ومرت قريباً منه وليس المراد خصوص قدر مؤخرة الرجل، بل المراد اتخاذ السترة ولو أقل من مؤخرة الرجل، لما تقدم من جواز اتخاذ الخط والسهم سترة عند عدم غيرهما، وذكر الرجل لا مفهوم له بل المرأة كذلك لأن النساء شقائق الرجال.

وفي هذا الحديث دلالة على بطلان صلاة من لا سترة له بمرور واحد من هذه الأشياء بين يديه، وإلى ذلك ذهب جماعة من الصحابة والتابعين منهم أبو هريرة وأنس وابن عمر والحسن البصري وأبو الأحوص، وبه قالت الظاهرية، وقالوا: سواء أكان الكلب حياً أو ميتاً ماراً أو غير مارٍ صغيراً أم كبيراً، وكذا المرأة إلا أن تكون مضطجعة.

وقالت طائفة: لا يقطع الصلاة مرور شيء، وهو قول علي وعثمان وابن المسيب وعبيدة والشعبي ومالك وعروة والثوري والشافعي والحنفية، أخذاً بما سيأتي

للمصنف عن أبي سعيد الخدرى أنه ﷺ قال: لا يقطع الصلاة شيء وادبروا ما استطعتم فإنما هو شيطان. وأجابوا عن حديث الباب بأن المراد بقطع الصلاة: قطعها عن الخشوع والذكر للشغل بتلك الأشياء والالتفات إليها، لا أنها تفسد الصلاة. قال النووى: وهذا أصح الأجوبة وأحسنها، وأجاب به الشافعى والخطابى والمحققون من الفقهاء والمحدثين، وهو الذى نعتمده، وأما ما يدعيه أصحابنا وغيرهم من النسخ فليس بمقبول، إذ لا دليل عليه، ولا يلزم من كون حديث ابن عباس فى حجة الوداع وهى فى آخر الأمر أن يكون ناسخاً، إذ يمكن كون أحاديث القطع بعده، وقد علم وتقرر فى الأصول أن مثل هذا لا يكون ناسخاً مع أنه لو احتمل النسخ لكان الجمع بين الأحاديث مقدماً عليه، إذ ليس فيه رد شيء منها. وحديث ابن عباس الذى أشار إليه سيأتى للمصنف. وقال أحمد: يقطع الصلاة الكلب الأسود، وفى نفسى من المرأة والحمار شيء، أما الحمار: فلحديث ابن عباس، وأما المرأة: فلحديث عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يصلى من الليل وهى معترضة بين يديه فإذا سجد غمز رجلها فكفتهما فإذا قام بسطتهما. قال: فلو كانت الصلاة يقطعها مرور المرأة لقطعها اضطجاعها بين يديه ﷺ.

قوله: (فقلت: ما بال الأسود... إلخ) أى: قال عبد الله بن الصامت لأبي ذر: ما شأن الأسود يقطع الصلاة دون غيره؟ فقال: الكلب الأسود شيطان. وحمله بعضهم على ظاهره وقال: إن الشيطان يتصور بصورة الكلاب السود، وقيل: سُمى شيطاناً لأنه أشد ضرراً من غيره. وبهذا علمت الحكمة فى كون الكلب يقطع الصلاة، والحكمة فى قطع المرأة الصلاة خشية الفتنة، أما الحمار فلخشية نهيقه فيشوش على المصلى. وفى حجة الله البالغة: مفهوم هذا الحديث أن من شروط صحة الصلاة خلوص ساحتها عن المرأة والحمار والكلب، والسر فيه أن المقصود من الصلاة هو المناجاة

والمواجهة مع رب العالمين. واختلاط النساء والتقرب منهن والصحة معهن مظنة الالتفات إلى ما هو ضد هذه الحالة. والكلب شيطان ولا سيما الأسود فإنه أقرب إلى فساد المزاج وداء الكلب، والحمار أيضًا بمنزلة الشيطان لأنه كثيرًا ما يسافد بين ظهرائي بنى آدم، فتكون رؤية ذلك محلة بما هو بصده.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على تأكيد اتخاذ السترة للمصلي، وعلى أن المصلي إذا لم يتخذ سترة ومر بين يديه واحد مما ذكر في الحديث قطع صلاته، وتقدم بيانه، وعلى التنفير من الكلب الأسود.

﴿ باب من قال: المرأة لا تقطع الصلاة ﴾

أى: في بيان ما يدل على أن مرور المرأة بين يدي المصلي لا يقطع الصلاة.

● عن عائشة رضى الله عنها قالت: كنتُ بينَ النّبي ﷺ وبينَ القبلة. قالَ شُعْبَةُ: أحسبُها قالتُ: وأنا حائض.

أخرج الحديث أيضًا البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (كنت بين النّبي ﷺ ... إلخ)، أى: كنت نائمة بينه وبين السترة التى اتخذها جهة القبلة وهو يصلى. قوله: (قال شعبة: ... إلخ) أى: قال شعبة بن الحجاج فى روايته للحديث، أظن أن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت: كنت بين النّبي ﷺ وبين القبلة وأنا حائض.

● حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي صَلَاتَهُ مِنَ اللَّيْلِ وَهِيَ

مُعْتَرِضَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ رَاقِدَةً عَلَى الْفِرَاشِ الَّذِي يَرْقُدُ عَلَيْهِ، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوتَرَ أَيْقَظَهَا فَأَوْتَرَتْ.

أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه وأحمد والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (وهى معترضة بينه وبين القبلة... إلخ) من حكاية

عروة للحديث الذى سمعه من عائشة، وليس من حكاية عائشة حتى يقال: إن فيه التفاتاً من التكلم إلى الغيبة، وفى رواية للبخارى: كان يصلى وأنا راقدة على فراشه. وفى رواية له أيضاً: كان يصلى وهى معترضة بينه وبين القبلة على فراش أهله اعتراض الجنازة. وقوله: (راقدة على الفراش.. إلخ) ، ذكره بعد قوله: (معترضة) لبيان الحالة التى كانت عليها حال اعتراضها، لأن الاعتراض عام يشمل اعتراضها وهى مضطجعة غير نائمة. قوله: (حتى إذا أراد أن يوتر أيقظها فأوترت) حتى بمعنى الفاء، وقد صرح بها فى رواية مسلم.

وفيه إشارة إلى أن عائشة كانت تؤخر الوتر اعتماداً على أنه ﷺ يوقظها. وفى الحديث دلالة لمن قال إن مرور المرأة بين يدي المصلى لا يقطع الصلاة حقيقة؛ لأن المعترضة بينه وبين القبلة إذا لم تقطع - وهى أكثر خشية للفتنة - فالمسارة بالطريق الأولى، ولذا أنكرت عائشة بقولها: بنس ما عدلتمونا بالحمار... إلخ، كما فى الحديث الآتى على من قال: يقطع الصلاة بمرور المرأة.

وأجاب القائلون بطلان الصلاة بمرور المرأة عن هذا الحديث وأشباهه بأجوبة:

أحدها: أن العلة فى قطع الصلاة ما يحصل بسببها من الفتنة، وقد قالت فى رواية لها عند البخارى: إن البيوت يومئذ لم يكن فيها مصابيح، فانتهى المعلول وهو بطلان

الصلاة، بانتفاء علتها وهي الافتتان، لكن هذا يردده روايات عائشة: كان إذا سجد غمزني، وهو مظنة الفتنة ثانيها: أن المرأة في حديث أبي ذر الذي دلّ على أنها تقطع الصلاة مطلقة، وفي حديث عائشة هذا مقيدة بأنها زوجة فيحمل المطلق على المقيد، ويقال: يتقيد القطع بالأجنبية لخشية الافتتان بها بخلاف الزوجة. وفيه أنه لا فرق في ذلك بين الزوجة وغيرها، بل ربما كان ميل النفس إلى الزوجة أكثر من غيرها. ثالثها: أن حديث عائشة واقعة حال يتطرق إليه الاحتمال بخلاف حديث أبي ذر فإنه مسوق مساق التشريع العام، وقد أشار ابن بطال إلى أن ذلك كان من خصائص النبي ﷺ لأنه كان يملك أربه بخلاف غيره. وفيه أيضاً أن الأصل في فعله ﷺ التشريع العام، ولا يصار إلى الخصوصية إلا بدليل خاص، ولا دليل هنا.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن المرأة لا تقطع صلاة الرجل إذا كانت بينه وبين سترته. وعلى جواز الصلاة إلى النائم من غير كراهة، وتقدم بيانه. وعلى استحباب تأخير الوتر إلى آخر الليل لمن يثق بالانتباه إما بنفسه وإما بإيقاظ غيره، وسيأتي تمام الكلام عليه إن شاء الله تعالى في محله. وعلى استحباب إيقاظ النائم للصلاة.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: بِنَسَمَا عَدَلْتُمُونَا بِالْحِمَارِ وَالْكَلْبِ ! لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ غَمَزَ رِجْلِي فَضَمَمْتُهَا إِلَيَّ ثُمَّ يَسْجُدُ .

أخرج الحديث أيضاً: مسلم.

○ معنى الحديث: قوله: (بئسما عدلتمونا بالحمار والكلب) أى: بئس الحكم الذى حكمتم به من تسويتكم النساء بالحمار والكلب فى قطع الصلاة عند مرورهم بين يدى المصلى، وقالت عائشة ذلك؛ لما ذكروا عندها ما يقطع الصلاة وقالوا: يقطعها الكلب والحمار والمرأة، وفى رواية للبخارى: شهتونا بالحر والكلاب، وفى رواية له: جعلتمونا كلابًا. و(بئس) من أفعال الذم، و (ما) نكرة مفسرة لفاعل (بئس) أو هى فاعل والمخصوص بالذم محذوف، وعدل بتخفيف الدال من باب ضرب، يقال: عدلت هذا بهذا، إذا سويت بينهما. قوله: (غمز رجلى) أى جسها بيده، من قولهم: غمرت الكبش بيدي، إذا جسسته لتعرف سمته.

وفيه دلالة لمن قال إن لمس المرأة بلا لذة لا ينقص الوضوء، لأن شأن المصلى عدم اللذة حال صلاته، ولا سيما النبى ﷺ، وحمله غيره على أن اللبس يحتمل أن يكون بحائل لأن هذا هو الظاهر من حال النائم، أو هو خصوصية له ﷺ، لكن احتمال الحائل والخصوصية بعيد لأن الأصل عدم الحائل، والخصائص لا تثبت بالاحتمال ولا تكون إلا بدليل، وتقدم بيانه وإفيا فى كتاب الطهارة. واستدلّت عائشة رضى الله عنها بهذا الحديث على أن المرأة إذا مرت بين يدى المصلى لا تقطع صلاته بخلاف الكلب والحمار، وتقدم أن الجمهور سَوّوا بين المرأة والحمار والكلب فى أن مرور كل منها ينقص ثواب المصلى لحديث أبى ذر المذكور آنفًا فى باب "ما يقطع الصلاة"

﴿ باب من قال: الحمار لا يقطع الصلاة ﴾

أى: فى بيان أدلة من قال: إن مرور الحمار بين يدى المصلى لا يقطع صلاته.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى أَتَانٍ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْأَحْتِلَامَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ بِمَنْى، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، فَنَزَلْتُ فَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْمَعُ وَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكِرْ ذَلِكَ أَحَدٌ.

أخرج الحديث أيضًا: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد ومالك والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (على أتان) هى الأنثى من الحمير تجمع على آتن، وآتن بضم الهمزة والمثناة الفوقية وآتن بسكون المثناة. وجماعة بالهاء نادر، ولا يقال: أتانة، وفى رواية البخارى: على حمار أتان، وهو بدل غلط. قوله: (قد ناهزت الاحتلام) أى: قاربت البلوغ، وكان سنه يومئذ على ما قيل خمس عشرة أو ثلاث عشرة سنة، ووصف ابن عباس نفسه بذلك يفيد أن إقرار النبى ﷺ إياه على المرور بين يدى بعض الصف دليل على إباحته؛ لأنه كان يعقل الأمر والنهى ويصح منه امتثالهما، وقد ورد الشرع بتعزير من هو دون هذا السن على الشرائع ومنعه من المخطورات، فقد نزع ﷺ تمر من الصدقة من فم الحسين بن على وقال: أما علمت أنا لا ناكل الصدقة. وأمر بضرب الصبي على ترك الصلاة إذا بلغ عشر سنين.

قوله: (ورسول الله ﷺ يصلى بالناس بمعنى) أى: إلى غير جدار كما صرح به فى رواية البخارى، وقد صرح مالك أيضاً فى هذه الرواية بأن الصلاة كانت بمعنى، وكذا قاله أكثر أصحاب الزهري، ووقع فى رواية مسلم من طريق ابن عيينة أن الصلاة كانت بعرفة. قال النووي: ويحمل ذلك على أنهما قصتان. قال فى الفتح: إن الأصل عدم التعدد ولا سيما مع اتحاد مخرج الحديث، فالحق أن قول ابن عيينة: أنه ﷺ يصلى بعرفة شاذ. ووقع عند مسلم أيضاً من رواية معمر عن الزهري: وذلك فى حجة الوداع أو الفتح، والحق أن ذلك كان فى حجة الوداع.

قوله: (فمررت بين يدي بعض الصف ... إلخ) وفى رواية للبخارى: فمررت حتى سرت بين يدي بعض الصف الأول، فنزلت وأرسلت الأتان ترتع. أى: ترعى من قولهم: رتعت الماشية رتعا ورتوعا: رعت كيف شاءت. قوله: (فلم ينكر ذلك أحد) استدلل ابن عباس بترك الإنكار عليه على جواز المرور، ولم يستدل عليه بترك إعادتهم للصلاة؛ لأن ترك الإنكار أكثر فائدة، فإنه يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معاً، بخلاف ترك الإعادة فإنه يدل على صحة الصلاة فقط، واستدل بهذا على أن مرور الحمار بين يدي المصلى لا يقطع الصلاة وهو قول الجمهور كما تقدم، وأجاب القائلون بقطع الصلاة بأن حديث ابن عباس محمول على أنه ﷺ كان يصلى إلى سترة وهو لم يمر بين الإمام وسترته، بل مر بين يدي بعض الصف وسترة الإمام لمن خلفه كما تقدم، وقالوا: ولا يلزم من نفى الجدار فى الحديث نفى السترة الأخرى من حربة أو غيرها، ولو سلم أنه يدل على نفى السترة مطلقاً لأمكن أن يقال إن قول ابن عباس: فلم ينكر ذلك أحد، ولم يقل: ولم ينكر النبي ﷺ، يدل على أن المرور كان بين يدي بعض الصف، ولا يلزم من ذلك اطلاع النبي ﷺ عليه لجواز أن يكون الصف ممتداً ولم يطلع ﷺ على فعل ابن عباس، ولو سلم اطلاعه على ذلك لم يكن

دليلاً أيضاً على الجواز، لأن ترك الإنكار إنما كان لأجل أنه ﷺ اتخذ سترة وهو لم يمر بينه وبين السترة كما تقدم. لكن ما رواه البزار بسند صحيح عن ابن عباس قال: أتيت أنا والفضل على أتان فمررنا بين يدي رسول الله ﷺ بعرفة وهو يصلي المكتوبة ليس شيء يستره يحول بيننا وبينه. فيه رد لقولهم إن مرور ابن عباس كان خلف الإمام وبين يدي بعض الصف؛ لأنه صريح في أنه مر بين يدي رسول الله ﷺ. ورد أيضاً لقولهم: إن الجدار لا يلزم منه نفى السترة مطلقاً؛ لأنه صريح أيضاً في أنه لم يصل إلى سترة أصلاً ودعوى احتمال أنه ﷺ لم يطلع على فعل ابن عباس مردودة بأن ابن عباس لم يكن ليخبر بأنه لم ينكر عليه فعله إلا لفائدة أن يكون علم ﷺ بفعله فأقره عليه، وهو لا يقر على منكر.

● عَنْ أَبِي الصَّهْبَاءِ قَالَ: تَذَاكَرْنَا مَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: جِئْتُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حِمَارٍ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فَنَزَلَ وَنَزَلْتُ وَتَرَكْنَا الْحِمَارَ أَمَامَ الصَّفِّ فَمَا بِالَاهُ، وَجَاءَتِ جَارِيتَانِ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَدَخَلَتَا بَيْنَ الصَّفِّ فَمَا بِأَلَى ذَلِكَ.

أخرج الحديث أيضاً: النسائي وابن ماجه وابن خزيمة والبزار.

○ معنى الحديث: قوله: (جئت أنا وغلام) لعلة الفضل بن عباس أخوه، كما تؤيده رواية الترمذي عن ابن عباس قال: كنت رديف الفضل على أتان فجئنا والنبي ﷺ يصلي بأصحابه... إلخ، ولعل من كانوا يتذاكرون عنده في شأن ما يقطع الصلاة ذكروا أن الحمار يقطعها وكذا المرأة، فلذا أتى بهذه القصة. قوله: (ورسول الله ﷺ يصلي) أي: بالقوم بمعنى كما في الرواية السابقة. قوله: (فنزل ونزلت) أي: نزل الغلام ونزلت معه ودخلنا في الصلاة مع الجماعة. قوله: (فما بالاه) أي: ما

اهتم ﷺ بمرور الحمار ولا التفت إليه، وفي رواية النسائي عن صهيب قال: سمعت ابن عباس يحدث أنه مر هو وغلّام من بني هاشم على حمار بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي، فنزلوا ودخلوا معه، فصلوا ولم ينصرف.

قوله: (وجاءت جاريتان) يعنى: صغيرتين، وهى فى الأصل: الشابة، ثم توسعوا حتى سموا كل أمة جارية وإن كانت عجوزًا لا تقدر على السعى، تسمية بما كانت عليه، وجمعها جوار، وسميت جارية تشبيها لها بالسفينة لجريها مسخرة فى أعمال مواليتها. قوله: (فما بالى ذلك) أى: ما اهتم بدخولهما بين الصف.

فى هذا الحديث: دلالة للجمهور على أن مرور المرأة والحمار لا يطل الصلاة. وما روى عن ابن عباس من أن مرورهما يقطع الصلاة فالمراد به: نقص الثواب لا البطلان حقيقة.

﴿ باب من قال: الكلب لا يقطع الصلاة ﴾

● عَنْ الْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكُنْ فِي بَادِيَةٍ لَنَا وَمَعَهُ عَبَّاسٌ فَصَلَّى فِي صَحْرَاءَ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سِتْرَةٌ، وَحِمَارَةٌ لَنَا وَكَلْبَةٌ تَعْبَثَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ فَمَا بَالَى ذَلِكَ .

أخرج الحديث أيضًا: أحمد والنسائي والدارقطني والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أتانا رسول الله ﷺ ... إلخ) أى: ليزورنا، كما فى رواية النسائي وأحمد عن الفضل بن عباس قال: زار رسول الله ﷺ عباسًا ... إلخ. قوله: (فصلى فى صحراء) أى: أرض خالية، وكانت صلاة العصر، كما صرح به فى

رواية أحمد والبيهقي. قوله: (ليس بين يديه سترة) لأن الصحراء لم تكن مظنة مرور أحد.

وفي هذا دلالة على أن محل اتخاذ السترة إذا خشى المصلي مرور أحد بين يديه، فإذا لم يخش مرور أحد كأن كان في صحراء لا يمر به أحد، أو كان في مكان مرتفع والمرور من أسفله جاز ترك السترة. وبهذا قالت المالكية مستدلين بحديث الباب، وحملوا احاديث الأمر باتخاذ السترة مطلقاً على ما إذا خشى المصلي مرور أحد بين يديه.

وذهبت الشافعية والحنفية والحنابلة إلى سنية اتخاذ السترة مطلقاً خشى المصلي المرور أو لا، أخذاً بظاهر الأحاديث الدالة على طلب اتخاذ السترة، وأنه ﷺ كان يفعلها سفرًا وحضرًا، وأجابوا عن حديث الباب بأنه ﷺ فعل ذلك لبيان الجواز، ويكون قرينة صارفة للأمر باتخاذ السترة عن الوجوب إلى السنية.

قوله: (تعبثان بين يديه) أى: يلعبان أمامه، وفي نسخة: "تعبثان" من عاث يعيث، من باب باع، إذا أفسد، يقال: عاث الذئب في الغنم: أفسد فيها. وفيه دلالة على أن مرور الكلب والحمار أمام المصلي لا يبطل الصلاة، وقد علمت بيانه مستوفى.

﴿ باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء ﴾

أى: في بيان دليل من قال: لا يقطع الصلاة مرور شيء بين يدي المصلي.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرَأُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يقطع الصلاة شيء) أى: لا يبطل صلاة المصلى مرور شيء من كلب أو امرأة أو حمار أو غيرها بين يديه، وهو حجة للجمهور القائلين بعدم البطالان، وتقدم عنهم أن القطع في الأحاديث الأخرى مؤول بشغل القلب وقطع الخشوع لا إفساد أصل الصلاة، فقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: أن المرور بين يدي المصلى يقطع نصف صلاته. وأجاب القائلون بالبطالان عن هذا الحديث بأنه ضعيف؛ لأنه من رواية مجالد بن سعيد وتكلم فيه غير واحد. لكنه تقوى بما رواه الدارقطني من طريق سليم بن عامر عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: لا يقطع الصلاة شيء، وبما رواه أيضاً عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عنه ﷺ قال: لا يقطع صلاة المرأة امرأة ولا كلب ولا حمار وادراً من بين يديك ما استطعت. وبما رواه من طريق يحيى بن التوكل عن إبراهيم بن يزيد قال: حدثنا سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر قالوا: لا يقطع صلاة المسلم شيء مما يمر بين يدي المصلى. وهذه الأحاديث - وإن كان في بعضها مقال - يقوى بعضها بعضاً، ويقوى حديث الباب أيضاً ما تقدم عن المصنف من أن المرأة والحمار والكلب لا يقطع مرور واحد منها الصلاة. قوله: (وادرءوا ما استطعتم) أى: ادفعوا المار قدر استطاعتكم، وتقدم بيانه. قوله: (فإنما هو شيطان) أى: المار المعلوم من السياق شيطان، أى: يفعل فعل شيطان. وتقدم بيانه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه لا يبطل صلاة المصلى مرور شيء بين يديه، وعلى أنه يطلب منه أن يدفع المار بين يديه قدر استطاعته، وعلى أن المرور بين يديه مذموم، ولذا قيل لفاعله: أنه شيطان.

● حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ثَنَا مُجَالِدٌ ثَنَا أَبُو الْوَدَّاءِ قَالَ: مَرَّ شَابٌّ مِنْ قُرَيْشٍ بَيْنَ يَدَيِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَهُوَ يُصَلِّي فَدَفَعَهُ، ثُمَّ

عَادَ فَدَفَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ وَلَكِنْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْرُؤُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَإِذَا تَنَازَعَ الْخَبْرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نُظِرَ إِلَى مَا عَمِلَ بِهِ أَصْحَابُهُ مِنْ بَعْدِهِ.

أخرج الحديث أيضاً: الدارقطني والطبراني والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (مَرَّ شَابٍ مِنْ قَرِيشٍ) وفي رواية للبخاري: فأراد شاب من بني معيط أن يجتاز بين يديه. قيل: أنه الوليد بن عقبة، وقيل: داود بن مروان. قوله: (ثلاث مرات) أي: دفع أبو سعيد الشاب ثلاث مرات. وعاد الشاب إلى المرور بعد أن دفعه أول مرة؛ لأنه لم يجد مساعاً يمر منه إلا بين يديه، كما في رواية البخاري. قوله: (قال: إن الصلاة لا يقطعها شيء... إلخ) أتى به دليلاً لما صنعه من دفع الشاب، وأنه لم يصنع هذا من رأيه وإنما هو لما سمعه من النبي ﷺ من أمره المصلي أن يدفع المار قدر استطاعته.

قوله: (قال أبو داود: وإذا تنازع الخبران... إلخ) لما كان من عادة المصنف أن يذكر الحديث في باب، ويذكر الذي يعارضه في باب آخر، كما في أحاديث قطع الصلاة لمرور شيء بين يدي المصلي. أتى بهذا ليبان أن الراجح عنده أن الصلاة لا يقطعها مرور شيء، وأن فعل الصحابي مرجح عند التعارض كما تقدم. والحاصل أنه قد تعارضت الأحاديث في هذه المسألة فورد في بعضها قطع الصلاة بمرور بعض الأشياء، وفي بعضها عدم القطع بمرور بعضها، وفي بعضها عدم القطع بمرور شيء، فقال المصنف: لما تنازعت الأحاديث نُظِرَ إلى ما عمل به أصحاب رسول الله ﷺ من بعده، ولما نظرنا في ذلك رأينا أن ابن عباس ؓ - وهو الذي يروى حديث القطع أفقياً بعد رسول الله ﷺ بعدم القطع بمرور الحمار والكلب والمرأة، كما في الروايات المتقدمة.

قال البيهقي: روى سماك عن عكرمة: قيل لابن عباس: أتقطع الصلاة المرأة والحصار والكلب؟ فقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ فاطر/١٠. فما يقطع هذا ولكن يكره. وكذلك عائشة رضي الله تعالى عنها روى عنها قطع الصلاة بمرور المرأة. وأنها أيضًا ألفت بعد رسول الله ﷺ بعدم قطعها، وردت على من قال بقطع الصلاة بمرور المرأة أقبح رد، وكذلك روى عن ابن عمر أنه أفتى بعدم القطع. قال الطحاوي: حدثنا يونس، قال: ثنا سفيان عن الزهري عن سالم قال: قيل لابن عمر إن عبد الله بن عياش بن ربيعة يقول: يقطع الصلاة الكلب والحصار، فقال ابن عمر: لا يقطع صلاة المؤمن شيء. وأخرج الطحاوي عن علي وعمار وحذيفة: لا يقطع صلاة المسلم شيء وادعوا ما استطعتم. وعن علي: لا يقطع صلاة المسلم كلب ولا حمار ولا امرأة ولا ما سوى ذلك من الدواب. قال الترمذي: العمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين قالوا: لا يقطع الصلاة شيء.

﴿ أبواب تفریع استفتاح الصلاة ﴾

أى: هذه أبواب يذكر فيها ما يفتح به الصلاة، وهى متفرعة على ما مضى من الأبواب.

﴿ باب رفع اليدين ﴾

أى: فى بيان مواضع رفع اليدين فى الصلاة.

● عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَادِثَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ وَبَعْدَ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ، وَأَكْثَرُ مَا كَانَ يَقُولُ: وَبَعْدَ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا استفتح الصلاة رفع يديه) أى: إذا شرع فى الصلاة رفع يديه عند تكبيرة الإحرام، وفى رواية البخارى: "كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة". وفيه دلالة على مشروعية رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، واختلف فى حكمه: فذهب الجمهور إلى استحبابه، وذهب داود والأوزاعى والحميدى وابن خزيمة وأحمد بن سيار والنيسابورى إلى وجوبه، لكن لا دليل عليه إلا أن يقال إن مداومته ﷺ على الفعل تدل على الوجوب، وفى ذلك خلاف، والراجح عدم دلالتها على الوجوب. ونقل ابن المنذر والعبدرى عن الزيدية أنه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام ولا غيرها، لكن هذا غلط، فإن إمامهم زيد بن على ذكر فى كتابه حديث الرفع وقال باستحبابه، وكذا قال بالاستحباب أكابر أئمتهم المتقدمين والمتأخرين.

وفى كيفية رفع اليدين أقوال: فقال بعضهم: يرفعهما ناشراً أصابعه مستقبلاً بباطن كفيه القبلة، لما رواه الطبرانى عن ابن عمر مرفوعاً: "إذا استفتح أحدكم الصلاة فليرفع يديه وليستقبل بباطنهما القبلة، فإن الله عز وجل أمامه"، وما رواه الترمذى عن أبى هريرة قال: كان رسول الله ﷺ إذا كبر نشر أصابعه. وقال بعضهم: تكون اليدين

قائمتين محمية أطراف أصابعهما. وقيل: تكونان مبسوطتين بطونهما إلى السماء وظهورهما إلى الأرض. وقال سحنون: بطونهما إلى الأرض وظهورهما إلى السماء. وقال الغزالي: لا يتكلف ضمًّا ولا تفريقًا، بل يتركهما على هيئتهما.

والحكمة في رفع اليدين عند الإحرام استعظام ما دخل فيه، وقيل: إشارة إلى نبذ الدنيا وراءه والإقبال بكليته على صلاته ومناجاة ربه حتى يطابق فعله قوله: الله أكبر. قال القاضي عياض: وهذه الوجوه تناسب القول برفعهما منتصبين، وقيل: إن ذلك خضوع ورهبانية وهو يناسب نصبهما منحنية أطراف الأصابع. وقال في حجة الله البالغة: السر في ذلك أن رفع اليدين فعل تعظيمي يبه النفس على ترك الأشغال المنافية للصلاة والدخول في حيز المناجاة فشرع لتبنيه النفس لثمره ذلك الفعل.

وقال الباجي: إن التكبير شرع في الصلاة عند عمل قرن به للانتقال من حال إلى حال، فلما لم يكن عند تكبيرة الإحرام عمل من الانتقال من حال إلى حال قرن به رفع اليدين كما قرن بالسلام بالإشارة بالرأس والوجه إلى اليمين.

قوله: (حتى يحاذي منكبيه) غاية لرفع يديه ﷺ وهو دليل على أن الرفع يكون إلى المنكبين، وبه قال أحمد ومالك والشافعي وإسحاق مستدلين بحديث الباب وغيره من الأحاديث الكثيرة الصحيحة الدالة على أنه ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه. وذهبت الحنفية وجماعة إلى أن رفع اليدين يكون حذو الأذنين، واستدلوا بما رواه مسلم عن مالك بن الحويرث أن رسول الله ﷺ كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه. وبما رواه الطحاوي عن البراء بن عازب قال: كان رسول الله ﷺ إذا كبر لافتتاح الصلاة رفع يديه حتى تكون إبهاماه قرييين من شحمتي أذنيه. وبما رواه أيضًا عن الثعلبي بن حجر قال: رأيت النبي ﷺ حين يكبر للصلاة برفع يديه حيال أذنيه، وسيأتي نحوه للمصنف.

وأجابوا عن أحاديث الرفع إلى المنكبين بأنها محمولة على حالة العذر كالبرد. وروى الطحاوى من طريق شريك عن وائل بن حجر قال: أتيت النبی ﷺ فرأيت أنه يرفع يديه حذاء أذنيه إذا كبر وإذا رفع وإذا سجد، فذكر من هذا ما شاء الله، قال: ثم أتيت في العام المقبل وعليهم الأكسية والبرانس، وكانوا يرفعون أيديهم فيها، وأشار شريك إلى صدره. قال الطحاوى: فأخبر وائل بن حجر في حديثه هذا أن رفعهم إلى منابكهم إنما كان لأن أيديهم كانت حينئذ في ثيابهم، وأخبر أنهم كانوا يرفعون إذا كانت أيديهم ليست في ثيابهم إلى حذو آذانهم، فأعملنا روايته كلها فجعلنا الرفع إذا كانت اليدين في الثياب لعل البرد إلى منتهى ما يستطيع الرفع إليه وهو المنكبان، وإذا كانتا بادييتن رفعهما إلى الأذنين كما فعل ﷺ. ولم يجر أن يجعل حديث ابن عمر وما أشبهه الذى فيه ذكر رفع اليدين إلى المنكبين أن ذلك كان واليدين باديتان، لجواز أنهما كانتا في الثياب، وإلا لكان مخالفاً لما روى وائل بن حجر فيتضاد الحديثان.

ويمكن الجمع بين أحاديث الرفع إلى المنكبين وأحاديث الرفع إلى الأذنين بأنه ﷺ كان يرفع يديه حذو منكبيه بحيث تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه، وإيهامه شحمى أذنيه وراحته منكبيه، وبهذا جمع الشافعى بينهما. أو يقال: أنه ﷺ كان يفعل هذا تارة وذاك تارة أخرى؛ ولذا قال ابن عبد البر: روى عن النبي ﷺ الرفع مدام فوق الأذنين مع الرأس، وروى أنه كان يرفعهما حذاء أذنيه، وروى حذو منكبيه، وروى إلى صدره؛ كلها آثار محفوظة مشهورة دالة على التوسعة.

قوله: (وإذا أراد أن يركع) فيه إشارة إلى أنه ﷺ كان يرفع يديه عند الشروع في الركوع، وفي رواية البخارى: كان ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى تكونا حذو

منكبيه، وكان يفعل ذلك حين يكر للركوع. أى: حين يتدئ الركوع، وهى بمعنى رواية المصنف.

قوله: (وبعدما يرفع رأسه من الركوع) أى: بعد ما يشرع فى رفع رأسه من الركوع لا بعد انتهائه، كما تدل عليه الرواية الآتية وفيها: "ثم إذا أراد أن يرفع صلبه رفعهما". وهو دليل على استحباب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، وبه قال الشافعى وأحمد وإسحاق والحسن البصرى وابن سيرين وعطاء وطاوس ومجاهد والقاسم ومكحول والأوزاعى وغيرهم من التابعين، مستدلين بحديث الباب وأشباهه. وهو قول أبى بكر وعمر وعلى وابن عمر وابن عباس وأنس وابن الزبير وأبى هريرة وأبى موسى الأشعرى وكثيرين من الصحابة. واختلفت الروايات عن مالك فروى ابن القاسم عنه عدم الرفع عند الركوع والرفع منه، وبه قال أبى حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة وهو قول الثورى وابن أبى ليلى والنخعى والشعمى، واستدلوا بما سأتى للمصنف والدارقطنى عن البراء قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لم يعد. لكن لا يصلح للاستدلال به لأنه من رواية يزيد بن أبى زياد وهو ضعيف كما سأتى بيانه. واستدلوا أيضاً بما رواه أحمد والترمذى وسأتى للمصنف عن ابن مسعود أنه قال: لأصلين لكم صلاة رسول الله ﷺ؛ فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة. ولا يصلح للاستدلال به أيضاً لأنه ضعفه غير واحد كما سأتى. واستدلوا أيضاً بما رواه البيهقى فى الخلافات عن عبد الله بن عون الخزاز عن مالك عن الزهرى عن ابن عمر أنه ﷺ كان يرفع يديه إذا استفتح الصلاة ثم لا يعود. قال الحاكم: هو حديث باطل موضوع ولا يجوز أن يذكر إلا على سبيل القدرح. إلى غير ذلك من الأحاديث والآثار التى لا تخلو عن مقال. وأجاب بعضهم عن حديث الباب وأشباهه بأنه منسوخ، لكن لا دليل على النسخ، وقد جاءت أحاديث الرفع فى

المواضع المذكورة عن جمع من الصحابة عند الجماعة وغيرهم، وهى مثبتة وتلك نافية، ويقدم المثبت على النافي. قال فى النيل: إن الصحابة قد أجمعوا على هذه السنة بعد موته ﷺ وهم لا يجمعون إلى على أمر فارقوا رسول الله ﷺ عليه. على أنه قد ثبت من حديث ابن عمر عند البيهقى أنه بعد أن ذكر أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه عند تكبيرة الإحرام وعند الركوع وعند الاعتدال فما زالت تلك صلاحه حتى لقي الله تعالى. وعلى تقدير أنه ﷺ تركه فهو لبيان الجواز لا لأنه الراجح، وروى ابن وهب وأشهب وأبو مصعب وغيرهم أن مالكاً كان يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع منه، وقال ابن عبد الحكم: لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم، والذي نأخذ به الرفع لحديث ابن عمر وهو الذى رواه ابن وهب وغيره عن مالك، ولم يحك الترمذى عن مالك غيره. ونقل الخطابى وتبعه القرطبى أن الرفع فيهما آخر قولى مالك وأصحهما. وحديث ابن عمر الذى أشار إليه ابن عبد الحكم هو ما رواه مالك فى الموطأ عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضاً وقال: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، وكان لا يفعل ذلك فى السجود.

إذا علمت هذا علمت أن الثابت عن مالك رفع اليدين عند الركوع والرفع منه. قال البخارى فى جزء رفع اليدين: روى الرفع تسع عشرة نفساً من الصحابة. وذكر البيهقى أسماءهم نحواً من ثلاثين صحابياً وقال: سمعت الحاكم يقول: اتفق على رواية هذه السنة العشرة المشهود لهم بالجنة، فمن بعدهم من أكابر الصحابة، ثم قال: ولا نعلم سنة اتفق على روايتها العشرة فمن بعدهم من أكابر الصحابة على تفرقهم فى الأقطار الشاسعة غير هذه السنة. وروى ابن عساكر فى تاريخه من طريق أبى سلمة عن الأعرج قال: أدركت الناس كلهم يرفعون أيديهم عند كل خفض ورفع.

وهذه السنة يشترك فيها الرجال والنساء، ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها، وكذا لم يرد ما يدل على الفرق بينهما في مقدار الرفع، خلافاً لبعض الحنفية أن الرجل يرفع يديه إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه أستر لها، وكذا لا فرق في ذلك بين إمام ومأموم ومنفرد ولا بين الفريضة والنافلة.

قوله: (وقال سفيان مرة... إلخ) أى: قال في روايته مرة: وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه، وأكثر ما كان يقول سفيان في روايته هو قوله: وإذا أراد أن يركع، وبعد ما يرفع رأسه. قوله: (ولا يرفع بين السجدين) أى: لا يرفع يديه إذا رفع رأسه من السجدة الأولى، وفي رواية البخارى: ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود. وفي هذا دلالة على عدم مشروعية رفع اليدين بين السجدين، وهو مذهب الجمهور.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام، وعلى مشروعية رفعهما عند الركوع والرفع منه، وعلى عدم مشروعية رفعهما بين السجدين.

فائدة: إذا لم يمكن المصلى رفع يديه أو أمكنه رفع إحداها أو أمكنه رفعهما إلى دون المنكبين رفع ما أمكنه لقوله ﷺ: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" رواه البخارى ومسلم. وإن كان به علة إذا رفع يده جاوز المنكب، رفع لأنه أتى بالمأمور به وبزيادة هو مغلوب عليها، وإن نسي الرفع وذكره قبل أن يفرغ من التكبير أتى به لأنه محله باق.

وقال النووي: قال أصحابنا: إذا كان أقطع اليدين أو إحداها من المعصم "موضع السوار" رفع الساعد، قال البغوى: فإن قطع من المرفق رفع العضد على أصح

الوجهين، والثاني لا يرفع لأن العضد لا يرفع في حال الصحة، وحزم المتولى برفع العضد.

● حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ نَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: قُلْتُ: لَا نَظَرَنَّا إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَ يُصَلِّي؟ قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى حَادَا أَذُنَيْهِ ثُمَّ أَخَذَ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ، فَلَمَّا سَجَدَ وَضَعَ رَأْسَهُ بِذَلِكَ الْمَنْزِلِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، ثُمَّ جَلَسَ فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى، وَحَدَّ مِرْفَقَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَقَبَضَ ثَنَتَيْنِ وَحَلَّقَ حَلَقَةً وَرَأَيْتَهُ يَقُولُ: هَكَذَا. وَحَلَّقَ بِشْرُ الْإِسْهَامِ وَالْوُسْطَى وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ.

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والنسائي وابن خزيمة والبيهقي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فقام رسول الله ﷺ... إلخ) مرتب على محذوف، أى: فنظرت إليه فقام... إلخ، كما صرح به في رواية النسائي. قوله: (فكبر ورفع يديه) ظاهره أنه كبر أولاً ثم رفع يديه، وليس مراداً، بل الفاء فيه بمعنى الواو بقرينة الروايات الأخرى، وقد صرح بها في بعض النسخ. قوله: (ثم وضع يديه على ركبتيه) أى: حال الركوع، ومكنهما منهما كما يؤخذ من رواية البخارى وفيها: إذا ركع أمكن يديه من ركبتيه. قوله: (فلما سجد وضع رأسه بذلك المنزل من بين يديه... إلخ) يريد أنه ﷺ وضع رأسه بين يديه محاذيتين لأذنيه ثم جلس للتشهد،

فافتش رجله اليسرى وجلس على بطنها، وأقام رجله اليمنى وجعل أصابعها إلى القبلة وباطن الأصابع إلى الأرض كما يؤخذ مما يأتى.

قوله: (ووضع يده اليسرى على فخذه الأيسر... إلخ) وفي رواية النسائي: ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مرفقه... إلخ، وهو في اللغة: الفصل والمنع، أى: منع مرفقه من الاتصال بفخذه برفعه عنه وبعده عن جنبه، فحد بصيغة الماضي عطفاً على الأفعال السابقة و(على) بمعنى (عن)، ويحتمل أن يكون (حد) اسماً مرفوعاً مبتدأ خبره (على فخذه) والجملة حال من فاعل وضع، أى: ثم جلس فافتش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه والحال أن حد مرفقه الأيمن مستعمل على فخذه اليمنى.

قال ابن رسلان: يرفع طرف مرفقه من جهة العضد عن فخذه حتى يكون مرتفعاً عنه، ويضع طرفه الذى من جهة الكف على طرف فخذه الأيمن، أو يكون (حد) منصوباً عطفاً على مفعول وضع، أى: وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، ووضع حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، ويؤيده ما أخرجه البيهقي من طريق عاصم ابن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر، وفيه: ووضع مرفقه اليمنى على فخذه اليمنى، ونحوه للطحاوى. وما أخرجه أحمد فى مسنده من طريق عاصم أيضاً، وفيه: ووضع حد مرفقه على فخذه اليمنى، وفي رواية له أيضاً: وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، وفي رواية له أيضاً: وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى.

قوله: (وقبض ثنتين... إلخ) الخنصر والبنصر، أى: جعل الإبهام والوسطى كالحلقة بسكون اللام، وقد تفتح. قوله: (ورأيت يقول هكذا... إلخ) أى: قال وائل: رأيت رسول الله ﷺ يفعل هكذا، فالقول بمعنى الفعل. وقوله: وحلق بشر... إلخ، من كلام مسدد بن مسرهد، بيان للمشار إليه فى قوله: هكذا.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن رفع اليدين يكون إلى الأذنين، وتقدم بيانه، وعلى مشروعية وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، وعلى مشروعية وضع اليدين على الركبتين حال الركوع، وعلى استحباب وضع الرأس في السجود بين اليدين محاذية للأذنين، وعلى مشروعية افتراش الرجل اليسرى في الجلوس، وسيأتي بيانه، وعلى مشروعية وضع اليدين على الفخذين ورفع المرفقين عنهما في التشهد، وعلى مشروعية عقد الخنصر والبنصر وتحليق الوسطى مع الإبهام من اليد اليمنى والإشارة بالسبابة.

﴿ باب افتتاح الصلاة ﴾

● حدثنا أحمد بن حنبل أبو عاصم الضحاك بن مخلد ح وثنا مسدد نا يحيى وهذا حديث أحمد قال أنا عبد الحميد - يعني ابن جعفر - أخبرني محمد بن عمرو بن عطاء قال: سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ منهم أبو قتادة، قال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ. قالوا: فلم، فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعا ولا أقدمنا له صحبة؟! قال: بلى. قالوا: فأعرض. قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقرأ كل عظم في موضعه معتدلاً، ثم يقرأ، ثم يكبر فيرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه، ثم يعتدل ولا يصب رأسه ولا يقنع، ثم يرفع رأسه فيقول: سمع الله لمن حمده، ثم يرفع يديه حتى يحاذي بهما

مَنْكِبَيْهِ مُعْتَدِلًا ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَهْوِي إِلَى الْأَرْضِ فَيَجَافِي يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَنْشِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَقْعُدُ عَلَيْهَا وَيَفْتَحُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ إِذَا سَجَدَ ثُمَّ يَسْجُدُ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَنْشِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَيَقْعُدُ عَلَيْهَا حَتَّى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ، ثُمَّ يَصْنَعُ فِي الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ كَمَا كَبَّرَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي كُلِّ بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّجْدَةُ الَّتِي فِيهَا التَّسْلِيمُ آخِرَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ مُتَوَرِّكًا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ. قَالُوا: صَدَقْتَ، هَكَذَا كَانَ يُصَلِّي ﷺ.

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والبخاري مختصراً وابن ماجه، والبيهقي مختصراً ومطولاً وابن حبان والطحاوي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ... إلخ) أى: سمعته حال كونه مع عشرة من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو قتادة الحارث بن ربيع، وفي رواية ابن ماجه عن أبي حنيد الساعدي قال: سمعته وهو في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ، أحدهم: أبو قتادة بن ربيع... إلخ، وسيأتي للمصنف أن منهم أبا هريرة وأبا أسيد، قوله: (أنا أعلمكم... إلخ) أى: بكيفية صلاته ﷺ وغرضه بذلك أن يقع كلامه عند السامعين موقع القبول. قوله: (ما كنت بأكثرنا له تبعاً... إلخ) أى: اقتداء، وفي نسخة: ما كنت بأكثرنا له تبعاً، وفي رواية الترمذي: ما كنت أقدم منا له صحة ولا أكثرنا له إتياناً، وخصوا هاتين الحالتين لأنهما اللتان يظن بسببهما كثرة العلم. قوله: (قال: بلى) أى: قال أبو حنيد ردّاً لقولهم: "ما

كنت بأكثرنا .. إلخ"، بلى، أى: أنا أكثركم تبعًا وأقدمكم صحة، فبلى لنفى النفي. قوله: (قالوا: فاعرض ... إلخ) بهمزة الوصل، أى: بين لنا كيفية صلاحه إن كنت صادقًا، فقال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة قام معتدلًا، فإذا استقر كل عظم في موضعه وثبت؛ رفع يديه حتى يحاذى بهما منكبیه ثم كبر، ففى عبارة المصنف حذف وتقديم وتأخير، ويؤيده رواية ابن ماجه والترمذى: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائمًا ورفع يديه حتى يحاذى بهما منكبیه ثم قال: الله أكبر، ثم يقرأ، يعنى بعد دعاء الافتتاح كما سيأتى.

قوله: (ويضع راحتيه على ركبتيه) أى: يضع باطن كفيه على ركبتيه حال الركوع. قوله: (ولا يصب رأسه ولا يقنع) أى: لا يخفض رأسه ولا يرفعهما وهو تفسير للاعتدال، والمراد أنه ﷺ كان يسوى ظهره ورأسه، وفى نسخة: "فلا ينصب" من الانصباب، وفى أخرى: "فلا يصبوب"، وفى رواية: "فلا يصي"، وكلها بمعنى وهو انخفاض الرأس عن الظهر إلى أسفل، ويقنع من أقنع إذا رفع رأسه حتى يكون أعلى من ظهره. قوله: (ثم يهوى ... إلخ) أى: إلى السجود حين الشروع فى التكبير، ويباعد مرفقيه عن جنبه حين السجود، و"ثم" بمعنى الواو، ويؤيده ما رواه البخارى عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث أنه سمع أبا هريرة يقول: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يهوى "أى إلى السجود" ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده، ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يسجد، ثم يفعل ذلك فى الصلاة كلها حتى يقضيها، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس.

قوله: (ويفتح أصابع رجله) بالخاء المعجمة أى: يلبسها ويثنيها، والمراد أنه يجعل بطون الأصابع إلى الأرض وراءوسها إلى القبلة. قوله: (ثم يصنع فى الأخرى مثل

ذلك) أى: يفعل فى الركعة الثانية مثل ما صنع فى الركعة الأولى. قوله: (آخر رجله اليسرى... إلخ) أى: أخرجها من تحت مقعدته إلى الجانب الأيمن وقعد متوركًا على شقه الأيسر، أى مفضيًا بوركته اليسرى إلى الأرض.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث - زيادة على ما تقدم - على مشروعية تسوية الرأس بالظهر حال الركوع، وعلى أن قول المصلى "سمع الله لمن حده" يكون حالة الرفع من الركوع، وعلى أنه ينبغي للمصلى أن يياعد مرفقيه عن جنبه حال السجود، وعلى استحباب الجلوس بين السجدين مفترشًا رجله اليسرى والجلوس فى التشهد الأخير متوركًا.

● حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو أَخْبَرَنِي فُلَيْحٌ حَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ سَهْلٍ قَالَ: اجْتَمَعَ أَبُو حُمَيْدٍ وَأَبُو أُسَيْدٍ وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَذَكَرُوا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ بَعْضَ هَذَا، قَالَ: ثُمَّ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَأَنَّهُ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا وَوَثَرَ يَدَيْهِ فَتَجَافَى عَنْ جَنْبَيْهِ، قَالَ: ثُمَّ سَجَدَ فَأَمَكَنَ أَلْفَهُ وَجْهَتَهُ وَنَحَى يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ وَوَضَعَ كَفَيْهِ حَذَوِ مَنْكَبَيْهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ حَتَّى فَرَّغَ، ثُمَّ جَلَسَ فَافْتَرَشَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَأَقْبَلَ بِصَدْرِ الْيُمْنَى عَلَى قِبْلَتِهِ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى وَأَقْبَلَ بِأَصْبَعِهِ.

أخرج الحديث أيضًا: الطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (فذكر بعض هذا) أى: ذكر فليح فى حديثه بعض ما ذكر فى الحديث السابق. قوله: (كأنه قابض عليهما... إلخ) أى: على ركبتيه، والمراد: أنه أمكن يديه من ركبتيه، ووتر يديه فتجافى، أى: جعلهما منصوبتين كالوتر وجعل جنبيه كالقوس فتباعدت يداه عن جنبيه. وقوله: (فتجافى) هكذا فى جميع النسخ بصيغة الماضى على الأفراد، والمرجع مثنى، فيكون على تقدير كل، أى: تباعد كل واحدة من يديه عن جنبيه، وفى رواية البيهقى: ووتر يديه فتجافى عن جنبيه.

قوله: (فأمكن أنفه وجهته... إلخ) أى: وضعهما ومكنهما من الأرض حال السجود، وأبعد يديه عن جنبيه. وفيه دلالة على مشروعية السجود على الجبهة والأنف، وسيأتى بيان ذلك مستوفى فى محله. قوله: (حتى فرغ) أى: فعل مثل ذلك فى الركعة الثانية حتى فرغ من سجديهما.

قوله: (ووضع كفه اليمنى... إلخ) ظاهره أنه وضع الكف على الركبة مبسوطة من غير أن يقبض الخنصر والبنصر، محلّقاً الوسطى مع الإبهام، وفى الرواية السابقة أنه وضعها على الفخذ قابضاً الخنصر والبنصر ويحلّق الوسطى مع الإبهام مشيراً بالسبابة. ولا تنافى بينهما، لأن هذه الزيادة مختصرة والأصل: وضع كفه مبسوطة ثم قبض الخنصر والبنصر وحلق بين الإبهام والوسطى. وقوله: (ووضع كفيه اليمنى على ركبتيه اليمنى... إلخ) لا ينافى ما تقدم من وضعه الكف على الفخذ؛ لاحتمال أنه وضع الكف رءوس الأصابع على الركبة، وعلى تقدير إبقائها على ظاهرها فلا تنافى أيضاً، لأن هذه الرواية من طريق فليح، وفيه مقال، فيكون العمل على الرواية السابقة.

﴿ باب ﴾

● عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا قام في الركعتين) أى: من الركعتين، ففى معنى من، وقد صرح بها فى بعض النسخ. قوله: (كبر ورفع يديه) أى إلى حدو منكبيه كما تقدم عنه فى الروايات السابقة.

● عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؓ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَيَصْنَعُ مِثْلَ ذَلِكَ إِذَا قَضَى قِرَاءَتَهُ وَأَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَيَصْنَعُهُ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ كَذَلِكَ وَكَبَّرَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَفِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ حِينَ وَصَفَ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ: إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ كَمَا كَبَّرَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ.

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا قام إلى الصلاة المكتوبة) لا مفهوم للمكتوبة، بل النافلة كذلك. ولعله قيد بالمكتوبة نظراً لما رآه. قوله: (ولا يرفع يديه فى شىء من صلاته وهو قاعد) يعنى: لا يرفع ﷺ يديه حين يرفع رأسه من السجدة الأولى ولا حين يهوى إلى السجدة الثانية. قوله: (وإذا قام من السجدين) المراد بهما الركعتان

كما جاء في الروايات الأخر وكما قاله العلماء من المحدثين والفقهاء إلا الخطابي فإنه ظن أن المراد بهما السجدة المعروفة واستشكل الحديث وقال: لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به، وإن صح الحديث فالقول به واجب. قال ابن رسلان: ولعله لم يقف على طرق الحديث، ولو وقف عليها لحمله على الركعتين كما حمله الأئمة. قوله: (وفي حديث أبي حميد الساعدي حين وصف... إلخ) غرضه بذلك بيان أن المراد بالسجدة في رواية علي: الركعتان.

● عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ حَتَّى يَبْلُغَ بِهِمَا فُرُوعَ أَذُنَيْهِ. أخرج الحديث أيضًا: البخاري ومسلم وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (يرفع يديه إذا كبر) أى: وقت تكبيره للإحرام، وفيه دلالة على مشروعية مقارنة رفع اليدين لتكبير الإحرام، وتقديم بيانه. قوله: (حتى يبلغ بهما فروع أذنيه) أى: أعالي أذنيه وهو غاية للرفع.

● عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: عَلِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الصَّلَاةَ فَكَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَلَمَّا رَكَعَ طَبَّقَ يَدَيْهِ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ. قَالَ: قَبْلَ ذَلِكَ سَعْدًا فَقَالَ: صَدَقَ أَخِي، قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ هَذَا ثُمَّ أَمَرْنَا بِهَذَا يَعْنِي الْأُمْسَاكَ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ. أخرج الحديث أيضًا: مسلم وابن خزيمة والنسائي والبخاري والترمذي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فلما ركع طبق يديه بين ركبتيه) أى: جمع بين أصابع كفيه وأصابع يديه وشبكهما وجعلهما بين ركبتيه، وفي رواية البخاري عن أبي يعفور قال: سمعت مصعب بن سعد يقول: صليت إلى جنب أبي فطبقت بين كفي ثم

وضعتهما بين فخذى. وفي مسلم عن ابن مسعود: فوضعا أيدينا على ركبنا فضرب أيدينا ثم طبق يديه ثم جعلهما بين فخذه. قوله: (فبلغ ذلك سعدًا... إلخ) أى: بلغ حديث التطبيق سعد بن أبي وقاص، فقال: صدق أخى عبد الله بن مسعود فيما حدث به، قد كنا فى أول الأمر نطبق أيدينا على أفخاذنا حال الركوع، ثم أمرنا بامساك الركبتين بهما. وفي رواية للبخارى عن مصعب بن سعد عن أبيه: كنا نفعله فهينا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب، وبهذا استدلل على نسخ التطبيق لأن الأمر والنهى عن ذلك هو النبى ﷺ، قال الترمذى: التطبيق منسوخ عند أهل العلم ولا اختلاف بينهم فى ذلك إلا ما روى عن ابن مسعود وأصحابه أنهم كانوا يطبقون .

وقد جاء فى نسخ التطبيق أحاديث أخرى: منها ما رواه الشيخان والنسائى عن أبي يعفور عن مصعب بن سعد قال: صليت إلى جنب أبى وجعلت يدى بين ركبتي، فقال لى: اضرب بكفك على ركبتك، قال: ثم فعلت ذلك مرة أخرى، فضرب يدى وقال: إنا نهينا عن هذا وأمرنا أن نضرب بالأكف على الركب. ومنها ما رواه النسائى من طريق الأعمش عن إبراهيم عن أبي عبد الرحمن عن عمر قال: سئت لكم الركب فامسكوا بالركب، وعنه أيضًا قال: إنما السنة الأخذ بالركب، ومنها ما رواه البيهقى عن أبي عبد الرحمن السلمى قال: كنا إذا ركعنا جعلنا أيدينا بين أفخاذنا، فقال عمر: إن من السنة الأخذ بالركب. وروى عبد الرزاق من طريق معمر عن علقمة والأسود قالوا: صلينا مع عبد الله فطبق، ثم لقينا عمر فصلينا معه فطبقتنا فلما انصرف قال: ذلك شئ كنا نفعله ثم ترك. وهذه الأحاديث مرفوعة حكمًا لأن الصحابي إذا قال: السنة كذا، انصرف ذلك إلى سنة النبى ﷺ.

وما رواه ابن أبى شيبة بإسناد حسن من طريق عاصم بن سمره عن علي قال: إذا ركعت فإن شئت قلت هكذا يعنى وضعت يديك على ركبتك، وإن شئت طبقت

ظاهر في أن علياً كان يرى التخيير بين التطبيق وعدمه، ولعله لم تبلغه تلك الأحاديث الناسخة له.

﴿ باب من لم يذكر الرفع عند الركوع ﴾

أى: في بيان أدلة من قال بعدم رفع اليدين عند الركوع وكذا عند الرفع منه.

● عن عَلْقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: أَلَا أَصَلَّى بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَصَلَّى فَلَمْ يَرْفَعْ يَدَيْهِ إِلَّا مَرَّةً.

أخرج الحديث أيضاً: ابن عدى والبيهقى والدارقطنى، وذكره ابن الجوزى في الموضوعات.

○ معنى الحديث: قوله: (فصلى فلم يرفع يديه... إلخ) أى: لم يرفع عبد الله ابن مسعود يديه في الصلاة إلا مرة واحدة: عند افتتاح الصلاة، وهو دليل لمن قال بعدم رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، لكنه لا يصلح للاستدلال به لأنه ضعفه أحمد ويحيى بن آدم. وقال ابن المبارك: لم يثبت عندى، وقال ابن حاتم عن أبيه: حديث خطأ، وقال ابن حبان: هو أحسن خبر رواه أهل الكوفة في نفي رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه، وهو في الحقيقة أضعف شيء ولا يعول عليه لأن له عللاً تبطله، قال ابن عبد البر في التمهيد: أما حديث ابن مسعود: ألا أصلى بكم صلاة رسول الله ﷺ؟ قال: فصلّى، فلم يرفع يديه إلا مرة. فإن أبا داود قال: هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا المعنى، وقال البزار فيه أيضاً أنه لا يثبت ولا يحتج بمثله. وأما حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما المذكور في

هذا الباب فحديث مدني صحيح لا مطعن لأحد فيه، وقد روى نحوه عن النبي ﷺ أزيد من اثني عشر صحابياً.

وفي بعض النسخ زيادة: قال أبو داود: هذا حديث مختصر من حديث طويل وليس هو بصحيح على هذا المعنى. والغرض من هذه الزيادة تضعيف رواية هذا الحديث بهذا اللفظ.

● عَنْ الْبَرَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى قَرِيبٍ مِنْ أُذُنَيْهِ ثُمَّ لَا يَعُودُ.

○ معنى الحديث: قوله: (كان إذا افتتح الصلاة... إلخ) استدل به أيضاً من قال بعدم رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، لكن لا دلالة فيه، لأنه ضعفه البخاري وأحمد والشافعي وابن عيينة وابن الزبير والدارمي وغيرهم من الأئمة، وقد اتفق الحفاظ على أن قوله: (ثم لا يعود) مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه بدون قوله: (ثم لا يعود) شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ، وقال الحميدي: روى هذه الزيادة يزيد، ويزيد يزيد.

وقال البزار: قوله في الحديث "ثم لا يعود" لا يصح، وقد روى الدارقطني هذا الحديث بدون هذه الزيادة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء أنه رأى النبي ﷺ حين قام إلى الصلاة كبر ورفع يديه. قال: وهذا هو الصواب، وإنما لقن يزيد في آخر عمره "ثم لم يعد" فتلقنه وكان قد اختلط. على أنه قد أنكر هذه الزيادة يزيد نفسه، فقد روى الدارقطني من طريق علي بن عاصم قال: رأيت رسول الله ﷺ حين قام إلى الصلاة فكبر ورفع يديه حتى ساوى بهما أذنيه، ثم لم يعد. قال علي: فلما قدمت الكوفة قيل لي إن يزيد حي، فأتيته فحدثني بهذا الحديث، وقال: حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء قال: رأيت النبي ﷺ حين قام إلى

الصلاة فكبر ورفع يديه حتى ساوى بهما أذنيه. فقلت له: أخبرني ابن أبي ليلى أنك قلت: ثم لم يعد، قال: لا أحفظ هذا، فعادته فقال: ما أحفظه.

﴿ باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ﴾

● عَنْ زُرْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ: صَفُّ الْقَدَمَيْنِ وَوَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ مِنَ السُّنَّةِ.

معنى الأثر: قوله: (صف القدمين... إلخ) يعنى: جعلهما متساويتين من غير تقدم إحداهما على الأخرى، ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة من سنته ﷺ.

● عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى الْيُمْنَى فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى.

أخرج الحديث أيضاً: النسائي وابن ماجه وأحمد والدارقطني.

معنى الأثر: قوله: (فراه النبي ﷺ... إلخ) وفي رواية للنسائي عن ابن مسعود قال: رآني النبي ﷺ وقد وضعت شمالي على يميني في الصلاة فأخذ يميني على شمالي، وروى أحمد والدارقطني عن جابر قال: مر رسول الله ﷺ برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى. وفي هذا كله دلالة على مشروعية وضع اليد اليمنى على اليسرى حال القيام في الصلاة، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وأحمد والشافعية، وهو قول علي وأبي هريرة وعائشة وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وسفيان الثوري وإسحاق وأبي ثور ودادود وغيرهم من الصحابة والتابعين، مستدلين بهذه الأحاديث وغيرها مما تقدم للمصنف عن وائل بن حجر وغيره، وبما رواه أحمد والبخاري عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: كان الناس

يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة. قال أبو حازم: ولا أعلمه ينمى ذلك إلا إلى النبي ﷺ. وبما رواه الترمذى عن هلب الطائي قال: كان رسول الله ﷺ يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه. وبما رواه البيهقي عن محمد بن أبان عن عائشة قالت: ثلاثة من النبوة: تعجيل الإفطار وتأخير السحور ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة. قال: ومحمد مجهول، وقال البخارى: لا يعرف له سماع من عائشة.

والحكمة في هذا الوضع أنه أسلم للمصلى من العبث وأحسن في التضرع والخشوع، فإنها هيئة السائل الذليل. وذهب الليث بن سعد والهادوية والناصر والقاسمية إلى عدم مشروعية وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة، واحتجوا بأنه ﷺ علم المسيء صلاته الصلاة، ولم يذكر فيه وضع اليمنى على اليسرى، لكن الحديث لا يصلح حجة لهم لأنه ﷺ اقتصر في تعليمه له على الفرائض، فترك ذكره في الحديث لا يدل على عدم مشروعيته. وقد اختلفت الروايات عن مالك، فروى أشهب عنه أنه لا بأس به في الفريضة والنافلة. وروى مطرف وابن الماجشون عنه استحسانه، قال في المدونة: قال سحنون: عن ابن وهب عن سفيان الثوري عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم رأوا رسول الله ﷺ واضعاً يده اليمنى على اليسرى في الصلاة. وروى ابن القاسم عن مالك: أنه لا بأس به في النافلة وكرهه في الفريضة، قال في المدونة: قال مالك في وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة: لا أعرف ذلك في الفريضة، وكان يكرهه، ولكن في النوافل إذا طال القيام فلا بأس بذلك يعين به نفسه. لكن الأحاديث الصحيحة الكثيرة تردّه لأنها عامة فتشمل الفرض والنفل، ولا دليل على التفرقة. قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين، وهو الذى ذكره مالك في الموطأ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره. ويعنى بما ذكره مالك ما أخرجه عن عبد الكريم بن أبي المخارق

البصري أنه ﷺ قال: من كلام النبوة إذا لم تستح فاعمل ما شئت، ووضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة، وتعجيل الفطر والاستيناء بالسحور. وما رواه أيضاً عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد أنه قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة. قال أبو حازم: لا أعلم إلا أنه يسمى ذلك، (أى: يرفعه) إلى رسول الله ﷺ.

ومعلوم أن أصول السنة ثلاثة: القول والفعل والتقير، وإثبات هذه السنة بالقول ما ذكره مالك: من أن الناس كانوا يؤمرون بوضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة، والامر هو النبي ﷺ، والناس هم الصحابة، وفي إثباتها بالفعل أحاديث كثيرة عند المصنف وغيره منها: رواية سحنون عن ابن وهب المتقدمة في كلام المدونة وإثباتها بالتقير أنه ﷺ كان يصلحه لبعض القوم بنفسه كما في حديث ابن مسعود.

وما تقدم عند أحمد والدارقطني عن جابر، فالأحاديث كلها مثبتة لهذه السنة، وليس عند من نفاها شيء من الأدلة يدل على أنه ﷺ سدل يديه أو أمر به، ومن خاص علوم السنة وأمها الفقه ودواوين مسائل الخلاف عرف أنه لا قائل أصلاً بالسدل وسنته من أهل القرون الثلاثة المشهود لهم بالخيرية، وأيضاً لم يُروَ القول به اجتهداً عن صحابي قط إلا رواية ضعيفة عن ابن الزبير، ورواية القبض عنه أصح كما تقدم. وقد أخذ مالك عن تسمانة شيخ ثلاثانة من التابعين وستمانه من تابعي التابعين وليس فيهم من تؤخذ عنه رواية في السدل، والذين أخذوا العلم عن مالك ثلاثانة وألف، ليس فيهم من روى عنه السدل إلا ابن القاسم، ومن روى عنه القبض أشهب وسحنون وابن نافع ومطرف وابن الماجشون وابن وهب وابن عبد الحكم وابن حبيب وابن عبد البر وكثيرون، وروايتهم متأخرة عن رواية ابن القاسم، فإن ابن

القاسم فارق مالكاً في حياته وتوطن مصر، كما يدل عليه قول سحنون متأسفاً على عدم لقاء مالك: أنا عند ابن القاسم بمصر وكتب مالك تأتيه، وسحنون وصل إلى ابن القاسم بمصر قريباً من وفاة مالك لأن وصوله كان في سنة ثمان وسبعين ومائة ووفاة مالك في ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، والمدنيون أصحاب مالك الذين رووا عنه هذه السنة حاضرون وفاته بالمدينة، ولا سيما مطرف ابن أخت الإمام وابن الماجشون وابن نافع الذي صار مفتياً للمدينة بعد مالك وقد صحبه أربعين سنة، وقيل له: لمن هذا الأمر بعدك؟ قال: لابن نافع. والعمل على ما رواه أهل بلده الملازمون له إلى وفاته ﷺ.

وفي تبصرة ابن فرحون: إذا كانت المسألة ذات أقوال أو روايات فالفتوى والحكم بقول مالك المرجوع إليه، وقال ابن عبد البر: لم يزل مالك يقبض حتى لقي الله عز وجل. والقاعدة أن المجتهد إذا نقل عنه قولان متعارضان فالعمل على قوله الأخير منهما، وعلى تقدير عدم تأخره؛ فقد روى القبض جمع كثير ولم يرو عدمه إلا ابن القاسم فترجح روايات الأكثر على الأقل، ولا سيما وأن الأقل واحد، وقد نص فحول المذهب من المالكية على استحباب قبض اليدين.

قال العلامة البنانى عند قول خليل في مختصره وشارحه الزرقانى: وندب لكل مصل ولو نفلأ سدل يديه أى إرسالهما لجنبه: ويكره القبض فى الفرض، وفى القبض أقوال آخر غير الكراهة: أحدها: الاستحباب فى الفرض والنفل، وهو قول مالك فى رواية مطرف وابن الماجشون عنه فى الواضحة وقول المدنيى من أصحابنا، واختاره غير واحد من المحققين منهم اللخمي وابن عبد البر وأبو بكر بن العربي وابن رشد وابن عبد السلام، وعده ابن رشد فى مقدماته فى فضائل الصلاة، وتبعه القاضى عياض فى قواعده ونسبه فى الإكمال إلى الجمهور، وكذا نسبه لهم الحفيد ابن رشد، وهو أيضاً

قول الأئمة: أبي حنيفة والشافعي وأحمد. الثاني من الأقوال: إباحة القبض في الفرض والنفل معاً، وهو قول مالك في سماع القرينين "أشهب وابن نافع" الثالث: منع القبض فيهما، حكاه الباجي وتبعه ابن عرفة. قال الشيخ السنائي: وهو من الشذوذ بمكان، ثم قال السنائي أيضاً: وإذا تقرر الخلاف في أصل القبض كما ترى، وجب الرجوع إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ النساء/ ٥٩. فقد وجدنا سنة رسول الله ﷺ قد حكمت بمطلوبية القبض في الصلاة بشهادة ما في الموطأ والصحيحين وغيرهما من الأحاديث السالمة من الطعن، فالواجب الانتهاء إليها والوقوف عندها، والقول بمقتضاها. ونقل المواق في سنن المهتدين عن ابن عبد البر أنه قال في تمهيده: لا وجه لكرهه وضع اليمين على اليسرى في الصلاة لأن الأشياء أصلها الإباحة، ولم ينه الله ورسوله ﷺ عن ذلك، فلا معنى لمن كره ذلك، هذا لو لم ترو إباحته عن رسول الله ﷺ ونقله السنائي، ثم قال بعده: فكيف وقد صح عنه ﷺ فعله والخص عليه؟!

وقال ابن عبد السلام في شرح ابن الحاجب عند قول المتن: وقبض اليمين على كوع اليسرى ما نصه: ينبغي أن يعد في السنن لصحته عن النبي ﷺ في البخاري ومسلم، ولأنه وقفة العبد الذليل لمولاه ﷺ. وقال القاضي عياض: أنه من سنن الصلاة وتمام خشوعها وضبطها عن الحكمة والعبث.

إذا علمت هذا علمت أن الثابت الصحيح عن مالك قبض اليدين، ولا ينافيه قوله في المدونة كما تقدم: لا أعرف ذلك في الفريضة... إلخ؛ لإمكان حمله على أنه لا يعرفه من لوازم الصلاة وواجباتها التي لا بد منها، كما أشار إليه ابن الحاج في المدخل، ونحو هذا تأويل ابن رشد قول مالك في المدونة: لا أعرف قول الناس في الركوع "سبحان ربي العظيم" وفي السجود: "سبحان ربي الأعلى" وأنكره. قال ابن

رشد: أنكر وجوب تعيينه لا أن تركه أحسن من فعله؛ لأنه من السنن التي يستحب العمل بها. ونحو هذا التأويل لابن بشر وابن العربي في كل إنكار صدر من مالك لما هو من جنس المشروع؛ على أن القائل بكرهه القبض عليه بخيفة اعتقاد وجوبه أو إظهار الخشوع أو الاعتماد. أما الأول والثاني فقد ضَعَفَهُمَا المحققون من الفقهاء، ولم يخالف في ضعفهما أحد منهم لأنهما ممكانان في جميع المندوبات، فهو يؤدي إلى كراهة كل المندوبات، وأما الثالث فهو خلاف المظنون من حالة المصلي، وعلى تقدير قصد الاعتماد فليس هناك ما يدل على كراهته.

وبما تقدم تعلم أن الأمر كله راجع إلى سنية القبض، وما قاله بعضهم من أن السدل هيئة الميت وهي أبلغ في الخشوع وينسب ذلك للإمام، فهو مردود، لما تقدم من أن السدل لم يعمل عليه الإمام ولم ينقله عنه إلا ابن القاسم وقد علمت تأويله، وليس هناك أبلغ وأكمل مما كان النبي ﷺ يفعله ويأمر به، وأيضاً الخشوع والتحلي بذلة العبودية مع وضع اليدين أقرب، ولو صحت مشروعية السدل لكان التشبيه بالميت صحيحاً مقبولاً، وتوجيهات الأحكام بإيضاح أسرارها إنما يعمد إليها بعد ثبوت الحكم عن الشارع إبرازاً للحكمة وتنشيطاً لضعفاء الهمم.

● عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام قَالَ: مِنَ السُّنَّةِ وَضْعُ الْكَفِّ عَلَى الْكَفِّ فِي الصَّلَاةِ تَحْتَ السَّرَّةِ.

أخرج الأثر أيضاً: الإمام أحمد بن حنبل.

معنى الأثر: قوله: (من السنة وضع الكف... إلخ) فيه دلالة على أن محل وضع اليدين في الصلاة تحت السرة. وبه قال أبو حنيفة والثوري وإسحاق بن راهويه وأبو إسحاق المروزي من أصحاب الشافعي، وحكاها ابن المنذر عن أبي

هريرة والنخعي وأبي مجلز، مستدلين بحديث الباب. لكن لا يصلح دليلاً لأنه من رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن زيد بن زيد، وفيهما مقال.

وقالت الشافعية وداود وسعيد بن جبير: المستحب جعلهما تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان: إحداهما: فوق السرة، والثانية: تحتها، وله رواية ثالثة وهي التخيير بينهما كما قاله الأوزاعي وابن المنذر. وقال ابن حبيب من المالكية: ليس لذلك موضع معروف، وعن مالك: يضعهما تحت الصدر وفوق السرة، والأمر في ذلك واسع.

وفي كيفية الوضع أقوال: فقليل: يضع كف اليمنى على كوع اليسرى وبعض ساعدها ورسغها، وهو الأقوى كما يدل عليه ما تقدم للمصنف عن وائل بن حجر وفيه: فوضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد. وفي رواية له أيضاً: ثم أخذ كفه بيمينه. وقيل: يخبر بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل وبين نشرها في طول الساعد. وقيل: يخلق إبهامه وخنصره وبنصره ويضع الوسطى والمسبحة على المعصم وهو موضع السوار.

● عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَشُدُّ بَيْنَهُمَا عَلَى صَدْرِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ.

○ معنى الحديث: قوله: (ثم يشد بينهما على صدره) المراد: أنه يقبض بيده اليمنى على اليسرى، ويجعلهما على صدره. وفيه دلالة على أن موضع اليدين الصدر، وهو - وإن كان مرسلًا - حجة عند أكثر الأئمة مطلقاً، وعند الشافعي يحتاج بالمرسل إذا اعتضد، وقد جاء ما يعضده، فقد روى أحمد عن يحيى بن سعيد عن سفيان قال: حدثنا سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه وعن يساره، ورأيت أنه يضع هذه على صدره، ووضع يحيى اليمنى على اليسرى

فوق المفصل. وروى ابن خزيمة في صحيحه عن وائل بن حجر قال: صليت مع رسول الله ﷺ فوضع يده اليمنى على اليسرى على صدره ووضع اليدين على الصدر.

وحاصل المقام أن وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ثابت تواترت عليه الأحاديث الكثيرة الصحيحة، ولكن اختلفت الآثار والروايات في محل وضعهما: هل فوق السرة أو تحتها أو فوق الصدر؟ والأمر في ذلك واسع، كما قال مالك. قال في الدرر البهية وشرحها الروضة الندية: والضم لليدين أى: اليمنى على اليسرى حال القيام، إما على الصدر أو تحت السرة أو بينهما لأحاديث تقارب العشرين، ولم يعارض هذه السنن معارض ولا قدح أحد من أهل العلم بالحديث في شيء منها، وقد رواه عن النبي ﷺ نحو ثمانية عشر صحابياً، حتى قال ابن عبد البر: أنه لم يأت فيه عن النبي ﷺ خلاف. قال الترمذى: رأى بعضهم أنه يضعهما فوق السرة، ورأى بعضهم أنه يضعهما تحت السرة، وكل ذلك واسع عندهم.

وقال ابن الممام: لم يثبت حديث صحيح يوجب العمل في كون الوضع تحت الصدر وفي كونه تحت السرة، واختلفت الأئمة في ذلك، والتحقيق المساواة بينهما.

﴿ باب ما تستفتح به الصلاة من الدعاء ﴾

أى في بيان ما يفتح به المصلى صلاته من الدعاء.

● حدثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بن معاذ ثنا أبى ثنا عبد العزيز بن أبى سلمة عن عمه الماحشون بن أبى سلمة عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبى رافع عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ كَبَّرَ ثُمَّ قَالَ: وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا

مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ. إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ. لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ. اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ
 لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي
 فَأَغْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا أَنَسَ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ
 الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفُ سَيِّئَهَا
 إِلَّا أَنْتَ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ
 وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، وَإِذَا رَكَعَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ
 رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخْيَ
 وَعَظَامِي وَعَصْبِي. وَإِذَا رَفَعَ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ
 مِلْءَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِثْلَهُمَا وَمِثْلَهُمَا شَيْءٌ بَعْدُ. وَإِذَا
 سَجَدَ قَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ، سَجَدَ وَجْهِي
 لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ فَأَحْسَنَ صُورَتَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، وَتَبَارَكَ اللَّهُ
 أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ. وَإِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا
 أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ
 الْمُقَدِّمُ وَالْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ.

أخرج الحديث أيضًا: الشافعي وأحمد ومسلم والنسائي والدارقطني مطوّلًا،
 وأخرجه وابن ماجه مختصرًا.

○ معنى الحديث: قوله: (وجهت وجهي) أى: توجهت بذاتي وأخلصت عبادتي لله تعالى، فالمراد بالوجه: الذات، ويحتمل أن المراد بالوجه: القلب، أى: وجهت قلبي لعبادة الله، وفي حذف (إني) إيماء إلى أنه لم يقصد به القراءة، ويؤخذ منه أنه ينبغي للمصلي عند قراءة هذا الدعاء أن يكون على غاية من الحضور والإخلاص، وإلا كان كاذبًا، وأقبح الكذب ما يكون والإنسان واقف بين يدي من لا تحفى عليه خافية. قوله: (للذى فطر السماوات والأرض) أى: خلقهما وأوجدهما على غير مثال سابق، والمراد بالسماوات: ما علا، فيشمل العرش والأرض: ما سفل فيشمل ما تحتهما، وقدم السماوات لأنها أشرف من الأرض لكونها مسكن الملائكة المطهرين لا غير، والأرض وإن كان فيها الأنبياء لكنها احتوت على المفسدين، وجمع السماوات لاختلاف أجناسها وأفرد الأرض وإن كانت سبعاً أيضاً لأنها من جنس واحد. قوله: (حنيفاً مسلماً... إلخ) أى: وجهت وجهي حال كوني مائلاً عن كل دين باطل إلى الدين الحق ثابتاً عليه متقاداً مطيعاً لأمره تعالى ومجتنباً لنهيهِ، وما أنا من المشركين، أى: الكافرين، فيشمل عابد الوثن وغيره، ويكون تأكيداً لقوله: "حنيفاً"، ويحتمل أن يكون خاصاً بعابد الوثن، فيكون من ذكر الخاص بعد العام. والنكته فيه مراعاة حال الحاضرين فأنهم كانوا يعبدون الأصنام.

قوله: (إن صلاتي ونسكى) أى: عبادتي من حج وغيره، فعطف النُسك على الصلاة من عطف العام على الخاص. قوله: (ومحياي ومماتي... إلخ) أى: حياتي وموتي لله رب العالمين، وهو متعلق بمحذوف خبر إن، لكن يقدر بالنسبة للعبادة "خالصة" وبالنسبة للحياة والموت "مخلوقان"، ويحتمل أن يراد بالحياة ما يعمل فيها من الطاعات، وبالممات ما يموت عليه من الإيمان، فيكون متعلق الجار والمجرور متحداً وهو "خالصة". والرب يطلق على معان منها: المالك والسيد والمدبر والمصلح، فإن وصف الله

بالأولين يكون الرب من صفات الذات، وإن وصف بالأخيرين يكون من صفات الأفعال. والعالمون جمع عالم، وهو ما سوى الله ﷻ.

قوله: (لا شريك له) أى: فى ذاته وصفاته وأفعاله، (وبذلك) أى: بالتوحيد الكامل والطاعات الخالصة أمرت، وأنا أول المنقادين المطيعين لله تعالى من هذه الأمة، فلا يُشكّل ما تقدم من الأنبياء وأممهم. وفى رواية مسلم: وأنا من المسلمين. ولا منافاة بينهما لأنه ﷻ كان يقول هذه تارة وتلك أخرى، وأما غير النبى ﷺ فمخير بين أن يقول: "أنا من المسلمين". وبين أن يقول: "أنا أول المسلمين" ويقصد بها التلاوة، أو يقصد أنه أول المنقادين إلى الخير، ولا فرق بين الرجل والمرأة فى هذا الدعاء وكل ما ورد من الأذكار والأدعية.

قوله: (أنت الملك... إلخ) أى: المتصرف فى جميع المخلوقات بدون معارض وأنت مربى على موائد كرمك، وهو تخصيص بعد تعميم.

قوله: (ظلمت نفسى) اعتراف بالتقصير وبما يوجب نقص حظ النفس من ملابس المعاصى، أما بالنسبة لنا فظاهر، وأما بالنسبة للنبى ﷺ فهو من باب: "حسنات الأبرار سيئات المقربين"، أو قال ذلك تواضعاً أو تعليماً للأمة، وقدمه على سؤال المغفرة تأدباً كما وقع لآدم وحواء فى قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا ... ﴾ الاعراف/٢٣. قوله: (أنه لا يغفر الذنوب إلا أنت... إلخ) وفى نسخة: لا يغفر الذنوب إلا أنت، وهو بمنزلة التعليل لطلب المغفرة، فكأنه قال: اغفر لى ذنوبى، لأن مغفرة الذنوب بيدك لا يتولاها غيرك ولا يقدر عليها أحد إلا أنت، وأرشدنى لأكمل الأخلاق ووفقنى للتحدى بها. والأخلاق جمع خلق، وهى السجية والطبيعة.

قوله: (ليبك وسعديك) أى: أجيبك إجابة بعد إجابة واسعد بإقامتي على طاعتك وإجابتي لدعوتك سعادة بعد سعادة فهما مصدران مفعولان لفعل محذوف، وأريد بالثنية: التكرار من غير نهاية، (وليك) من ألى بالمكان إذا أقام به. قوله: (والخير كله في يديك) أى: أن جميع الخير حسياً كان أو معنوياً في تصرفك، لأن الكل عندك كالشيء المقبوض عليه يجرى بقضائك لا يدرك من غيرك. ولفظ اليتين في الحديث من المتشابه، وللـسلف والخلف فيه مذهبان مشهوران، فالسلف - وهم من قبل الخمسمائة - يقولون فيه وفي أمثاله: نؤمن بكل ما ورد من ذلك ولا يعلم المراد منه إلا الله ﷻ مع اعتقادنا أن الله سبحانه وتعالى منزّه عن صفات المخلوقين. والخلف - وهم من بعد الخمسمائة - يؤولون الآيات والأحاديث المتشابهة تأويلات عربية صحيحة مع اعتقاد كمال التنزيه لله ﷻ عن صفات الحوادث، فيقولون: المراد باليتين القدرة أو القوة. ومذهب السلف أسلم وأعم؛ وهو مذهبنا. قوله: (والشر ليس إليك) أى: لا يتقرب به إليك، أو لا يضاف إليك تأديباً؛ بل إلى من فعله، وهو كقوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه وعلى آله الصلاة والسلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ الشعراء/ ٨٠. حيث أضاف المرض لنفسه والشفاء لربه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ النساء/ ٧٩. وقيل معناه: الشر لا يصعد إليك، وإنما يصعد إليك الكلم الطيب والعمل الصالح. قوله: (أنا بك وإليك)، أى: أستعين بك وألتجئ إليك، أو بك وجدت وإليك ينتهي أمرى فأنت المبدأ والمنتهى وبك أحيا وأموت وإليك المصير. قوله: (تباركت وتعاليت) أى: تكاثرت خيرك وتزايد برك وتوهت عن النقائص واتصفت بالكمالات. قوله: (استغفرك وأتوب إليك) أى: أطلب منك المغفرة لما مضى وأرجع عن فعل الذنب فيما بقى متوجهاً إليك بالتوفيق والثبات إلى الممات.

قوله: (خشع لك سمعى... إلخ) أى: خضع لك فلا يسمع إلا ما أذنت في سماعه، وخضع بصرى فلا يبصر إلا ما أذنت في إبصاره، وخص السمع والبصر بالذكر من بين الحواس، لأن أكثر الآفات بهما، فإذا خشعا قلت الواساس، ولأن تحصيل العلم النقلى والعقلى بهما. قوله: (ونحن وعظامى وعصى) المراد: خضع لك جسمى باطنًا كما خضع لك ظاهرًا، وكفى بهذه الثلاثة عن الجسم لأن مدار قوامه عليها، والغرض من هذا كله المبالغة في الانقياد والخضوع لله تعالى.

قوله: (قال: سمع الله لمن حمده) أى: قال ﷺ حال الرفع: سمع الله لمن حمده، يعنى: قبل الله حمد من حمده وجازاه عليه. قوله: (ربنا ولك الحمد) الواو عاطفة على محذوف، أى: قال بعد أن استقل قائمًا: ربنا أطعناك وحمدناك ولك الحمد، وقيل: زائدة كما نقله الأصمعى. قوله: (ملء السماوات) بالنصب على الأشهر صفة لمصدر محذوف تقديره: أحمدك هذا ملء السماوات، ويحتمل أن تكون حالًا، أى: أحمدك هذا حال كونه مائلًا لتلك الأجرام، ويجوز رفعه على أنه صفة لحمد، والمعنى: أحمدك هذا لو جسم لما هذه الأجرام المذكورة، وهذا تمثيل وتقريب لأن الكلام لا يقدر بالمكاييل، وإنما المراد منه تكثير العدد حتى لو قدر أن تكون تلك الكلمات أجسامًا تملأ الأماكن لبلغت من كثرتها ما يملأ السماوات والأرض. قوله: (وملء ما شئت من شئ بعد) أى: بعد السماوات والأرضين كالكرسى والعرش وما فوقه، وما تحت الأرضين مما لا يعلمه إلا الله ولا يحيط به سواه. وفيه إشارة إلى الاعتراف بالعجز عن أداء حق الحمد بعد استفراغ المجهود فيه، وأنه ﷺ حمده ملء السماوات والأرض وملء ما بينهما، ثم ارتفع فأحال الأمر فيه على المشيئة، وليس وراء ذلك للحمد منتهى.

قوله: (وشق سمعه) أى: طريق سمعه، إذ السمع ليس فى الأذنين بل فى مقعد الصماخ. قوله: (أحسن الخالقين) أى: أحسن المصورين والموجدين، فإنه الخالق الحقيقى

المنفرد بالإيجاد والإعدام. قوله: (وإذا سلم... إلخ) أى: إذا أراد أن يسلم، كما تدل عليه رواية مسلم وفيها: ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم: اللهم اغفر لى ما قدمت. أى: ما وقع منى من الذنوب وما سيقع، وما أخفيته وما جهرت به منها، وما ضيعت من الأوقات فى غير طاعتك، وما أنت أعلم به منى من الذنوب التى نسيها وأغفلتها، وفى هذا كله المبالغة فى طلب الغفران، وسأل النبى ﷺ ذلك تعليمًا للأمة وإلا فهو معصوم من الذنوب كلها قبل البعثة وبعدها. قوله: (أنت المقدم... إلخ) أى: من تشاء إلى رحمتك بتوفيقه إلى طاعتك، والمؤخر من تشاء عن رحمتك بعدم توفيقه لطاعتك كما اقتضته حكمتك.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن دعاء الافتتاح يكون عقب تكبيرة الإحرام، خلافًا للهادى والقاسم وأبى العباس وأبى طالب القائلين بأنه قبل الإحرام محتجين بقوله تعالى: ﴿ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ الإسراء/ ١١١. بعد قوله: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ ، وقالوا: المراد بقوله: ﴿ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ الإحرام. لكن استدلالهم بالآية مردود لأن المراد بقوله: ﴿ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا ﴾ مطلق التعظيم، كما عليه جمهور المفسرين لا خصوص تكبيرة الإحرام، ولأن الواو لا تقتضى ترتبًا. ودل الحديث أيضًا على مشروعية دعاء الافتتاح. وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وذهبت المالكية إلى كراهته، واحتج لهم بحديث المسىء صلاته فإنه ليس فيه استفتاح، وبحديث أبى هريرة الآتى للمصنف: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يستفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين.

وأجيب عن حديث المسىء صلاته بأنه ﷺ علمه الفرائض من الصلاة، ودعاء الافتتاح ليس منها، فلا يصح الاستدلال به. وعن حديث أبى هريرة بأن المراد أنهم كانوا يقرأون الفاتحة قبل السورة وليس المراد أنهم كانوا لا يأتون بالدعاء،

على أنه لو صرح أبو هريرة بنفى الدعاء لكانت الإجابة الصحيحة الدالة على إثباتها مقدمة لأنها زيادة من ثقات فتقبل، ولأنها مثبتة، والمثبت مقدم على النافي.

وروى عن مالك استحباب قول المصلي قبل القراءة وبعد تكبيرة الإحرام: سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، ﴿وَجْهَتْ وَجْهِي﴾ الأنعام/٧٩، اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب، ونقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، واغسلني بالماء والثلج والبرد. ودل الحديث أيضًا على مشروعية الاعتدال في الصلاة والطمأنينة فيه، وعلى أن المصلي له أن يجمع بين قوله: "سمع الله لمن حمده" وقوله: "ربنا ولك الحمد"، وسيأتي بيان ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى الصَّلَاةِ وَقَدْ حَفَزَهُ النَّفْسُ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاتَهُ قَالَ: أَيُّكُمْ أَلْتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَاتِ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْ بَأْسًا؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ وَقَدْ حَفَزَنِي النَّفْسُ فَقُلْتُهَا. فَقَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ مَلَكًا يَتَدَرُّونَهَا أَيُّهُمْ يَرْفَعُهَا. وَزَادَ حُمُودًا فِيهِ: وَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ فَلْيَمْشِ نَحْوَ مَا كَانَ يَمْشِي، فَلْيُصَلِّ مَا أَدْرَكَهُ، وَلْيَقْضِ مَا سَبَقَهُ. أخرج الحديث أيضًا: مسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (أن رجلاً... إلخ) لم يعرف اسمه، وفي رواية مسلم: أن رجلاً جاء فدخل في الصف وقد حفزه النفس. أي: جهده من شدة السعي إلى الصلاة. قوله: (طيباً... إلخ) أي: خالصاً لوجهه تعالى مباركاً فيه، يعني: كثيراً غاية

الكثرة، وقيل: مباركاً بدوام ذاته وكمال غاياته، وهذا الدعاء وإن أتى به الرجل شكرًا لله تعالى لإدراك فضل الجماعة فقد أقره ﷺ بقوله: (فإنه لم يقل بأسًا)، أى: لم يقل قولاً يؤاخذ عليه، وفي رواية مسلم والنسائي: قال ﷺ: أيكم المتكلم بالكلمات؟ فأرّم القوم، فقال: أيكم المتكلم بالكلمات؟ فأرّم القوم، فقال: أيكم المتكلم بها، فإنه لم يقل بأسًا؟ وقوله: فأرّم القوم أى: أمسكوا عن الكلام وسكتوا.

قوله: (فقلتها) أى: الكلمات المذكورة ثناء وشكرًا لله تعالى حيث أدركت الجماعة. قوله: (يبتدرونها) أى: يستبقونها. أيهم يكتبها ويرفعها إلى محل العرض والقبول لعظم قدرها وكثرة ثوابها. ووجه تخصيص العدد من الملائكة بالمقدار المذكور مفوض إلى علم الله تعالى ورسوله ﷺ. وقال العيني: قد وقع في تعيين العدد اثني عشر أن كلمات الحمد لله حمدًا كثيرًا... إلخ ست، فبعث الله تعالى لكل كلمة منها ملكين تعظيمًا لشأنها وتكثيرًا لثواب قائلها.

قوله: (وزاد حميد فيه: وإذا جاء... إلخ) أى: زاد حميد في الحديث، وإذا جاء أحدكم إلى الصلاة فليمش كمشيه المعتاد. ويؤخذ منه أنه ﷺ لم يقره على الإسراع في الإتيان إلى الصلاة، وتقدم بيانه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز افتتاح الصلاة بهذه الكلمات لأنه ﷺ أقرّها، وعلى مزيد فضلها.

● عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةً قَالَ عَمْرُو: لَا أَدْرِي أَى صَلَاةٍ هِيَ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ

اللَّهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا، ثَلَاثًا، أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ مِنْ نَفْخِهِ وَنَفْثِهِ وَهَمْزِهِ.
قَالَ: نَفْثُهُ: الشَّعْرُ، وَنَفْخُهُ: الْكِبَرُ، وَهَمْزُهُ: الْمَوْتَةُ.

أخرج الحديث أيضًا: ابن ماجه وأحمد وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (الله أكبر... إلخ) أى: أعظم من أن تعرف عظمته، وكبيرًا: منصوب بفعل محذوف أى أكبر كبيرًا، أو على أنه صفة محذوف أى: تكبيرًا كبيرًا، أو حال مؤكدة للجملة، والتكرير للتأكيد. قوله: (والحمد لله كثيرًا... إلخ) أى: حمدًا كثيرًا، وفي رواية ابن ماجه: الحمد لله كثيرًا، الحمد لله كثيرًا، والتكرير فيه للمبالغة في الثناء على الله ﷻ. قوله: (وسبحان الله بكرة وأصيلًا) أى: أول النهار وآخره، وخص هذين الوقتين بالذكر لاجتماع ملائكة الليل والنهار فيهما، أو لتزيه الله تعالى عن التغير في أوقات تغير الكون. وقال الطيبي: الأظهر أنه يراد بهما الدوام كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ مريم/ ٦٢. قوله: (ثلاثًا) راجع للأخير، وهى من كلام الراوى، أى: قال الراوى: قال ﷺ: سبحان الله بكرة وأصيلًا ثلاث مرات، ويحتمل أن يكون راجعًا إلى الكلمات الثلاث، فيكون بالنسبة للجملة الأخيرة تأسيسًا، وللأولين تأكيدًا.

قوله: (أعوذ بالله من الشيطان... إلخ) أى: أتحصن بالله من شر الشيطان، وقوله: من نفخه.. إلخ بدل اشتغال من الشيطان. قوله: (قال) أى عمرو بن مرة كما صرح به في بعض النسخ ورواية ابن ماجه قوله: (نفثه: الشعر) النفث: قذف النفس مع شيء من الريق، وهو شبيه بالنفخ وأقل من التفل، وكان الشعر من نفث الشيطان لأنه كالشيء ينفثه الإنسان من فيه؛ وذلك لأن الشيطان يحمل الشعراء على المدح والذم والتعظيم والتحقير في غير موضعها.

وقال العيني: إن كان هذا التفسير من متن الحديث فلا معدل عنه، وإن كان من قول بعض الرواة فلعله يراد منه: السحر، فإنه أشبه لما شهده التنزيل، قال تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ الثَّفَاتِ فِي الثَّقَدِ﴾ الفلق/٤. قوله: (ونفخه: الكبر) وكان الكبر من نفخ الشيطان لأنه ينفخ في الشخص بالوسوسة، فيعتقد عظم نفسه وحقارة غيره. قوله: (وهمز الموتة) بضم الميم وسكون الواو بدون همز وفتح المشاة الفوقية: نوع من الجنون والصرع يعترى الإنسان فإذا أفاق عاد إليه عقله. وأصل الهمز: النخس والغمز والغيبة والوقبة في الناس وذكر عيوبهم، وسمى به الجنون لأنه سبه فهو من إطلاق اسم المسبب على السبب.

● عَنْ عَاصِمِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ: بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ يَفْتَحُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قِيَامَ اللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ، كَانَ إِذَا قَامَ كَبَّرَ عَشْرًا وَحَمِدَ اللَّهَ عَشْرًا وَسَبَّحَ عَشْرًا وَهَلَّلَ عَشْرًا وَاسْتَغْفَرَ عَشْرًا، وَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي وَعَافِنِي، وَيَتَعَوَّذُ مِنْ ضَيْقِ الْمَقَامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

أخرج الحديث أيضًا: النسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (بأي شيء كان يفتح رسول الله ﷺ قيام الليل... إلخ) أى: صلاة الليل كما في الرواية بعد، ففيه إطلاق العام، وهو قيام الليل، وإرادة الخاص الذى هو الصلاة، وقولها: لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبل، معترض بين السؤال والجواب، والغرض منه تحسين السؤال وتنشيط السائل والثناء عليه. قوله: (إذا قام كبر عشرًا... إلخ) أى: إذا قام إلى الصلاة وكبر تكبيرة الإحرام

قال: الله أكبر عشرًا، والحمد لله عشرًا، وسبحان الله عشرًا، ولا إله إلا الله عشرًا، وأستغفر الله عشرًا.

قوله: (وعافى) أى: من البلاء الحسى والمعنوى فى الدنيا والآخرة. قوله: (ويتعوذ من ضيق المقام... إلخ) أى: يتحصن بالله تعالى من ضيق المقام يوم القيامة، وفى رواية النسائى: أعوذ بالله من ضيق المقام. والمراد به: أهوال القيامة.

● عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: سألت عائشة: بأى شيء كان نبي الله ﷺ يفتتح صلاته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل يفتتح صلاته: اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدينى لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك أنت تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

أخرج الحديث أيضًا: مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (كان إذا قام من الليل يفتتح صلاته: اللهم رب جبريل... إلخ)، أى: يقول فى افتتاح الصلاة بعد تكبيرة الإحرام: اللهم رب جبريل... إلخ. وفيه دلالة على مشروعية افتتاح صلاة الليل بهذه الكلمات، ودعاؤه ﷺ بهذا ونحوه تواضعًا وإشفاقًا، وليقتدى به فى أصل الدعاء والخضوع وحسن التصرع. "ولا منافاة" بين هذه الرواية والى قبلها؛ لأنه ﷺ كان يقول ما فى هذه الرواية تارة وما فى الروايات المتقدمة تارة أخرى، وخص هؤلاء الثلاثة من الملائكة بالذكر تشريفًا لهم وتعظيمًا إذ بهم تنظم أمور العبادة، لأن جبريل كان موكلاً بالروحى وإنزال الكتب السماوية على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وتعليم

الشرائع وأحكام الدين، وميكائيل موكل بجميع القطر والنبات وأرزاق بني آدم وغيرهم. وإسرافيل موكل باللوح المحفوظ، وهو الذى ينفخ فى الصور.

قوله: (عالم الغيب والشهادة) أى: ما غاب عن العباد وما شاهدوه وظهر لهم.
قوله: (فيما كانوا فيه يختلفون) فى الدنيا من أمر دينهم، فتعذب العاصى إن شئت، وتثيب الطائعين. قوله: (اهدنى لما اختلف فيه من الحق) أى: دلنى على الحق الذى اختلفوا فيه ولم يقلوه. وقوله: (من الحق) بيان لما اختلف فيه. قوله: (ياذك... إلخ) أى: بإرادتك وتوفيقك، إنك أنت تهدى من تشاء، وفى نسخة: (أنت تهدى من تشاء هدايته). وأشار إلى أن الهداية والإضلال ليسا من فعل الإنسان، بل بخلق الله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِذْ أَنْ يَضِلَّهُ يُجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ الأنعام/ ١٢٥ ، قوله: (إلى صراط مستقيم) أى: طريق الحق وهو الدين الإسلامى، وسمى صراطاً لأنه موصل للمقصود، كما أن الطريق الحسى كذلك.

● حدثنا القعنبي عن مالك عن نعيم بن عبد الله المجرى عن علي بن يحيى الزرقى عن أبيه عن رفاعَةَ بنِ رَافِعِ الزُّرْقِيِّ قَالَ: كُنَّا يَوْمًا نُصَلِّي وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا رَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ. فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا آنَفًا؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ رَأَيْتُ بَضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَتَدَرُونَهَا، أَيُّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلُ .

أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومالك والطبرانى.

○ معنى الحديث: قوله: (كنا يوماً نصلى) أى: صلاة المغرب كما أفاده الحافظ في الفتح. قوله: (فلما رفع رأسه... إلخ) أى: لما شرع في رفع رأسه من الركوع قال: سمع الله لمن حده. قوله: قال رجل لم يعرف اسمه. قوله: (من التكلم بها... إلخ) أى: من التكلم بهذه الكلمات المذكورة، والبضع بكسر الموحدة وقد تفتح في العدد: ما بين الثلاث إلى التسعة، يستوى فيه المذكر والمؤنث، فيقال: بضع رجال وبضع نسوة. ويستعمل أيضاً من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر بإثبات التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث، فيقال: بضة عشر رجلاً، وبضع عشرة امرأة، ولا يستعمل فيما زاد على العشرين، وأجازه بعض المشايخ فيقول: بضة وعشرون رجلاً وبضع وعشرون امرأة. والظاهر أن هؤلاء الملائكة غير الحفظة، كما يؤيده ما في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً: إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر. ولعل الحكمة في تخصيص هذا العدد من الملائكة أن حروف هذه الكلمات أربع وثلاثون، فأنزل الله تعالى ملائكة بعددها.

قوله (أيهم يكتبها أول) وفي رواية الطبراني من حديث أبي أيوب: أيهم يرفعها أول. ولا تنافي بينهما لأنهم يكتبونها أولاً ثم يرفعونها، وأول مبنى على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه، ويجوز نصبه على الحال. والحكمة في سؤاله ﷺ هي أن يتعلم السامعون كلامه فيقولوا مثله، قوله: (آنفاً) بمد الهمزة وقد تقصر، أى: قريباً.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيَّامُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ،

وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالتَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسَلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَتَيْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاعْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَأَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ.

أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه ومالك.

○ معنى الحديث: قوله: (من جوف الليل... إلخ) وفي رواية البخارى عن

ابن عباس أيضاً قال: كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يتسجد، قال: اللهم لك الحمد... إلخ. وظاهره أنه كان يقوله أول ما يقوم إلى الصلاة قبل أن يُحرم، لكن الرواية الآتية فيها التصريح بأنه كان يقول ذلك بعد الإحرام، وترجم ابن خزيمة لهذا الحديث فقال: الدليل على أنه ﷺ كان يقول هذا بعد أن يكبر، وساق الحديث، وفيه: كان رسول الله ﷺ إذا قام للتسجد قال بعد ما يكبر: اللهم لك الحمد، أنت نور السماوات والأرض. أى: منورهما، وخالق النور الحسى والمعنوى فيهما، أما في السماوات فبالشمس والقمر والنجوم والعرش والملائكة، وفي الأرض بالمصاييح والسرّج والأنبياء والعلماء والصالحين، فبنورك يهتدى أهل السماوات والأرض، وبه يبصر ذو العماية ويرشد ذو الغواية. وأصل النور؛ كيفية تدركها الباصرة أولاً، وتدرك بواسطتها سائر المبصرات كالكيفية الفائضة من الشمس والقمر على الأجرام الكثيفة المحاذية لها، وهو بهذا المعنى يستحيل إطلاقه على الله تعالى، فهو - بالمعنى المراد هنا - من صفات الأفعال.

قوله: (أنت قيام السماوات والأرض) أى: القائم بأمرهما وتدبير شؤونهما دون سواك، وفي نسخة البخارى: أنت قيم السماوات والأرض. قوله: (أنت رب السماوات والأرض ومن فيهن... إلخ) عبر به - (من) تغليباً للعلاء على غيرهم، فهو رب كل شيء ومليكه ومصلحه، وكرر الحمد للاهتمام بشأنه، وليناط به كل مرة

معنى آخر، وقَدَّم الجار والمجرور لإفادة التخصيص، أى: لا يستحق الحمد إلا أنت، أنت الحق، أى: المتحقق وجوده الثابت بلا شك. قال القرطبي: هذا الوصف له سبحانه وتعالى بالحقيقة، خاص به، لا ينغى لغيره، إذ وجوده لنفسه، فلم يسبقه عدم، ولا يلحقه عدم، بخلاف غيره. وقال ابن التين: يحتمل أن يكون معناها؛ أنت الحق بالنسبة إلى من يدعى فيه أنه إله، أو بمعنى: أن من سمَّك إليها فقد قال الحق.

قوله: (وقولك الحق... إلخ) أى: الثابت الصادق، ووعدك الحق الذى لا شك فيه، وهو من ذكر الخاص بعد العام، ونكتته الاهتمام بالوعد. قوله: (ولقاؤك حق) أى: واقع وكان لا محالة، والمراد باللقاء: البعث بعد الموت للحساب والجزاء على الأعمال، وقيل: المراد به رؤية الله تعالى فى الآخرة حيث لا مانع. قوله: (والجنة حق والنار حق... إلخ) أى: وجودهما حق، وكذا القيامة ثابتة، وأصل الساعة: الجزء من الزمن. وعرف الحق فى الثلاثة الأولى للحصر، لأن الله تعالى هو الحق الثابت وما سواه فى معرض الزوال، وفى رواية البخارى قبل هذه الجملة: "والنبيون حق ومحمد ﷺ حق". قوله: (وإليك أثبت... إلخ) أى: رجعت إليك فى تدبير أمرى دون غيرك، وبما علمتنى وأعطيتنى من الحجج والبراهين خاضعت من عاداك ولم يطع أمرك، وجعلت محاكمتى مع كل من جحد الحق إلى كتابك وسنة نبيك ﷺ لا إلى غير ذلك مما تحكم إليه الجاهلية.

○ فقه الحديث: دلَّ الحديث على مشروعية دعاء الافتتاح فى الصلاة بهذه الكلمات، وعلى مزيد معرفة النبى ﷺ بعظمة ربه وعظيم قدرته، ومواظبته على الذكر والدعاء والثناء على ربه والاعتراف له تعالى بحقوقه، والإقرار بصدق وعده ووعيده، وعلى استحباب تقديم الثناء على الله تعالى عند كل مطلوب منه عز وجل، اقتداء به ﷺ.

﴿ باب من رأى الاستفتاح بسبحانك ﴾

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ كَبَّرَ ثُمَّ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. ثُمَّ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - ثَلَاثًا - ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا - ثَلَاثًا - أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْسِهِ. ثُمَّ يَقْرَأُ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ يَقُولُونُ: هُوَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ مُرْسَلًا، الْوَهْمُ مِنْ جَعْفَرٍ.

أخرج الحديث أيضًا: أحمد والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (سبحانك اللهم وبحمدك) أى: أنزهك عن النقائص تنزيهاً متلبساً بحمدك، فالواو زائدة والباء للملابسة متعلقة بمحذوف صفة لسبحان أو حال من فاعل الفعل المحذوف، أى: أسبحك حال كوني مُتَلَبِّسًا بالثناء عليك. ويحتمل أن تكون الواو عاطفة على محذوف، أى: أسبحك تسييحاً وأحمدك بحمدك. وقوله: (اللهم) معترض بين التنزيه والثناء. قوله: (وتبارك اسمك) أى: تعظم اسمك وكثرت بركته في السماوات والأرض، ويحتمل أن المراد تعاضمت ذاتك وكثرت بركتك، فالمراد من الاسم المسمى. قوله: (وتعالى جدك) أى: علت عظمتك وارتفعت.

وفي الحديث دلالة على مشروعية الاستفتاح بهذه الكلمات في الصلاة والتعوذ قبل القراءة. وقد اختلف في حكم التعوذ ومحل وصيغته والجمهور به وتكراره في الركعات. أما حكمه فاستحبه للمصلي جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم منهم: ابن عمر وأبو هريرة وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وابن سيرين والنخعي والأوزاعي والثوري، وأبو حنيفة وسائر أصحاب الرأي، وأحمد وإسحاق وداود وغيرهم. وقال مالك وأصحابه: يكره في الفرض دون النفل، والأحاديث ترد عليهم، ولا وجه لهم في هذه التفرقة. واستدل الجمهور بحديث الباب وأشباهه، وبقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (النحل/ ٩٨). (وأما محله) فقال أكثر العلماء من الفقهاء والمحدثين: أنه قبل القراءة في أول ركعة؛ لحديث الباب وغيره، وقالوا: المراد بقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ ... ﴾ أي: إذا أردت قراءته جمعاً بين الأدلة، ولأن الاستعاذة قبل القراءة تذهب الوسوسة عن القارئ حال القراءة. وقال أبو هريرة وابن سيرين والنخعي: يتعوذ بعد القراءة أخذاً بظاهر الآية، ووجه بأن القارئ يستحسن الثواب العظيم على قراءته، وربما حصلت له الوسوسة في قلبه أحصل له ذلك أم لا؟ فأمر بالاستعاذة لتذهب تلك الوسوسة ويبقى الثواب خالصاً.

وأما صيغته فهي عند الجمهور: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أخذاً من حديث أبي سعيد المتقدم في التوجه. وقال الحسن بن صالح: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ويدل له حديث الباب. وقال الثوري وأهل المدينة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم، وبه قال علي. وحكى صاحب الشامل عن أحمد: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم. وعن حمزة: استعِذ بالله من الشيطان الرجيم، إن الله هو السميع العليم، وقال ابن

الحنفية: أعوذ بالله القوى من الشيطان الغوى. وقيل غير ذلك، والأمر في ذلك واسع، فكيفما تعوذ فحسن لإطلاق الآية. قال الشافعي: يحصل التعوذ بكل ما اشتمل على الاستعاذة من الشيطان الرجيم، لكن أفضله: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. وأما الجهر بالتعوذ فقال به أبو هريرة في الصلاة الجهرية، وقال ابن عمر وأبو حنيفة وأحمد: لا يجهر به، وهو الراجح من مذهب الشافعية، وعند ابن أبي ليلى: الجهر والإسرار به سواء.

وأما تكراره فهو مستحب عند الشافعية في ابتداء القراءة في كل ركعة لكل مصلٍّ، لا فرق بين إمام ومأموم ومنفرد، وقالوا: أنه في الركعة الأولى أكد. وقال أبو حنيفة ومحمد: يسن التعوذ في الركعة الأولى لا غير في حق الإمام والمنفرد، وقال أبو يوسف: ويسن أيضاً في حق المأموم.

قوله: (قال أبو داود: وهذا الحديث يقولون: هو عن علي... إلخ) غرضه بهذا بيان أن السند المتقدم فيه مقال من حيث روايته عن أبي المتوكل، ومن حيث ذكر أبي سعيد، والوهم في ذلك من جعفر بن سليمان، وقال الترمذي: حديث أبي سعيد أشهر حديث في الباب، وقد تكلم في إسناده. وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث. وقال ابن خزيمة: لا نعلم في الافتتاح بسبحانك اللهم وبمحمد خيرًا ثابتًا عند أهل المعرفة بالحديث، وأحسن أسانيده حديث أبي سعيد، ولا نعلم أحدًا ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ، لَمْ

يَرَوْهُ إِلَّا طَلْقُ بَنٍ غَنَامٍ ، وَقَدْ رَوَى قِصَّةَ الصَّلَاةِ عَنْ بُدَيْلِ جَمَاعَةٍ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ شَيْئًا مِنْ هَذَا .

أخرج الحديث أيضًا: الدارقطني والترمذي وابن ماجه والحاكم ومسلم وابن خزيمة موقوفًا على عمر، وسعيد بن منصور موقوفًا على أبي بكر، وابن المنذر موقوفًا على ابن مسعود.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا استفتح الصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك) يدل على أن المصلي يستفتح الصلاة بعد التكبير بهذه الكلمات، وهو قول عمر وابن مسعود والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه. وعن أبي يوسف يضم إليه. وجهت وجهي ... إلخ يبدأ بأيهما شاء، وهو قول أبي إسحاق المروزي والقاضي أبي حامد، وقال ابن المنذر: أى ذلك قال أجزأه وقالت الشافعية: يستفتح بـ (وجهت وجهي ... إلخ).

قوله: (قال أبو داود: وهذا الحديث ليس بالمشهور ... إلخ) غرضه بهذا، الإشارة إلى ضعف الحديث.

﴿ باب: السكنة عند الافتتاح ﴾

● عن الحسن قال: قَالَ سَمُرَةُ: حَفِظْتُ سَكْتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: سَكْتَةٌ إِذَا كَبَّرَ الْأَمَامُ حَتَّى يَقْرَأَ، وَسَكْتَةٌ إِذَا فَرَّغَ مِنْ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَسُورَةٍ عِنْدَ الرُّكُوعِ. قَالَ: فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، قَالَ: فَكُتِبُوا فِي ذَلِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَى أَبِي فَصَدَّقَ سَمُرَةَ.

أخرج الحديث أيضاً: ابن ماجه والدار قطنى.

○ معنى الحديث: قوله: (حفظت سكتين... إلخ) يعنى عن رسول الله ﷺ كما صرح به فى الرواية الآتية: سكتة إذا كبر الإمام للإحرام وقبل القراءة، وليست سكتة حقيقية، بل المراد عدم الجهر بشيء من القراءة لأنه يكون مشتغلاً بالدعاء حينئذ كما تؤيده الروايات الآتية، وسكتة عند الركوع إذا فرغ من القراءة، وفى رواية ابن ماجه: وسكتة عند الركوع. وهى أخف من الأولى لأنها بقدر فصل القراءة عن تكبير الركوع وتراذ النفس. قوله: (فأنكر ذاك عليه عمران بن حصين... إلخ) أى: أنكر السكتتين اللتين حفظهما سمرة بن جندب، وقال: "حفظنا سكتة واحدة" كما فى رواية الترمذى، فكتبوا فى ذلك إلى المدينة إلى أبى ليسالوا عما حدثهم به سمرة، فأقر أبى سمرة ووافق على ما حفظه.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَى أَلْتِ وَأُمِّى، أَرَأَيْتَ سَكُوتَكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ أَخْبِرْنِى مَا تَقُولُ؟ قَالَ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِى وَبَيْنَ خَطَايَاى كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ تَقْنِى مِنْ خَطَايَاى كَالثَّوْبِ الْأَبْيَضِ مِنَ الدَّنَسِ اللَّهُمَّ اغْسِلْنِى بِالْمَاءِ وَالْبَرَدِ.

أخرج هذا الحديث أيضاً: أحمد والبخارى ومسلم والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا كبر فى الصلاة) أى: كبر للإحرام للدخول فى الصلاة. قوله: (يا أبى أنت وأمى) أى: أنت مفقدي أبى وأمى، ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف، أى: أفديك أبى وأمى، فلما حذف الفعل انفصل الضمير كما تقدم. قوله: (أرأيت سكوتك... إلخ) أى: أخبرنى عن سكوتك بين التكبير والقراءة؛

ما تقول فيه؟ وهو يشعر بأن هناك قولاً لأنه قال: ما تقول؟ ولم يقل: هل تقول، ولعله استدلل على أصل القول بحركة الفم، كما استدلل خباب على قراءته ﷺ باضطراب لحيته.

قوله: (اللهم باعد بيني وبين خطيأي) المراد بالمباعدة: محو ما وقع من الذنوب والحفظ مما سيقع منها، وفي هذا اللفظ مجازان: (الأول) استعمال المباعدة في المعاني التي هي في الأصل تستعمل في الأجسام. (الثاني) استعمالها في الإزالة بالكلية مع أن أصلها لا يقتضى الزوال. قوله: (كما باعدت بين المشرق والمغرب) الغرض من التشبيه امتناع الاقتراب من الذنوب كامتناع اقتراب المشرق من المغرب، وكرر لفظ (بين) لأن العطف على الضمير المجرور يعاد فيه الحافض.

قوله: (اللهم نقني من خطيأي... إلخ) وفي نسخة: (أنقني) بهمزة قطع، وفي رواية البخاري: اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس. أى: طهرني من خطيأي وأزها عني كما يطهر الثوب الأبيض من الوسخ، ووقع التشبيه بالثوب الأبيض لأن ظهور النقاء فيه أشد وأكمل لصفاته بخلاف غيره من الألوان. قوله: (اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد) وفي رواية البخاري: اللهم اغسل خطيأي بالماء والثلج والبرد. أى: طهرني من الخطايا بأنواع مغفرتك التي هي في تحصيل الذنوب بمثابة هذه الأنواع الثلاثة في إزالة الأوساخ، وذكر أنواع المطهرات المنزلة من السماء التي لا يمكن حصول الطهارة الكاملة إلا بأحدها، تبيانا لأنواع المغفرة التي لا يتخلص من الذنوب إلا بها.

وقال الخطابي: هذه أمثال، ولم يرد بها أعيان هذه المسميات، وإنما أراد بها التوكيد في التطهير من الخطايا والمبالغة في محوها عنه. والثلج والبرد ماءان لم تسمهما الأيدي ولم يجتهدا الاستعمال، فكان ضرب المثل بهما أوكد في بيان معنى ما أراده

من تطهير الثوب. قال الطيبي: يمكن أن يكون المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد العفو لإطفاء حرارة النار التي هي في غاية الحرارة، ومنه قولهم: برّد الله مضجعه، أي: رحمه ووقاه عذاب النار. ويؤيده ورود وصف الماء بالبرودة في حديث عبد الله بن أبي أوفى عند مسلم، وكأنه جعل الخطايا بمنزلة جهنم لكونها مسببة عنها فعبّر عن إطفاء حرارتها بالغسل وبالغ فيه باستعمال المبرّدات ترقياً عن الماء إلى أبرد منه. والثلج: ما ينزل من السماء ثم ينعقد على وجه الأرض، ثم يذوب بعد جموده، والبرد: ماء ينزل من السماء جامداً كالمالح ثم يذوب على الأرض.

﴿باب من لم ير الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم﴾

أي: في بيان دليل من لم ير الجهر بالبسملة في ابتداء الفاتحة أو السورة في الصلاة.

● عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

أخرج الحديث أيضاً: أحمد ومسلم والنسائي والدارقطني وابن حبان والطبراني والطحاوي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (كانوا يفتتحون القراءة... إلخ) أي: يبتدئون قراءتهم في الصلاة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وهو صريح في أنه ﷺ ومن ذكر معه ما كانوا يفتتحون القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم، وبظاھرہ أخذ جماعة.

وقالت المالكية: يكره الإتيان بالبسملة في الفرض دون النفل، قال في المدونة: قال مالك: لا يقرأ في الصلاة المكتوبة بسم الله الرحمن الرحيم لا سراً ولا جهراً إماماً كان أو مأموماً، وهي السنة، وعليها أدركت الناس، وفي النافلة: إن أحب ترك، وإن أحب فعل ذلك واسع. ملخصاً. قالوا: ومحل الكراهة ما لم يقصد بالإتيان بها الخروج من خلاف من أوجبها، أو يعتقد أن الصلاة لا تصح إلا بها وإلا طلب الإتيان بها. ويدل لهم أيضاً ما رواه مسلم وأحمد عن أنس قال: صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وكانوا يستفتحون بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا يذكرون ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ في أول قراءة ولا في آخرها، قال عروة بن الزبير: أدركت الأئمة، وما يستفتحون القراءة إلا بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وقال عبد الرحمن بن القاسم: ما سمعت القاسم يقرأ بها. والبسملة عند المالكية ليست آية من القرآن لا من الفاتحة ولا من غيرها، إلا في سورة النمل، فإنها بعض آية منها، قالوا: لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، ولم يوجد، ويدل لهم على ذلك حديث الباب، وما تقدم من رواية مسلم.

وذهبت طائفة إلى أنه يسن الإتيان بالبسملة سراً في الصلاة السرية والجهرية، منهم عليّ وابن مسعود وعمار بن ياسر والأوزاعي والثوري والحنابلة. وكذا الحنفية وقالوا: هي آية مستقلة من القرآن أنزلت للتيمن والفصل بين السور، وليست آية من الفاتحة ولا من غيرها، لما رواه الحاكم في المستدرک عن ابن عباس، وسيأتي للمصنف أنه ﷺ كان لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فهذا نص على أنها أنزلت للفصل وأنها ليست من أول كل سورة بل هي آية مستقلة. واحتج بما رواه البخاري عن أنس أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وبما رواه مسلم عن

أنس أيضاً قال: صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾. وبما رواه الترمذى وحسنه عن قيس بن عباية عن ابن عبد الله بن مغفل قال: سمعني أبي وأنا في الصلاة أقول: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ فقال لي: أي بنى محدث إياك والحدث، قال: ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ كان أبغض إليّ الحدث في الإسلام، يعنى: منه. وقال: قد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقولها، فلا تقلها، إذا أنت صليت فقل: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾. وما رواه أبو بكر الرازى عن عبد الله بن مسعود قال: ما جهر رسول الله ﷺ في صلاة مكتوبة ببسم الله الرحمن الرحيم ولا أبو بكر ولا عمر. قالوا: والجهر بها منسوخ، كما جاء عن سعيد بن جبیر قال: كان رسول الله ﷺ يجهر بـ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ في مكة، وكان أهل مكة يدعون مسيلمة الرحمن، فقالوا: إن محمداً يدعو إلى إله اليمامة، فأمر رسول الله ﷺ فأخفاها، فما جهر بها حتى مات. لكن غالب ما ذكره لا يصلح دليلاً، كما لا يخفى.

وذهبت الشافعية إلى وجوب الإتيان بالبسملة أول الفاتحة، قالوا: ويستحب الجهر بها في الصلاة الجهرية والإسرار بها في السرية، وهى آية من الفاتحة والنمل بلا خلاف، وفي غيرها ثلاثة أقوال: أصحها وأشهرها أنها آية من كل سورة وهو قول ابن عباس وابن الزبير وابن عمر وطاوس وعطاء ومكحول وابن المنذر. واحتجوا بأن الصحابة أجمعوا على إثباتها في المصحف في أوائل السور سوى براءة بخط المصحف، بخلاف الأعشار وتراجم السور، فإن العادة كتابتها بحمرة ونحوها، فلو لم تكن قرآناً لما استجازوا إثباتها بخط المصحف بغير تمييز، لأن ذلك يحمل على اعتقاد أنها قرآن فيكونون بذلك مغررين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن

قرأت، وهذا مما لا يجوز اعتقاده في الصحابة. واستدلوا أيضاً بما رواه ابن خزيمة عن أم سلمة أن النبي ﷺ قرأ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ وعدّها آية. وما رواه أيضاً عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي ﴾ الحجر/ ٧٨. قال: هي فاتحة الكتاب، قال: فأين السابعة؟ قال: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾. وما رواه مسلم عن أنس قال: بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة ثم رفع رأسه متبسماً، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: أنزلت على أنفأ سورة فقرأ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ إِنْ آعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ... الآية. وروى الدارقطني عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا قرأتم: ﴿ الحمد لله ﴾ فاقراوا: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ إنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني، و ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ إحدى آياتها.

وقال باستحباب الجهر بالبسملة في الصلاة الجهرية جماعة من الصحابة: أبو بكر وعثمان وابن عباس وابن عمر وأبي بن كعب وأنس وأبو سعيد وأبو قتادة، ومن التابعين: سعيد بن المسيب ومكحول وعطاء وابن سيرين وعكرمة ومحمد بن المنكدر والزهرى وأبو قلابة والليث بن سعد وإسحاق بن راهويه وكثيرون. وعن عمر ثلاث روايات: (الأولى) أنه يوافق من ذكر في الإتيان بها سرّاً، (الثانية) يأتي بها جهراً، (الثالثة) يتركها ولا يأتي بها.

واحتج من قال بالجهر بما رواه النسائي من طريق نعيم المجر قال: صليت وراء أبي هريرة فقرأ: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾. ثم قرأ بأم القرآن، وفيه يقول إذا سلم: والذي نفسى بيده إنى لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ. وصحح هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. وقال البيهقي: صحيح الإسناد، وله شواهد، وقال الخطيب: صحيح، لا يتواجد عليه تعليل. واستدلوا أيضاً بما رواه الدارقطني من طريق

عقبة بن مكرم قال: حدثنا يونس بن بكير قال: حدثنا أبو معشر عن محمد بن قيس عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. وما رواه أحمد وسيأتي للمصنف عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة أنها سئلت عن قراءة رسول الله ﷺ فقالت: كان يقطع قراءته آية آية: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وما رواه أيضًا من طريق القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

وما رواه أيضًا من طريق شريك عن إسماعيل المكي عن قتادة عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وما رواه أيضًا عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ لم يزل يجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وما رواه أيضًا من طريق أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة قال: حدثني أبي عن أبيه قال: صلى بنا أمير المؤمنين المهدي فجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، قال: فقلت: يا أمير المؤمنين ما هذا؟ فقال: حدثني أبي عن أبيه عن جده عن ابن عباس أن النبي ﷺ جهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، قال: قلت: نأثره عنك؟ قال: نعم.

وقد استدلووا بأحاديث أخرى، وكلها لا تخلو عن مقال، إلا أن مجموعها يقوى بعضها بعضًا. ولا منافاة بينها وبين الأحاديث الدالة على الإسرار بها لأنه ﷺ كان يسر بها تارة ويجهر بها تارة أخرى، قال في الهدى: كان ﷺ يجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ تارة ويخفيها أكثر مما يجهر بها، ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائمًا في كل يوم وليلة خمس مرات أبدًا حضرًا وسفرًا ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور أصحابه وأهل بلده في الأعصار الفاضلة.

إذا علمت هذا؛ علمت أنه لا وجه للقائل بكراهة البسملة في الصلاة وعدم قرأتها. وأجيب عن حديث الباب وأشباهه بأن المراد بقوله: كانوا يفتتحون القراءة بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ، أنهم يفتتحون القراءة بسورة الفاتحة، فلا يدل على حذف البسملة بل يكون دليلاً على قراءتها إذ هي من مسمى السورة، ويؤيده ما رواه الدارقطني وصححه عن أنس قال: كنا نصلى خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فكانوا يفتتحون بأَم القرآن فيما يجهر به.

على أن حديث الباب لا يحتاج به؛ لاضطرابه واختلاف ألفاظه مع تغاير معانيها، لأن أنساً قال فيه: كانوا يفتتحون بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ، ومرة قال: كانوا لا يجهرون بـ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» ومرة قال: كانوا لا يقرأونها، ومرة قال: ولم أسمعهم يقرأونها، ومرة سئل عن ذلك فقال: نسيت. وعلى تقدير: ترجيح بعض ألفاظ هذه الروايات المختلفة على باقيةا ورد ما خالفها إليها، فلا يرجح إلا لفظ حديث الباب أنهم كانوا يفتتحون القراءة بـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» ، لأن أكثر الرواة على هذا اللفظ. وقد علمت أن المراد بها السورة بتمامها، وما تقدم في بعض روايات الحديث من قول أنس: لا يذكرون «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» في أول قراءة ولا في آخرها، فالمراد أنهم لا يذكرونها جهراً في أول الفاتحة ولا في أول السورة بعدها، وليس المراد نفى ذكرها البتة لما في بعض روايات الحديث من أنهم كانوا يسرون بها.

وقول من قال: "إن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، ولم يوجد في البسملة - غير مسلم - لأن بعض القراء السبعة أثبت البسملة، والقراءات السبع متواترة فيلزم تواترها، وأيضاً فإن إثباتها في المصحف في معنى التواتر. وقد صرح عضد الدين بأن

الرسم دليل علمي - أى قطعي - على أن التواتر يشترط فيما يثبت قرآنًا على سبيل القطع بخلاف ما يثبت قرآنًا على سبيل الحكم.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ
بـ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشَخَّصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّبْهُ
وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ
قَائِمًا، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّاتُ، وَكَانَ إِذَا جَلَسَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ
الْيَسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى، وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عِقْبِ الشَّيْطَانِ وَعَنْ
فِرْشَةِ السَّيْعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ .

أخرج الحديث أيضًا: مسلم وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (لم يشخص رأسه... إلخ) أى: لم يرفعها، من: أشخاص رأسه، إذا رفعه. ولم يصوبه، أى: لم يحفضه، من صَوَّبَ إذا خفض رأسه كثيرًا. ولكن بين الخفض والرفع. والمراد: أنه ﷺ كان يجعل رأسه حال الركوع مستوية مع ظهره. قوله: (وكان يقول في كل ركعتين التحيات) أى: يتشهد بعد كل ركعتين، وهذا بالنظر للغالب، إذ المغرب يتشهد فيها بعد الركعة الأخيرة وحدها، وكان إذا جلس يفرش رجله اليسرى.

وظاهره أن هذا كان في جميع جلسات الصلاة، لا فرق بين الجلوس بين السجدين والجلوس للشهادة مطلقًا، وإلى هذا ذهب الحنفية، وسيأتي تمام الكلام على ذلك. قوله: (وكان ينهى عن عقب الشيطان) بفتح العين وكسر القاف، وفي رواية مسلم: عن عقب الشيطان، وهو: الإقعاء، وفسر بتفسيرين: (أحدهما): أن يلصق الرجل أليتيه في الأرض وينصب ساقيه وفخذه، ويضع يديه على الأرض كما يقعي الكلب،

وهذا هو المنهى عنه، وهو المراد هنا. (ثانيهما): أن ينصب قدميه ويجلس بالتيه على عقبه وهو المراد بقول ابن عباس: هو سنة نبيكم ﷺ كما سيأتي.

قوله: (وعن فرشة السبع) أى: ونهى عن أن يفرش المصلى افتراشاً كافتراش السبع، وهو أن يسط الرجل ذراعيه في السجود كما يسط الكلب والذئب ذراعيه. قال القرطبي: ولا شك في كراهة هذه الهيئة، والسنة أن يضع كفيه على الأرض ويرفع ذراعيه. قوله: (وكان يختم الصلاة بالتسليم) دليل على أن السلام عمل من أعمال الصلاة، وتقدم أن أكثر الأئمة على تعيين التسليم للخروج من الصلاة، خلافاً للحنفية القائلين بجواز الخروج به وبغيره مما ينافي الصلاة من الكلام أو الحدث أو القيام.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن افتتاح الصلاة يكون بالتكبير، وتقدم عن الجمهور أنه يتعين فيه: الله أكبر، خلافاً للحنفية القائلين بأن الصلاة تنعقد بكل ما يدل على التعظيم لله تعالى. ودل بظاهره على أنه ﷺ ما كان يفتح القراءة في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم، وتقدم بيانه. وعلى مشروعية تسوية الرأس بالظهر في الركوع وعلى مشروعية الاعتدال بعد الرفع من الركوع وفي الجلسة بين السجدين. وعلى مشروعية التشهد في الصلاة والافتراش في جلساتها. وعلى النهي عن الإقعاء وعن افتراش الذراعين في السجود. وعلى أن الخروج من الصلاة يكون بالتسليم.

● عن أَنَسَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَاتُ سُورَةٍ، فَقَرَأْتُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ». «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ». حَتَّى خَتَمَهَا،

قَالَ: هَلْ تَدْرُونَ مَا الْكَوْثَرُ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ نَهْرٌ وَعَدْنِيهِ رَبِّي ﷻ فِي الْجَنَّةِ .

أخرج الحديث أيضاً: أحمد ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (أنزلت على آنفأ سورة) أى: أنزل الله على قريباً سورة، وهى طائفة من القرآن لها أول وآخر، وترجمت باسم خاص بها بتوقيف من الله تعالى، وسبب نزولها: أن العاص بن وائل تلاقى مع رسول الله ﷺ فى المسجد عند باب بنى سهم فتحدثا، وناس من صناديد قريش جلوس فى المسجد، فلما دخل العاص قالوا له: من الذى كنت تتحدث معه ؟ فقال: ذلك الأبر؛ يعنى به النبى ﷺ، وكان ذلك حين توفى ابنه القاسم.

قوله: (فقرأ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فيه دلالة لمن قال إن البسملة آية من السورة حيث جعلها من مسماها. قوله: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ الكوثر/١. أى: قضينا لك بالكوثر وخصصناك به وأنجزناه لك فى علمنا وتقديرنا الأزلى وإن لم تستول عليه وتتصرف فيه إلا فى القيامة، فالعطاء ناجز والاستيلاء عليه مستقبل. قوله: (هل تدرون ما الكوثر ؟) أى: ما حقيقته؟ والغرض من هذا الاستفهام تشويقهم إلى معرفته. قوله: (فإنه نهر وعدنيه ربى ﷻ فى الجنة) وفى رواية مسلم: فإنه نهر وعدنيه ربى عليه خير كثير، وهو حوض، ترد عليه أمتى يوم القيامة آيته عدد النجوم فيختلج العبد منهم، فأقول: يارب أنه من أمتى، فيقال: ما تدرى ما أحدث بعدك. وقوله: (وهو حوض) أى نهر متصل بحوض، كما يدل عليه قوله فى الرواية الأخرى، فإنه نهر وعدنيه فى الجنة عليه حوض.

وقد جاء في تفسير الكوثر أقوال أخر، فقليل: أنه النبوة، وقيل: أنه القرآن، وقيل: الإسلام، وقيل: الشفاعة، وقيل: الخير الكثير في الدنيا والآخرة، والصحيح ما فسر به النبي ﷺ .

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن البسملة آية من السورة. وعلى أنه ينبغي لرئيس القوم أن يعلمهم ما خفى عليهم مما فيه ترغيب لهم في الطاعة وإقبال على العمل الصالح. وعلى مزيد فضله ﷺ حيث خصه الله تعالى بهذه المنحة العظيمة.

﴿ باب من جهر بها ﴾

أى في بيان دليل من قال بالجهر بالبسملة.

● عَنْ يَزِيدَ الْفَارِسِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: قُلْتُ لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: مَا حَمَلَكُمُ أَنْ عَمَدْتُمُ إِلَى بَرَاءَةٍ وَهِيَ مِنَ الْمَنِينِ، وَإِلَى الْأَنْفَالِ وَهِيَ مِنَ الْمَثَانِي، فَجَعَلْتُمُوهُمَا فِي السَّبْعِ الطَّوَالِ وَلَمْ تَكْتُبُوا بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ؟ قَالَ عُثْمَانُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّا تَنْزِلُ عَلَيْهِ الْآيَاتُ فَيَدْعُو بَعْضَ مَنْ كَانَ يَكْتُبُ لَهُ وَيَقُولُ لَهُ: ضَعْ هَذِهِ الْآيَةَ فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكِّرُ فِيهَا كَذًا وَكَذًا، وَتَنْزِلُ عَلَيْهِ الْآيَةُ وَالْآيَاتُ فَيَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ، وَكَانَتْ الْأَنْفَالُ مِنْ أَوَّلِ مَا نَزَلَ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ، وَكَانَتْ بَرَاءَةٌ مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَكَانَتْ قِصَّتُهَا شَبِيهَةً بِقِصَّتِهَا فَظَنَنْتُ أَنَّهَا مِنْهَا، فَمِنْ هُنَاكَ

وَصَفَّتْهَا فِي السَّبْعِ الطَّوَالِ وَلَمْ أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

أخرج الحديث أيضاً: أحمد وابن حبان والطحاوي والحاكم والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (ما حملكم أن عمدتم... إلخ) وفي نسخة: "على أن عمدتم"، أى: ما الذى بعثكم على قصدكم براءة فجعلتموها من المثين، وهى من الطول لأنها تسع وعشرون ومائة آية عند الكوفيين، وثلاثون ومائة آية عند البصريين؟ والمثون جمع مائة، وأصلها مئى بوزن حل فحذفت لام الكلمة وهى الياء وعوض عنها الهاء، وتجمع مائة أيضاً على مئات. قوله: (وهى من المثاني) أى: من السور التى تنقص آياتها عن المائة وتزيد على المفضل، والأنفال خمس أو ست أو سبع وسبعون آية. قال العلماء: أول القرآن السبع الطوال ثم ذوات المائة وهى إحدى عشرة سورة، ثم المثاني وهى ما لم تبلغ مائة وهى عشرون سورة، ثم المفضل. وحاصله أن ابن عباس سأل عن أمور ثلاثة: الأول: أن الأنفال سورة قصيرة من المثاني لأنها سبع وسبعون آية فأدخلتموها فى السبع الطوال. والثاني: أن براءة سورة طويلة فأدخلتموها فى المثين. والثالث: لم تكتبوا بينهما بسم الله الرحمن الرحيم، مع أنهما سورتان، فقول ابن عباس: "وهى من المثين" مراده: وهى من الطول. قوله: (فجعلتموها فى السبع الطوال) وفى أكثر النسخ: "فجعلتموهما" بالثنية، والأولى هى الصواب، أى: جعلتم الأنفال من السبع الطول، والطول جمع طولى مثل: كبرى وكبر، والسبع هى: البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف والسابعة: براءة. وقيل: مجموع الأنفال وبراءة.

قوله: مما تنزل عليه الآيات... إلخ) أى: كان النبى ﷺ ينزل عليه بعض الآيات. وفى نسخة: وكان النبى ﷺ مما ينزل عليه الآيات فيدعو بعض من كان

يكتب له كزيد بن ثابت ومعاوية، ويقول له: ضع هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، يعنى من القصص والحوادث التي تناسب تلك الآيات المنزلة كقصة هود ونوح والطلاق والنكاح، وهذه زيادة في الجواب، تبرع بها عثمان رضي الله عنه للإشارة إلى أن ترتيب الآيات توقيفي وعليه الإجماع.

قوله: (وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن... إلخ) أى: فهي مدنية أيضاً، وكانت قصتها — أى قصة براءة — شبيهة بقصة الأنفال، فظننت أن سورة التوبة من الأنفال لما بينها من المناسبة، وقد قبض عليه السلام ولم يبين أهي منها أم لا؟ كما صرح به في الرواية الآتية ورواية الترمذى، ووجه الشبه بينهما أن الأنفال بنت ما وقع له عليه السلام من مشركي أهل مكة، وبراءة بينت ما وقع له مع منافقي أهل المدينة، ولأن في كل منهما تعاهداً من المشركين ونبذاً لعهدهم، وفي كل منهما الأمر بالقتال، ففي الأنفال قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ الأنفال/ ٦٥. وفي براءة: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ التوبة/ ١٤. وقوله: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ التوبة/ ٢٩. وقوله: ﴿الْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ التوبة/ ٤١.

قوله: (فمن هناك... إلخ) أى من أجل ما ذكر من وجود المشابهة بين السورتين وعدم تبيينه عليه السلام وضعتهما ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم، لأن البسملة كانت تنزل عليه للتيمن والفصل بين السور ولم تنزل بينهما.

والحكمة في عدم نزول الوحي بها ما روى عن ابن عباس قال: سألت علياً: لم لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم؟ قال: لأن بسم الله الرحمن الرحيم أمان، وبراءة نزلت بالسيف، ليس فيها أمان. رواه الحاكم، وأيضاً هي سورة عذاب والبسملة رحمة، ولا تجمع رحمة مع عذاب، وكانت العرب تكتب البسملة أول

مراسيلها في الصلح والأمان، فإذا نقضوا العهد لم يكتبوها، ونزل القرآن على هذا السنن، فصارت البسمة علامة الأمان وعدمها علامة نقيضه. وقيل: لم تكتب البسمة بين الأنفال وبراءة لاختلاف الصحابة في أنهما سورة واحدة هي سابعة السبع الطول أو سورتان فتركت البسمة لقول من قال أنهما سورة واحدة، وتركت بينهما فرجة لقول من قال: هما سورتان.

○ فقه الحديث: في الحديث دلالة على فضل عثمان رضي الله عنه، ومزيد اهتمامه بأمر القرآن الذي هو أساس الدين، حتى صار يرجع إليه في أمره أعلام الصحابة كابن عباس، ولما رأى رضي الله عنه فرقة الناس واختلافهم في القرآن مما أدى إلى تخطئة بعضهم بعضاً، جمع الصحابة خشية تفاقم الأمر، وأشار عليهم بجمع القرآن في مصحف واحد مقتصرًا على لغة قريش لأنها التي نزل بها القرآن، وإن كان قد توسع في قراءته في ابتداء الأمر بلغة غيرهم، فوافقوا على ذلك واستصوبوا رأيه.

فقد صح عن علي رضي الله عنه أنه قال: لا تقولوا في عثمان إلا خيرًا، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا، قال: فما تقولون في هذه القراءة، فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفرًا. قلت: فما ترى؟ قال: أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: فنعم ما رأيت.

وقد جمعه قبل ذلك أبو بكر خشية أن يذهب من القرآن شيء للذهاب حملته لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد، فجمعه في صحائف مرتبًا آيات سوره على ما أوقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم جمعًا كليًا بما في ذلك من منسوخ ومتواتر وغيرهما، فترك عثمان المنسوخ وأبقى المتواتر، وحرر رسم الحروف، وقرر ترتيب السور والآيات على وفق العرضة الأخيرة من العروض التي عرضها جبريل عليه السلام وهي المطابقة لما في اللوح

المحفوظ وإن اختلف نزولها منجماً على حسب الأحوال: ولذا قال الباقلاني: لم يقصد عثمان قصد أبي بكر رضى الله تعالى عنهما في نفس القراءة، وإنما قصد جمعهم على القراءة العامة المعروفة عن النبي ﷺ المروية عن القراءة السبعة، وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف واحد لا تقدم فيه ولا تأخير. وقد اتفقوا على أن ترتيب الآي توقيفى ولذا حُرِّم عكس ترتيبها بخلاف ترتيب السور، فإنه مختلف فيه، والأصح أنه توقيفى أيضاً.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعْرِفُ فَصْلَ السُّورَةِ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ السَّرْحِ.
أخرج الحديث أيضاً: الحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يعرف فصل السورة... إلخ) وفي نسخة: السور، أى: لا يعرف انقضاءها حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم. وفيه دلالة على تكرار نزول البسملة، وهذا يدل على شرفها ومزيد فضلها. وفيه دلالة أيضاً على أن البسملة آية من القرآن لوصفها بالإنزال، وكونها آية مستقلة أو آية من كل سورة تقدم الكلام عليه.

قال الشوكاني في النيل: اعلم أن الأمة أجمعت على أنه لا يكفر من أثبتها ولا من نفاها لاختلاف العلماء فيها، بخلاف ما لو نفى حرقاً مجمعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فإنه يكفر بالإجماع، ولا خلاف أنها آية في أثناء سورة النمل، ولا خلاف في إثباتها خطأ في أوائل السور في المصحف إلا في أول سورة التوبة. وأما التلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب، وفي أول كل سورة إلا أول سورة التوبة، وحذفها منهم أبو عمرو وحزرة وورش وابن عامر.

قوله: (وهذا لفظ ابن السرح) أى: ما ذكره المصنف لفظ رواية أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن السرح، ولفظ غيره: لا يعرف انقضاء السورة حتى تنزل عليه آية: بسم الله الرحمن الرحيم.

﴿باب تخفيف الصلاة للأمر يحدث﴾

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ؛ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَطَوِّلَ فِيهَا، فَأَسْمَعُ بُكَاءَ الصَّبِيِّ فَأَتَجَوَّزُ كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ .

أخرج الحديث أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (إنى لأقوم إلى الصلاة... إلخ) وفي رواية للبخارى عن أنس: إنى لأدخل فى الصلاة فأسمع بكاء الصبى. والبكاء بالمد: الصوت، وبالقصر: نزول الدمع من غير صوت. قوله: (فأتجوز... إلخ) أى: أختصر فى القراءة كراهة أن أشق على أمه بالتطويل فيها، وروى ابن أبى شيبه عن وكيع عن سفيان عن أبى السوداء عن ابن سابط أن رسول الله ﷺ قرأ فى الركعة الأولى بسورة نحو ستين آية، فسمع بكاء صبى، فقرأ فى الثانية بثلاث آيات. وروى مسلم عن ثابت البنانى عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يسمع بكاء الصبى مع أمه وهو فى الصلاة؛ فيقرأ بالسورة الخفيفة أو السورة القصيرة. وكان ﷺ يخفف أيضًا فى أذكار الركوع والسجود، كما يدل عليه ما رواه البخارى عن أنس: فأتجوز فى صلاتى مما أعلم من شدة وجد أمه من بكائه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن من قصد التطويل في الصلاة يطلب منه العدول عنه لحاجة تطرأ عليه، وعلى كمال شفقتة ﷺ، واستدلّ الخطابي بهذا الحديث على أن الإمام إذا أحس برجل يريد معه الصلاة وهو راکع؛ جاز له أن ينتظر راکعاً ليدرك الركعة، لأنه لما جاز أن يقتصر حاجة إنسان في أمر دنيوی، كان له أن يزيد في أمر آخری، وكرهه بعضهم وقال: أخاف أن يكون شركاً.

قال القاری: وفي استدلاله نظر؛ إذ فرق بين تخفيف الطاعة وترك الإطالة لغرض، وبين إطالة العبادة بسبب شخص فإنه من الرياء المتعارف. ثم قال: والمذهب عندنا أن الإمام لو أطال الركوع لإدراك الجائي، لا تقرّباً لله تعالى، فهو مكروه كراهة تحريم، ويخشى عليه منه أمر عظيم، ولكن لا يكفر بسبب ذلك لأنه لم ينو به عبادة غير الله تعالى. وأما ما روى أبو داود من أنه ﷺ كان يقوم في الركعة الأولى من صلاة الظهر حتى لا يسمع وقدم فضيف، ولو صح فتأويله أنه كان يتوقف في إقامة صلاته، أو تحمل الكراهة على أنه ما كان يعرف الجائي، ويدل على أنه ﷺ كان يطيل الأولى من الظهر كي يدرك الناس.

﴿ باب ما جاء في نقصان الصلاة ﴾

أى: في نقصان ثوابها.

● عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْصَرِفُ وَمَا كُتِبَ لَهُ إِلَّا عَشْرُ صَلَاتِهِ، تُسَبِّحُهَا، تُمْنِعُهَا، تُدَسِّسُهَا، خُمُسُهَا، رُبُعُهَا، ثُلُثُهَا، نِصْفُهَا.

● عن عمار بن ياسر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الرجل لينصرف وما كُتِبَ له إلا عشر صلواته، تسعها، ثلثها، سبعة، سدسها، خمسة، رابعها، ثلثها، نصفها.

أخرج الحديث أيضًا: النسائي وابن حبان في صحيحه.

○ معنى الحديث: قوله: (إن الرجل لينصرف... إلخ) أى: يفرغ من صلواته وما كُتِبَ له إلا عشر ثوابها، والمراد أن الناس في صلاتهم مختلفون في حصول الثواب على حسب أحوالهم في الخشوع فمنهم من يحصل له عشر ثواب صلواته، ومنهم من يحصل له تسعة، وهكذا. ومنهم من يحصل له الثواب كاملاً، لما رواه النسائي عن كعب بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: منكم من يصلى الصلاة كاملة، ومنكم من يصلى النصف والثلث والرابع والخمس... حتى بلغ العشر.

فينبغي للمصلى أن يدخل في الصلاة بإقبال عليها مع تدبر القراءة والأذكار، ويراقب الله تعالى فيها، ولا يتفكر في غير ما هو فيه، والخشوع ظاهري وباطني، فالظاهرى كون المصلى ساكنًا ناظرًا إلى موضع سجوده غير ملتفت يمينا ولا شمالاً ولا واضعاً يده على خاصرته، متابعداً عن العبث وسبق الإمام ومساواته. والباطنى استحضار عظمة الله تعالى والتذلل له والتفكر في معاني الآيات والتسبيح والأذكار، وعدم التفات الخاطر إلى سوى ما ذكر.

والجمهور على أن الخشوع من مكملات الصلاة، وقال بعضهم: أنه من أركانها، والحق أنه شرط في حصول الثواب لا في الصحة والإجزاء. وقد جاء في الترغيب في الخشوع في الصلاة أحاديث: منها ما رواه مسلم عن عثمان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما من امرئ مسلم يحضر صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة، وذلك

الدهر كله. ومنها ما رواه الحاكم عن عقبه بن عامر عن النبي ﷺ قال: ما من مسلم يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقوم في صلاته فيعلم ما يقول إلا انفتل وهو كيوم ولدته أمه. ومنها ما رواه البيهقي عن ابن عباس مرفوعاً: مثل الصلاة المكتوبة، كمثل الميزان فمن أوفى استوفى. وقد جاء أن الخشوع أول ما يفقد من الدين، فقد روى الحاكم وصححه أن عبادة بن الصامت قال: يوشك أن تدخل المسجد فلا ترى فيه رجلاً خاشعاً. وروى ابن أبي شيبه وأحمد والحاكم عن حذيفة قال: أول ما تفقدون من دينكم الخشوع، وآخر ما تفقدون من دينكم الصلاة، وتنقض عروة الإسلام عروة عروة. وروى الطبراني بإسناد حسن عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال: أول شيء يرفع من هذه الأمة الخشوع حتى لا ترى فيها خاشعاً.

﴿ باب تخفيف الصلاة ﴾

● حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ نَا سُفْيَانَ عَنْ عَمْرِو وَسَمِعَهُ مِنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُؤْمِنَا، قَالَ مَرَّةً: ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُصَلِّي بِقَوْمِهِ، فَأَخَّرَ النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ الصَّلَاةِ، وَقَالَ مَرَّةً: الْعِشَاءُ، فَصَلَّى مُعَاذٌ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ جَاءَ يَوْمٌ قَوْمُهُ فَقَرَأَ الْبَقَرَةَ، فَاعْتَزَلَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فَصَلَّى، فَقِيلَ: نَافَقْتَ يَا فَلَانُ، فَقَالَ: مَا نَافَقْتُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ مُعَاذًا يُصَلِّي مَعَكَ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيُؤْمِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا نَحْنُ أَصْحَابُ نَوَاضِحٍ وَنَعْمَلُ بِأَيْدِينَا، وَإِنَّهُ جَاءَ يَوْمًا فَقَرَأَ بِسُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَقَالَ: يَا مُعَاذُ أَفَتَانَ أَنتَ؟ أَفَتَانَ أَنتَ؟ أَقْرَأَ

بِكَذَا، اقْرَأْ بِكَذَا، قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: بِسَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى، فَذَكَرْنَا لَعَمْرُو فَقَالَ: أَرَهُ قَدْ ذَكَرَهُ.

أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى وأحمد وابن ماجه والترمذى وابن حبان والطبرانى والطحاوى والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (ثم يرجع فيؤمنا) وفي رواية للبخارى: ثم يرجع إلى بنى سلمة فيصلها بهم، ولا منافاة بينهما لأن قومه من بنى سلمة وجابر منهم، كما تدل عليه رواية الشافعى عن جابر: ثم يرجع فيصلها بقومه في بنى سلمة. قوله: (وقال مرة: العشاء) أى: قال جابر بن عبد الله في رواية أخرى لهذا الحديث: أخر النبي ﷺ العشاء. وهى المرادة من الصلاة في قوله: أخر النبي ﷺ ليلة الصلاة. قوله: (ثم جاء يوم قومه) أى: في الصلاة التى صلاحها مع النبي ﷺ كما تدل عليه رواية المصنف المتقدمة في "باب إمامة من صلى بقوم وقد صلى تلك الصلاة" وفيها: ثم يأتى قومه فيصلها بهم تلك الصلاة. وفيه رد على من زعم أن الصلاة التى كان يصلها مع قومه غير الصلاة التى كان يصلها مع النبي ﷺ كما تقدم.

قوله: (فقرأ البقرة... إلخ) وفي رواية البخارى: فقرأ بالبقرة، وفي رواية مسلم: فافتتح سورة البقرة فاعتزل رجل من القوم فصلى. واختلف في اسم ذلك الرجل، فقيل: حزم بن أبى كعب، وقيل: حرام بن ملحان، وقيل: سليم، واعتزله محتمل لأن يكون قطع الصلاة واستأنفها وحده، ولأن يكون قطع القدوة فقط ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفرداً، وإلى هذا ذهب الشافعية مستدلين بهذا الحديث، لكن قال النووي: هذا الاستدلال ضعيف، لأنه ليس في الحديث أنه فارقه وبني على صلاحه، بل في رواية مسلم التى فيها أنه انحرف وسلم، دليل على أنه قطع الصلاة

من أصلها ثم أستاذناها. ومنه يؤخذ أن الاحتمال الأول أقرب، ويؤيده ما جاء في رواية البخارى بلفظ: فانصرف الرجل.

قوله: (ف قيل: نافقت... إلخ) وفي رواية مسلم: أنا فقت يا فلان ؟ والمراد: فعلت ما يفعله المنافق من الميل والانحراف عن الجماعة في الصلاة، فقال: ما عملت ذلك نفاقاً وإنما هو للعدو، وفي رواية مسلم: لا والله ما نافقت. قوله: (نحن أصحاب نواضح... إلخ) يعنى أصحاب عمل وليس لنا خدم يقومون بأعمالنا فلا نستطيع تطويل الصلاة، والنواضح جمع ناضح، وهو في الأصل: البعير الذى يستقى عليه الماء ثم استعمل في كل بعير وإن لم يحمل الماء.

قوله: (فقال: يا معاذ أفنان أنت... إلخ) أى: قال رسول الله ﷺ: يا معاذ أفنان أنت ؟ قالها مرتين، وفي رواية البخارى: "قال: فنان فنان فنان، ثلاث مرار" أى: أمنفر الناس عن دينهم وصاد لهم عنه بتطويلك القراءة في الصلاة ؟ والاستفهام فيه للتوبيخ، وروى البيهقي في الشعب بإسناد صحيح عن عمر قال: لا تبغضوا إلى الله عباده، يكون أحدكم إماماً فيطوّل على القوم الصلاة حتى يبغض إليهم ما هم فيه. قوله: (اقرأ بكذا اقرأ بكذا... إلخ) كناية عن سورتين قصيرتين، وفي رواية البخارى: وأمره بسورتين من أوسط المفصل، قال عمرو: لا أحفظهما. وبينهما أبو الزبير بقوله: بسبح اسم ربك الأعلى والليل إذا يغشى. وفي بعض النسخ: قال أبو الزبير: سبح اسم ربك الأعلى... إلخ.

وقوله: "قال أبو الزبير" قائله سفيان بن عيينة لما في صحيح مسلم: قال سفيان: فقلت لعمرو: إن أبا الزبير حدثنا عن جابر أنه قال: اقرأ: والشمس وضحاها، والضحي، والليل إذا يغشى، وسبح اسم ربك الأعلى، وفي رواية للبخارى عن الحميدى عن ابن عيينة زيادة: والسماء ذات البروج، والسماء والطارق. وأخرج

مسلم رواية أبي الزبير عن جابر أيضًا أنه قال: صلى معاذ بن جبل الأنصاري لأصحابه العشاء فطوّل عليهم، فانصرف رجل منا، فأخبر معاذ عنه، فقال: أنه منافق، فلما بلغ ذلك الرجل؛ دخل على رسول الله ﷺ فأخبره ما قال معاذ، فقال له النبي ﷺ: أتريد أن تكون فتانًا يا معاذ ؟ إذا أمت الناس فاقرأ بالشمس وضحاها، وسبح اسم ربك الأعلى، واقرأ باسم ربك، والليل إذا يغشى.

قوله: (فذكرنا لعمره... إلخ) أى: قال سفيان بين عيينة: ذكرنا لعمره بن دينار ما حدث به أبو الزبير عن جابر فقال عمرو: أظن أن جابرًا قد حدث به.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز الاكتفاء في التعزير بالكلام. وعلى مشروعية الإنكار على من يفعل ما فيه تفرق الجماعة. وعلى أنه ينبغي للإمام أن يراعى حال المأمومين في الصلاة، وعلى جواز الصلاة جماعة مرتين، وتقدم بيانه. وعلى صحة اقتداء المفترض بالمتفعل، وتقدم أيضًا بيان ما فيه من المذاهب في "باب إمامة من صلى بقوم وقد صلى تلك الصلاة".

● حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ نَا طَالِبُ بْنُ حَبِيبٍ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جَابِرٍ يُحَدِّثُ عَنْ حَزْمِ بْنِ أَبِي كَعْبٍ أَنَّهُ أَتَى مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ وَهُوَ يُصَلِّي بِقَوْمٍ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ فِي هَذَا الْخَبَرِ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مُعَاذُ لَا تُكُنْ فَتَانًا فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ وَالْمُسَافِرُ.

أخرج الحديث أيضًا: البيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (وهو يصلي بقوم صلاة المغرب) قد صرح في هذه الرواية بأن الصلاة كانت المغرب، وفي رواية الطحاوي وأبي داود الطيالسي: التصريح

بأنها صلاة المغرب أيضاً، ولعله سهو، والظاهر أنها العشاء، كما صرح به في الروايات الصحيحة الكثيرة، ورجحه البيهقي، وعلى تقدير أنها المغرب فلا تنافي بينها وبين الروايات المصرحة بأنها العشاء لاحتمال تعدد الواقعة. ويؤيده الاختلاف في السورة؛ أهي البقرة كما في هذه الرواية ورواية البخاري ومسلم وغيرهما، أم سورة "اقتربت الساعة" كما في رواية أحمد عن بريدة الأسلمي أن معاذ بن جبل صلى بأصحابه صلاة العشاء فقرأ فيها اقتربت الساعة، فقام رجل من قبل أن يفرغ فصلى وذهب، فقال له معاذ قولاً شديداً، فأتى الرجل النبي ﷺ فاعتذر إليه، فقال: إني كنت أعمل في نخل فخفت على الماء. فقال رسول الله ﷺ: صلّ بالشمس وضحاها ونحوها من السور. ويؤيد تعدد القصة أيضاً الاختلاف في عذر الرجل هل هو التطويل في القراءة فقط وهو كان يعمل على ناضحه كما في الرواية السابقة، أو كونه يسقي النخل وخاف عليه كثرة الماء كما في رواية أحمد المتقدمة، أو كونه أراد أن يسقي نخله كما في رواية أحمد عن أنس قال: كان معاذ بن جبل يؤمّ قومه فدخل حرام وهو يريد أن يسقي نخله فدخل المسجد مع القوم فلما رأى معاذاً طَوَّلَ؛ تجوز في صلاته ولحق بنخله يسقيه، فلما قضى معاذ الصلاة، قيل له ذلك، قال: أنه لمنافق؛ أيعجل عن الصلاة من أجل سقي نخله؟ قال: فجاء حرام إلى النبي ﷺ ومعاذ عنده، فقال: يا نبي الله؛ إني أردت أن أسقي نخلي، فدخلت المسجد لأصلي مع القوم، فلما طَوَّلَ تجوزت في صلاتي ولحقت بنخلي أسقيه، فزعم أني منافق، فأقبل النبي ﷺ على معاذ فقال: أفتان أنت؟ أفتان أنت؟ لا تطول بهم، اقرأ بسبح اسم ربك الأعلى، والشمس وضحاها ونحوهما. ويؤيد تعدد القصة أيضاً الاختلاف في اسم ذلك الرجل الذي ترك الجماعة وصلى وحده، هل هو حزم بن أبي كعب كما في رواية المصنف، أو حرام كما في رواية أحمد، أو سليم كما في رواية البزار؟.

واستشكل الجمع بتعدد القصة، بأنه لا يظن بمعاذ رضي الله عنه أن يعود إلى التطويل بعد أن أمره ﷺ بالتخفيف. وأجيب بأن النهي عن التطويل وقع أولاً لما يخشى من تنفير من يدخل في الإسلام، ولما أطمأنت نفوس القوم بالإسلام ظن أن المانع قد زال فقرأ باقتربت الساعة، فكانت تطويلاً عليهم أيضاً.

قوله: (في هذا الخبر) أى المروى عن عمرو بن دينار وهو متعلق بقوله: يحدث. قوله: (قال): أى حزم بن أبي كعب. قوله: (فإنه يصلى وراءك... إلخ) تعليل للنهي المذكور، والكبير: من كان طاعناً في السن، والضعيف: ضد القوى، أعم من أن يكون سقيماً في بدنه كله أو في عضو من أعضائه، وذو الحاجة أى: الضرورة، وجمعها: حاجات. وحاج وحوج بوزن غن، وتجمع على حوائج على غير قياس، وقوله: "والمسافر" من ذكر الخاص بعد العام، لأنه داخل في ذى الحاجة، وذكره بعده للاهتمام به.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ .

أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى والبيهقى والترمذى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا صلى أحدكم للناس... إلخ) أى: إذا صلى إماماً بهم، فاللام فيه بمعنى الباء، فليخفف، أى: في القراءة والأذكار، بحيث لا يخل بأركان الصلاة وسننها وآدابها لأن رسول الله ﷺ قد نهى عن نقرة الغراب، ولحديث المسىء صلاته. وقد جاء بيان التخفيف في صلاته ﷺ بأصحابه كما سيذكره المصنف مفصلاً. قوله: (فإن فيهم الضعيف... إلخ) تعليل للأمر بالتخفيف، وهو منظور فيه للشأن والغالب، قال اليعمرى: الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة،

فينبغي للإمام التخفيف مطلقاً، وهذا كما شرع القصر في صلاة المسافر وعلل بالمشقة، وهو مع ذلك يشرع ولو لم يشق عملاً بالغالب لأنه لا يدرى ما يطرأ عليه، وهنا كذلك، لكن محله إذا كان الإمام يصلي بجماعة غير محصورة، فإذا كان يصلي بجماعة محصورة ويرغبون في التطويل؛ طول بهم. والمراد بالضعيف: ضعيف الخلقة أو من به مرض أو كبير السن، وبالسقيم: من به مرض، وذكر السقيم والكبير بعد الضعيف من ذكر الخاص بعد العام لمزيد الاهتمام.

قوله: (وإذا صلى لنفسه... إلخ) أى إذا صلى منفرداً فليطول ما شاء من التطويل، وفي رواية لمسلم: فليطّل كيف شاء. وفي رواية عبد الرزاق: وإذا قام وحده فليطّل صلاته. وفي مسند السراج: وإذا صلى وحده فليطّل إن شاء. لكن لا ينبغي التطويل حتى يخرج الوقت أو يدخل في وقت الكراهة، وقال بعضهم: يجوز تطويل القراءة ولو إلى خروج الوقت، لكن يعارضه ما تقدم للمصنف في باب: فيمن نام عن الصلاة أو نسيها، من قوله ﷺ: إنما التفريط في اليقظة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى. وإذا تعارضت مصلحة المبالغة في الكمال بالتطويل، ومفسدة إيقاع الصلاة في غير وقتها، كانت مراعاة ترك المفسدة أولى.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على طلب تخفيف الأئمة الصلاة وترك التطويل للعلل المذكورة، مع مراعاة الطمأنينة في أركان الصلاة، ويلحق بها ما في معناها كخشية افتتان أم الصبي عند بكانه كما تقدم، وعلى أن الإنسان إذا صلى منفرداً جاز له أن يطول الأركان ما شاء أن يطول حتى في الاعتدال والجلوس بين السجدين، خلافاً لمن خص التطويل بغير الاعتدال والجلوس بين السجدين.

﴿ باب القراءة في الظهر ﴾

● عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: فِي كُلِّ صَلَاةٍ يُقْرَأُ، فَمَا أَسْمَعَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسْمَعْنَاكُمْ، وَمَا أَخْفَى عَلَيْنَا أَخْفَيْنَا عَلَيْكُمْ .

أخرج الحديث أيضاً: مسلم والبخارى وأحمد والبيهقي وأبو عوانة.

○ معنى الحديث: قوله: (في كل صلاة يقرأ... إلخ) بالبناء للمجهول، وفي نسخة ورواية الأصيلي: نقرأ بالنون، وفي رواية مسلم: في كل صلاة قراءة، وفي رواية له أيضاً: في كل الصلاة يقرأ، فما أسمعنا رسول الله ﷺ أسمعناكم، أى أن الصلاة التي كان يجهر فيها رسول الله ﷺ ويسمعنا القراءة فيها، جهرنا فيها وأسمعناكم القراءة، والتي كان يسر فيها، أسررنا بها وأخفيناها عليكم، والغرض من هذا أن الجهر والسر في الصلاة منقولان عنه ﷺ.

وقد أجمعت الأمة على أن الجهر بالقراءة يكون في ركعتي الصبح والجمعة والأوليين من المغرب والعشاء، وعلى أن الإسرار في الظهر والعصر وثالثة المغرب والآخرين من العشاء، واختلفوا في العيد والاستسقاء: فجمهور الأئمة على أنه يجهر في العيدين، أما الاستسقاء فذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أنه يجهر فيها، وبه قال أبو يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: لا صلاة في الاستسقاء، وإنما فيها دعاء واستغفار. وأما الخسوف والكسوف، فقال جمهور الفقهاء: يُسرُّ في كسوف الشمس ويجهر في خسوف القمر، وقال الطبري: يخير فيهما بين الجهر والسر، وقال ابن المنذر وابن خزيمة وإسحاق: يجهر فيهما، وأما بقية النوافل، فالنهارية: لا جهر فيها، والليلية: يخير فيها بين الجهر والإسرار، والجنائز يسر بها ليلاً ونهاراً، وقيل: يجهر بها ليلاً.

● عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ وَيُسْمِعُنَا الْآيَةَ أحيانًا، وَكَانَ يُطَوِّلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى مِنَ الظُّهْرِ وَيُقَصِّرُ الثَّانِيَةَ وَكَذَلِكَ فِي الصُّبْحِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: لَمْ يَذْكُرْ مُسَدِّدُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ.

أخرج الحديث أيضًا: مسلم والنسائي وابن ماجه والبخارى.

○ معنى الحديث: قوله: (وسورتين) أى: فى كل ركعة سورة، وفى رواية البخارى عن أبى قتادة قال: كان النبى ﷺ يقرأ فى الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة. ويؤخذ منه أن قراءة السورة بتمامها - ولو قصيرة - أفضل من قراءة قدرها من سورة طويلة، ويؤخذ منه أيضًا اختصاص قراءة السورة بالركعتين الأوليين من الصلاة دون الأخيرتين. وبه قال الجمهور، وهو قول الشافعى فى القديم، وقال فى الجديد: تستحب السورة بعد الفاتحة فى الأخيرتين من الرباعية والثالثة من الثلاثية، ونقله أبو حامد وصاحب الحاوى عن الإملاء واختلف فى الأصح من قولى الشافعى فقال أكثر العراقيين: الأصح الاستحباب، ومن صححه أبو حامد والبخاملى وصاحب العدة والمقدسى، وصحح جماعة عدم الاستحباب وبه أفتى الأكثرون. واستدل الشافعى على الاستحباب بما رواه مسلم وأحمد عن أبى سعيد أنه ﷺ كان يقرأ فى صلاة الظهر فى الركعتين الأوليين فى كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفى العصر فى الركعتين الأوليين فى كل ركعة قدر خمس عشرة آية، وفى الأخيرين قدر نصف ذلك. قال: أنه يدل على أنه ﷺ كان يقرأ بزيادة على الفاتحة لأنها ليست إلا سبع آيات.

قوله: (ويسمعنا الآية أحياناً)، وفي رواية البخارى: ونسمع الآية أحياناً، وللنسائي من حديث البراء: كنا نصلّى خلف النبی ﷺ الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات. ويؤخذ منه جواز الجهر بالآية ونحوها من الفاتحة أو السورة في الصلاة السرية شرط في صحتها. قال النووي: والحديث محمول على جواز الجهر في القراءة السرية، سواء أفعّل ذلك عمدًا أم سهوًا، ولا سجود للسهو في ذلك خلافًا لمن زعمه، وهو حجة على من زعم أن الإسرار في الصلاة السرية، وأن الإسرار ليس بشرط لصحة الصلاة بل هو سنة، ويحتمل أن الجهر بالآية كان يحصل بسبق اللسان للاستغراق في التدبر. قال الطيبي: أى: يرفع صوته ببعض الكلمات من الفاتحة والسورة بحيث يسمع؛ حتى يعلم ما يقرأ من السورة، قال ابن الملك: فيقرأ نحوها من السورة في نحوها من الصلاة.

قوله: (وكان يطوّل الركعة الأولى... إلخ) أى: كان ﷺ يفعل ذلك ليدرك الناس الركعة الأولى لما رواه عبد الرزاق عن معمر، وفيه: فظننا أنه يريد بذلك أن يدرك الناس الركعة الأولى، ولاين خزيمة نحوه من رواية أبي خالد عن سفيان عن معمر، وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: إني لأحب أن يطوّل الإمام الركعة الأولى من كل صلاة حتى يكثّر الناس. قيل: الحكمة في تطويل الركعة الأولى أن النشاط فيها أكثر فيكون الخشوع والخضوع فيها كذلك، وخفف في غيرها حذرًا من الملل، والتطويل في الأولى: إما بكثرة القراءة فيها، أو بالمبالغة في الترتيل وإن استوت القراءة فيها.

وإلى استحباب تطويل الأولى عن الثانية في جميع الصلوات: ذهب الثوري والمالكية ومحمد بن الحسن وكثير من الشافعية، ويدل لهم حديث الباب، وما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: لقد كانت صلاة الظهر تقام، فيذهب الذاهب

إلى البقيع فيقضى حاجته ثم يتوضأ، ثم يأتي ورسول الله ﷺ في الركعة الأولى، مما يطولها. أى: من أجل تطويلها.

قال النووي: والقول بتطويل القراءة في الأولى هو الصحيح المختار الموافق لظاهر السنة. وذهبت طائفة إلى أن المستحب التسوية بين الأولين، لأن الركعتين استوتا في القراءة، فتستويان في المقدار، واستدلوا بحديث سعد بن أبي وقاص الآتي، وبحديث أبي سعيد الخدري عند مسلم وأحمد أنه كان ﷺ يقرأ في الظهر في الأولين في كل ركعتين قدر ثلاثين آية. ومن قال بذلك: أبو حنيفة وأبو يوسف، إلا أنهما قالوا بتطويل الأولى عن الثانية في صلاة الفجر إعانة للناس على إدراك الجماعة، فإنه وقت نوم وغفلة.

وأجابوا عن حديث الباب ونحوه، بأن تطويل الركعة الأولى إنما هو لدعاء الاستفتاح والتعوذ، وقد جمع البيهقي بين أحاديث التطويل والتسوية بأن الإمام يطول في الأولى إن كان منتظراً لأحد، وإلا سوى بين الأوليين. وجمع ابن حبان بأن تطويل الأولى إنما كان لأجل الترتيل في قراءتها مع استواء المقروء في الأوليين.

قوله: (لم يذكر مسدد... إلخ) أى: لم يذكر مسدد بن مسرهد في روايته فاتحة الكتاب وسورة بل قال: كان ﷺ يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأوليين ويسمعنا الآية أحياناً... إلخ.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية قراءة سورة بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين من الصلاة، وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في الصلاة السرية، وعلى مشروعية تطويل الركعة الأولى عن الثانية. وقال ابن دقيق العيد: وفيه دليل على جواز الاكتفاء في الإخبار بظاهر الحال دون التوقف على اليقين، لأن الطريق إلى

العلم بقراءة السورة في السرية لا يكون إلا بسماع كلها، وإنما يفيد اليقين ذلك لو كان في الجهرية، وكأنه أخذ من سماع بعضها مع قيام القرينة على قراءة باقيها.

﴿ باب تخفيف الآخرين ﴾

أى: تخفيف القراءة في الركعتين الآخرين من الرباعية.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ لِسَعْدٍ: قَدْ شَكَكَ النَّاسُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الصَّلَاةِ ! قَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَمُدُّ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَأَخْذِفُ فِي الْآخَرَيْنِ، وَلَا أَلُو مَا اقْتَدَيْتُ بِهِ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: ذَاكَ الظَّنُّ بِكَ .

أخرج الحديث أيضًا: البخارى ومسلم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (قال عمر لسعد... إلخ) أى: قال عمر بن الخطاب لسعد بن أبى وقاص رضى الله تعالى عنهما: قد شكك الناس في كل شيء حتى في الصلاة. والناس هم جماعة من أهل الكوفة كما تفيده رواية زائدة عن عبد الملك في صحيح أبى عوانة، وسمى الطبرى منهم الجراح بن سنان وقبيصة، وذكر العسكرى في الأوائل أن منهم الأشعب بن قيس، وهذه الشكوى كانت في أنواع متعددة: منها ما ذكره بعضهم أنهم زعموا أنه كان يلهيه الصيد عن الخروج مع السرايا، ومنها ما ذكره ابن سعد أنهم زعموا أنه حابى في بيع خمس باعه، وأنه صنع على داره بابًا موبًا من خشب، وكان السوق مجاورًا له، فكان يتأذى بأصواقهم فرعموا أنه قال: انقطع التصويت. وقال الزبير بن بكار: رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجدها باطلة.

ويقويه قول عمر في وصيته: فإن لم أعزله من عجز ولا خيانة، وكان عمر رضي الله عنه أمّر سعدًا على قتال الفرس في سنة أربع عشرة ففتح الله تعالى العراق على يديه، ثم اختط الكوفة سنة سبع عشرة، واستمر عليها أميرًا إلى سنة إحدى وعشرين، فوقع له مع أهل الكوفة ما وقع، وروى البخاري عن جابر بن سمرة قال: شكا أهل الكوفة سعدًا إلى عمر فعزله واستعمل عليهم عمارًا فشكوا حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي، فأرسل إليه فقال: يا أبا إسحاق؛ إن هؤلاء يزعمون أنك لا تحسن تصلي، قال: أما أنا والله فإنني كنت أصلي بهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحرمت عنه، أصلي صلاة العشاء فأركد في الأوليين وأخف في الآخرين، قال: ذلك الظن بك يا أبا إسحاق، فأرسل معه رجلًا أو رجلين إلى الكوفة فسأل عنه أهل الكوفة، ولم يدع مسجدًا إلا سأل عنه، ويشنون عليه معروفًا، حتى دخل مسجدًا لبنى عبس فقام رجل منهم يقال له: أسامة بن قتادة، يكنى أبا سعدة، قال: أما إذا نشدتنا؛ فإن سعدًا لا يسير بالسرية، ولا يقسم بالسوية، ولا يعدل في القضية، قال سعد: أما والله لأدعون بثلاث: اللهم إن كان عبدك هذا كاذبًا قام رياء وسمعة فأطل عمره وأطل فقره، وعرضه للفتن، قال: فكان بعد إذا سئل يقول: شيخ كبير مفتون أصابني دعوة سعد، قال عبد الملك: فأنأ رأيت

قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر وإنه ليتعرض للجوارى في الطرق يغمزهن. وزاد مسلم في روايته عن مسعر: فقال "أى سعد": تعلمني الأعراب الصلاة. "وقوله: ما أحرمت، أى لم أدع، وقوله: فأركد في الأوليين. يعنى: أطيل القراءة فيهما". وفيه دلالة على أن الذين شكوه كانوا جهالًا، لأن الأعراب سكان البوادي والجهالة فيهم غالبية، وكأنهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات، فأنكروا على سعد التفرقة. قوله: (أما أنا فأمد في الأوليين وأحذف في الآخرين) أما بالتشديد للتقسيم والتقسيم محذوف، والتقدير: أما هم فقالوا ما قالوا، وأما أنا فأمد: أى أطول

القراءة في الركعتين الأوليين وأقصرها في الآخرين، وليس المراد أنه كان يترك القراءة فيهما كما تفيده رواية البخارى المذكورة.

قوله: (ولا آلو ما اقتديت به... إلخ) أى: ما قصرت في صلاحى بهم، فإن اقتديت بصلاة رسول الله ﷺ، قالوا: بمدّ الهمة وضم اللام من ألا يآلو، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُوكُمْ خَبَلًا﴾ آل عمران/ ١١٨. أى: لا يقصرون في إفسادكم، فعبر بالمضارع بدلاً عن الماضى استحضاراً للصورة الماضية. قوله: (قال: ذاك الظن بك) أى: هذا الذى تقوله هو الذى نظنه بك.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: حَزَرْنَا قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ قَدْرَ ثَلَاثِينَ آيَةً قَدَرِ الْمَنْزِيلِ السَّجْدَةِ، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْآخِرَتَيْنِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْأُولَيَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى قَدْرِ الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ وَحَزَرْنَا قِيَامَهُ فِي الْآخِرَتَيْنِ مِنَ الْعَصْرِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ.

أخرج الحديث أيضاً: أحمد ومسلم والنسائي والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (حزرنّا قيام رسول الله ﷺ... إلخ) بتقديم الزاى على الراء، أى: قَدَرْنَا قيامه للقراءة في صلاة الظهر والعصر. وفي رواية مسلم: كنا نحزر قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر. وقوله: (قدر ثلاثين)، أى: مقدار قراءة ثلاثين آية في كل ركعة، ففي رواية مسلم: كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وقوله: (قدر الم تنزيل السجدة) بالجاء بدل من ثلاثين، وبالنصب بدل من قدر الأولى، و الم تنزيل مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة للحكاية والسجدة بدل منه.

قوله: (وحزرنّا قيامه في الآخرين... إلخ) أى: قدّرنا قيامه ﷺ في الركعتين الآخرين من الظهر والأولين من العصر، فكان على قدر النصف من قراءته في الركعتين الأولين من الظهر، يعنى قدر خمس عشرة آية.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على استحباب تطويل القراءة في الأولين من الظهر، وعلى أنه ﷺ كان يقرأ في الآخرين منه زيادة على الفاتحة، لأنها سبع آيات، وكان يقف في كل واحدة منهما قدر خمس عشرة آية، فهو حجة لما ذهب إليه الشافعي في الجديد كما تقدم. وعلى استحباب التخفيف في صلاة العصر، وجعلها على النصف من صلاة الظهر، ولعل الحكمة في إطالة الظهر أنها وقت غفلة بالنوم في القائلة، فطولت ليدركها المتأخر بخلاف العصر فإنها تفعل في وقت تعب أهل الأعمال فخففت لذلك.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ، وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ، وَتَحْوِهِمَا مِنَ السُّورِ.

أخرج الحديث أيضاً: النسائي والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يقرأ في الظهر والعصر بالسما والطارق... إلخ) أى: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين الأولين من هاتين الصلاتين بالسما ذات البروج، والسما والطارق، ففي العبارة تقدم وتأخير، أو أن الواو لا تقتضى ترتيباً كما يؤيده ما في رواية الترمذى: كان يقرأ في الظهر والعصر بالسما ذات البروج والسما والطارق وشبههما. وذات البروج أى صاحبة الطرق والمنازل التى تسير فيها الكواكب السبعة، وسميت بروجاً لظهورها، لأن البرج في الأصل: الأمر الظاهر، مأخوذ من التبرج، ثم صار حقيقة عرفة للقصر العالى لظهوره، وقيل البرج: منزلة القمر، وقيل: الكوكب العظيم، والطارق أصله: كل آت ليلاً،

ومنه النجم لطلوعه ليلاً، ثم توسع فيه فسمى به كل ما ظهر بالليل كأننا ما كان، ثم توسع فيه فسمى به كل ما ظهر مطلقاً ليلاً أو نهاراً، مأخوذ من الطرق وهو الدق، وسمى به الآتي ليلاً لاحتياجه إلى طرق الباب غالباً.

﴿ باب قدر القراءة في المغرب ﴾

● عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ وَالْمُرْسَلَاتِ عَرَفًا فَقَالَتْ: يَا بُنَيَّ لَقَدْ ذَكَرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةِ، أَنَهَا لِأَخِيرِ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ.

أخرج الحديث أيضاً: مالك وأحمد والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (سمعتة) أى: سمعت ابن عباس، وفيه التفات، وكان السياق أن يقول: سَمِعْتَنِي. قوله: (وهو يقرأ والمرسلات عرفاً) أى: السورة بتمامها، والمرسلات: الرياح عرفاً حال كونها مشابة لعرف الفرس، من حيث تتابعها وتلاحقها، والعرف بضم العين المهملة في الأصل: شعر عنق الفرس. قوله: (لقد ذكرتني... إلخ) أى: والله لقد ذكرتني بقراءتك هذه السورة قراءة رسول الله ﷺ، إياها فاللام فيه موطئة للقسم ومفعول (ذكر) الثاني محذوف، وفي بعض النسخ: لقد ذكرتني قراءتك... إلخ. قوله: (أنها لآخر ما سمعت... إلخ) بيان لما تذكرته بقراءة ابن عباس.

وظاهره أن صلاة المغرب كان آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ، وروى البخاري عن عائشة أن آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ هي الظهر. ولا منافاة بينهما

لأن عائشة أخبرت عن آخر صلاة صلاها في المسجد، وأم الفضل أخبرت عن آخر صلاة صلاها في بيته، كما صرح به في رواية النسائي عن أم الفضل قالت: صلى بنا رسول الله ﷺ في بيته المغرب فقرأ المرسلات، وما صلى بعدها صلاة حتى قبض. ولا يعكر عليه ما رواه الترمذى عن ابن عباس عن أمه أم الفضل قالت: خرج إلينا رسول الله ﷺ وهو عاصب رأسه في مرضه، فصلى المغرب فقرأ بالمرسلات، فما صلاها بعد حتى لقي الله ﷻ. لإمكان حمل قولها: "خرج إلينا" على خروجه من المكان الذى كان راقداً فيه إلى من كان حاضراً في البيت ليصلى بهم.

● عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِالطُّورِ فِي الْمَغْرِبِ.

أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومسلم والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (يقرأ بالطور في المغرب) أى: سورة الطور، فالباء زائدة، وقيل: بمعنى (من) على حد قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ الإنسان/٦. وظاهره أنه ﷺ قرأ بعض السورة في الركعة الأولى والبعض الآخر في الثانية، كما قرأ الأعراف فيهما، ويحتمل أنه قرأ السورة كلها في كل ركعة كما سيأتى في باب الرجل يعيد سورة واحدة في الركعتين.

وقال الطحاوى وابن الجوزى: يجوز أن يراد بقوله: يقرأ بالطور، أى: ببعضها، وذلك جائز في اللغة، يقال: فلان يقرأ القرآن إذا قرأ بعضه. لكن هذا خلاف الظاهر، وقد ورد ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها، فعند البخارى في التفسير: سمعته يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ الطور/٣٥. الآيات ... إلى قوله ﴿المسيطرون﴾ كاد قلبي يطير.

وقال الطحاوى أيضاً: أنه لا دلالة في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة في المغرب؛ لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة. ثم استدلل لذلك بما رواه هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ: سمعته يقرأ: ﴿إِنْ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾ الطور/٧. قال: فأخبر أن الذى سمعه من هذه السورة هو هذه الآية خاصة. وليس في السياق ما يقتضى قوله: خاصة، وحديث البخارى المتقدم يردّه.

وفي رواية للبخارى من طريق محمد بن عمرو عن الزهري والطبراني من رواية أسامة بن زيد أنه سمعه يقرأ: ﴿وَالطُّورِ ۝ وَكِتَابٍ مُّسْتَوٍ﴾ الطور/١-٢. ومثله لابن سعد، وزاد في رواية أخرى: فاستمعت قراءته حتى خرجت من المسجد. وأيضاً لو اقتصر على قراءة تلك الآية - كما زعم - لما كان لإنكار زيد بن ثابت على مروان في الحديث الآتى معنى، لأن الآية أقصر من قصار المفصل ونحوه ما روى ابن خزيمة: أن زيداً قال لمروان: إنك تحفف القراءة في الركعتين من المغرب، فوالله لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ فيهما بسورة الأعراف في الركعتين جميعاً.

● عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِطَوْلِي الطُّوْلَيْنِ؟ قَالَ: قُلْتُ: مَا طَوْلِي الطُّوْلَيْنِ؟ قَالَ: الْأَعْرَافُ وَالْأُخْرَى الْأَنْعَامُ. قَالَ: وَسَأَلْتُ أَنَا ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ فَقَالَ لِي مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ: الْمَائِدَةُ وَالْأَعْرَافُ. أخرج الحديث أيضاً: البخارى والطبراني والبيهقى والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (ما لك تقرأ في المغرب بقصار المفصل) وفي رواية البخارى: مالك تقرأ في المغرب بقصار، وفي رواية النسائي: بقصار السور، وفي رواية له: أتقرأ في المغرب بقل هو الله أحد، وإنا أعطيناك الكوثر؟ ولعل مروان كان يداوم

على القراءة من قصار المفصل حتى أنكر عليه زيد بن ثابت، وإلا فمجرد قراءته مرة أو مرتين لا يترتب عليه الإنكار، إذ لا تخفى على هذا الصحابي الجليل قراءته ﷺ في المغرب بقصار المفصل، والمفصل: السبع السابع من آخر القرآن، سمى بذلك لكثرة فصوله، وهو على ثلاثة أقسام: طوال وأوساط وقصار.

وقد اختلف العلماء في تحديد ذلك، فعند الحنفية: طواله من الحجرات إلى آخر البروج، وأوساطه من البروج إلى آخر لم يكن، وقصاره إلى آخر القرآن. وعند المالكية: طواله من الحجرات إلى والنازعات، وأوسطه: من عبس إلى والليل، وقصاره: من والضحي إلى آخر القرآن. وعند المالكية: طواله من الحجرات إلى والنازعات، وأوسطه من عبس إلى والليل، وقصاره: من والضحي إلى آخر القرآن. وعند الشافعية: طواله من الحجرات إلى سورة عم يتساءلون، وأوساطه: إلى الضحي، وقصاره: إلى الآخر، وعند الحنابلة: طواله من ق إلى عم، وأوساطه إلى الضحي، إلى آخر القرآن. وقيل: طواله: من الصافات، وقيل: من الجاثية، وهذا مستغرب، وقيل: من القتال، وقيل من الفتح، وقيل غير ذلك.

قوله: (وقد رأيت رسول الله ﷺ... إلخ) وفي رواية البخاري: وقد سمعت رسول الله ﷺ. واستدل به ابن المنير على أن قراءته بالطوال كانت نادراً، قال: لأنه لو لم يكن كذلك لقال: كان يفعل، ليشعر بأن عاداته كانت كذلك. قال في الفتح: وغفل عما في رواية البيهقي من طريق أبي عاصم بلفظ: لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ بطولي الطولين. ومثله في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عند الإسماعيلي. قوله: (بطولي الطولين) أي أطول السورتين الطويلتين، وطولي: بضم الطاء على وزن فعلی، تأنيث أطول. قوله: (قال: قلت: ... إلخ) أي: قال عبد الله بن أبي مليكة لعروة: ما طولي الطولين؟ فقال عروة: طولي الطولين: الأعراف، وفي رواية النسائي: قلت: يا أبا عبد

الله ما أطول الطولين؟ قال: الأعراف. وأبو عبد الله كنية عروة. وفي رواية البيهقي قال: فقلت لعروة، وفي رواية الإسماعيلي: قال ابن أبي مليكة: ما طولى الطولين؟ والثانية من الطولين: الأنعام.

قال الحافظ: وهو المحفوظ، قال ابن المنير: تسمية الأعراف والأنعام بالطولين؛ إنما هو لعرف فيهما، لا أنهما أطول من غيرهما. وقيل: ثانية الطولين: المائدة كما ذكره ابن أبي مليكة، وقيل: يونس. وفي هذا كله دلالة على أن النبي ﷺ كان يقرأ في المغرب بالسور الطوال، كالأعراف، وروى أيضاً أنه قرأ فيها بقصار المفصل، كما سيذكره المصنف، وروى أحمد والنسائي عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة أنه قال: ما رأيت رجلاً أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان؛ لإمام كان بالمدينة، قال سليمان: فصليت خلفه، فكان يطيل الأولين من الظهر ويخفف الآخرين، ويخفف العصر، ويقرأ في الأولين من المغرب بقصار المفصل، ويقرأ في الأولين من العشاء من وسط المفصل، ويقرأ في الغداة بطوال المفصل. وروى الطحاوي عن أبي هريرة أيضاً قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بقصار المفصل، وروى أيضاً عن زرارة بن أوفى قال: أقرأني أبو موسى كتاب عمر إليه: أقرأ في المغرب بقصار المفصل. فقد عرفت أنه ﷺ كان يقرأ في المغرب بالسور الطوال وطوال المفصل وقصاره.

قال الحافظ: وطريق الجمع بين هذه الأحاديث أنه ﷺ كان أحياناً يطيل القراءة في المغرب إما لبيان الجواز، وإما لعلمه بعدم المشقة على المأمومين، وليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه، وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبة على القراءة بقصار المفصل، ولو كان مروان يعلم أن النبي ﷺ واظب على ذلك لا حتج به على زيد، لكن لم يرد زيد منه

فيما يظهر المواظبة على القراءة بالطوال، وإنما أراد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من النبي ﷺ.

إذا علمت هذا؛ عرفت أن القول بأنه لا دلالة في شيء من الأحاديث على تطويل القراءة في المغرب لا وجه له. قال في سبل السلام: وقد ورد أنه ﷺ قرأ في المغرب بـ (المص) وأنه قرأ فيها بالصفات، وأنه قرأ فيها بحم الدخان، وأنه قرأ فيها بسبح اسم ربك الأعلى، وأنه قرأ فيها بالتين والزيتون، وأنه قرأ فيها بالمعوذتين، وأنه قرأ فيها بالمرسلات، وأنه كان يقرأ فيها بقصار المفصل، وكلها أحاديث صحيحة، وأما مداومة في المغرب على قصار المفصل؛ فإنما هو من فعل مروان بن الحكم، وقد أنكر عليه زيد بن ثابت.

فالحق أن القراءة في المغرب بطوال المفصل وقصاره وسائر السور سنة، والاقصرار على نوع من ذلك مع اعتقاد أنه السنة دون غيره مخالف لهديه ﷺ.

﴿ باب من رأى التخفيف فيها ﴾

أى: في بيان أدلة من رأى التخفيف في القراءة في صلاة المغرب.

● حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ نَا حَمَّادُ أُنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ يَنْحُو مَا تَقْرَأُونَ: وَالْعَادِيَاتِ وَنَحْوَهَا مِنَ السُّورِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مَنسُوخٌ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا أَصَحُّ.

○ معنى الحديث: قوله: (والعاديات ونحوها) هو بيان لنحو ما يقرأون، أى أن عروة راوى الحديث السابق كان يقرأ في المغرب بقصار المفصل. قوله: (وهذا يدل

على أن ذاك منسوخ) أى أن قراءة عروة في المغرب بقصار المفضل يدل على أن ذاك - أى قراءة الطوال في المغرب - منسوخ.

قال الحافظ في الفتح: وفي حديث أم الفضل إشعار بأنه ﷺ كان يقرأ في الصحة بأطول من المرسلات، لكونه كان في حال شدة مرضه - وهو مظنة التخفيف - وهو يرد على أبي داود ادعاء نسخ التطويل، لأنه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصار، قال: وهذا يدل على نسخ حديث زيد، ولم يبين وجه الدلالة، وكأنه لما رأى عروة راوى الحديث السابق عمل بخلافه، حملة على أنه اطلع على ناسخه. ولا يخفى بُعد هذا الحمل، وكيف تصح دعوى النسخ وأم الفضل تقول: إن المغرب آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ وقرأ فيها بالمرسلات.

فالحق أنه لا نسخ في المسألة، ولو سلم القول بالنسخ فيها لكان حديث أم الفضل ناسخاً للقراءة بقصار المفضل لا العكس. وقد علمت بسط الكلام في القراءة في صلاة المغرب في الباب السابق.

قوله: (قال أبو داود: هذا أصح) هكذا في أكثر النسخ، وفي بعضها إسقاطها.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ قَالَ: مَا مِنَ الْمُفْصَلِ سُورَةٍ صَغِيرَةٍ وَلَا كَبِيرَةٍ إِلَّا وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمُ النَّاسِ بِهَا فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ.

أخرج الحديث أيضاً: مالك.

○ معنى الحديث: قوله: (ما من المفضل) أى: ما من سورة من سور المفضل.
قوله: (في الصلاة المكتوبة) أى: المفروضة جهرية أو سرية، فإنه ﷺ كان يسمعهم الآية أحياناً من الصلاة السرية كما تقدم.

وفي هذا دلالة على أنه ﷺ كان يخفف القراءة في الصلاة المكتوبة حيث يؤم الناس، بخلاف صلاته وحده فإنه كان يطيل القراءة ولا سيما في صلاة الليل.

● عَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِي أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ ابْنِ مَسْعُودٍ الْمَغْرِبَ فَقَرَأَ بِقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ .

معنى الأثر: قوله: (فقرأ بقل هو الله أحد) وفي نسخة: فقرأ: قل هو الله أحد.
أى: قرأ عبد الله بن مسعود في صلاة المغرب سورة: قل هو الله أحد. وما كان يفعل ذلك إلا لعلمه بأنه ﷺ كان يفعله، وروى ابن حبان أنه ﷺ كان يقرأ في صلاة المغرب ليلة الجمعة بـ: قل يا أيها الكافرون و قل هو الله أحد.

﴿ باب الرجل يعيد سورة واحدة في الركعتين ﴾

أى: في بيان أنه يجوز للرجل أن يقرأ سورة في الركعة الأولى ثم يقرأها في الثانية أم لا ؟ فهو على تقدير الاستفهام.

● عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا مِنْ جُهَيْنَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ: إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كُلْتَيْهِمَا، فَلَا أَدْرَى أَلَسَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْ قَرَأَ ذَلِكَ عَمْدًا .

○ معنى الحديث: قوله: (أن رجلاً من جهينة أخبره) الضمير البارز المنصوب عائد إلى معاذ والمستتر مرفوع عائد على الرجل، ولا يضر الجهل به، لأنه صحابي، والصحابة كلهم عدول. قوله: (إذا زلزلت الأرض) أى: سورة إذا زلزلت الأرض، أى: تحركت واضطربت لقيام الساعة، وتكون عند النفخة الأولى كما يشهد له قوله تعالى: ﴿إِنْ زُلْزِلَتِ السَّاعَةُ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ الحج/١. وقيل: تكون الزلزلة عن النفخة الثانية كما يؤيده قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ الزلزلة/٤. قوله: (كليهما) تأكيد، وأتى به لدفع توهم أنه قرأ بعض السورة في الأولى والبعض الآخر في الثانية. قوله: فلا أدري أنسى رسول الله ﷺ... إلخ) تردد الصحابي في إعادته ﷺ السورة، هل كان ناسياً لكون المعتاد من قراءته أنه كان يقرأ في الركعة الثانية غير ما قرأ به في الأولى، فلا يكون مشروعاً، أو فعله عمداً لبيان الجواز، فتكون الإعادة مترددة بين المشروعية وعدمها. وإذا دار الأمر بين أن يكون مشروعاً أو غير مشروع، فحمل فعله ﷺ على المشروعية أولى، لأن الأصل في أفعاله التشريع، والنسيان على خلاف الأصل، وجوز الصحابي النسيان على النبي ﷺ لقوله ﷺ فيما سيأتي للمصنف في أبواب سجود السهو: إنما أنا بشر أنسى كما تنسون. لكن محل النسيان فيما لم يكن طريقه البلاغ، وإذا نسى فلا يقر عليه. بل لا بد أن يتذكره.

وفي الحديث دلالة على جواز تكرار السورة في الركعتين. وإلى ذلك ذهب الحنابلة بلا كراهة، وهو مشهور مذهب الحنفية. وذهب المالكية وبعض الحنفية إلى كراهته، والحديث عندهم محمول على بيان الجواز. وظاهر كلام الشافعية أنه خلاف الأولى.

قال في النيل: وليس في الحديث مطعن بل رجاله رجال الصحيح، وجهالة الصحابي لا تضر عند الجمهور، وهو الحق.

﴿ باب القراءة في الفجر ﴾

أى: في صلاة الصبح.

● عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ قَالَ: كَأَنِّي أَسْمَعُ صَوْتَ النَّبِيِّ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنُسِ﴾ ﴿الْجَوَارِي الْكُنُسِ﴾.

أخرج الحديث أيضاً: ابن ماجه ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (كأنى أسمع صوت النبى ﷺ) المراد: أنه متحقق لما رواه، وكأنه لاستحضاره له يسمع قراءته وقت ذكره للحديث. قوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنُسِ﴾ ﴿الْجَوَارِي الْكُنُسِ﴾ أراد: أنه كان يقرأ في صلاة الصبح: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ التكوير/ ١. و(لا) في قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخُنُسِ﴾ التكوير/ ١٥. زائدة لتأكيد القسم، أو نافية ومنفيها محذوف تقديره: فلا يصح قول المشركين في القرآن أنه سحر وأساطير الأولين، وقولهم فيك يا محمد مجنون. (وأقسم... إلخ) جملة مستأنفة أتت بها تسلياً له ﷺ، والخُنُس جمع خانس وهى فى الأصل الكواكب كلها، وقيل: الكواكب السيارة دون الثابتة، والمراد بها فى الآية الكواكب الخمسة: زحل والمشتري والمريخ والزهرة وعطارد، وكانت المرادة هنا لأنها التى تستقبل الشمس، فتخس بالنهار وتظهر بالليل، ووصفت بالخنس لأنها تخنس أى ترجع فى مجراها وراءها، فبينما ترى النجم فى آخر البرج إذ كَرَّ راجعاً إلى أوله، ووصفت أيضاً بالكنس لأنها تكنس، أى: تختفى فى المواضع التى تدخل فيها كما تختفى الظباء فى كناسها أى محل اختفائها. وأقسم الله تعالى بهذه النجوم وما شاكلها إظهاراً لعظمة قدرته وانفراده بالألوهية، فله تعالى أن يقسم بما شاء، على ما شاء بخلاف المخلوقين

فلا يجوز لهم الحلف إلا بالله أو بصفة من صفاته، أو يقال أنه تقدير مضاف، أى: فلا أقسم برب الخنس.

وفى الحديث دلالة على أنه ﷺ قرأ فى صلاة الصبح: إذا الشمس كورت، وهى من طوال المفصل عند بعضهم، وكان رسول الله ﷺ يطيل القراءة فيها غالباً، ربما قرأ فيها من قصار المفصل فقد روى مسلم والنسائى عن أبى برزة أن رسول الله ﷺ كان يقرأ فى الغداة من الستين إلى المائة آية. وروى مسلم من طريق شعبة عن زياد بن علاقة عن عمه أنه ﷺ صلى الصبح، فقرأ فى أول ركعة: ﴿وَالْتَّخْلُ بِأَسْقَاتِ لَهَا طَلْعُ نُضِيدٍ﴾ ق/١٠، وربما قال: (ق). وروى النسائى من طريق عمرة عن أم هشام بنت حارثة بن النعمان قالت: ما أخذت ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ ق/١. إلا من وراء رسول الله، كان يصلى بها فى الصبح وقد جاء أنه ﷺ قرأ فى الصبح من قصار المفصل، فقد روى النسائى من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عقبة بن عامر أنه سأل النبى ﷺ عن المعوذتين، قال عقبة: فأما بهما رسول الله ﷺ فى صلاة الفجر. وروى ابن حبان قال: قرأ النبى ﷺ فى صلاة الصبح: قل أعوذ برب الفلق، وقل أعوذ برب الناس. وتقدم أنه قرأ فيها: إذا زلزلت، وورد أيضاً أنه قرأ فيها من غير المفصل، فقد روى النسائى من طريق عبد الملك بن عمير عن شبيب أبى روح عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: أنه ﷺ صلى الصبح فقرأ الروم فالتبس عليه، فلما صلى قال: ما بال أقوام يصلون معنا ولا يحسنون الطهور، وإنما يلبس علينا القرآن أولئك. وتقدم للمصنف أنه ﷺ قرأ فيها سورة المؤمنين. وروى مالك فى الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه أن أباً بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة البقرة فى الركعتين كليهما، وروى أيضاً عن هشام عن أبيه أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول:

صلينا وراء عمر بن الخطاب فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة، فقلت: والله إذا لقد كان يقوم حين يطلع الفجر.

وروى عن القاسم بن محمد أن الفرافصة بن عمر الحنفي قال: ما أخذت سورة يوسف إلا من قراءة عثمان بن عفان إياها في الصبح من كثرة ما كان يرددها لنا. وسيأتي أنه ﷺ كان يقرأ في صبح الجمعة أَلَمْ تنزيل السجدة، فعلم مما ذكر أن الصبح يقرأ فيها بالسور الطوال، وبطوال المفصل وقصاره وأواسطه.

﴿ باب من ترك القراءة في صلاته ﴾

أى: في بيان فساد صلاة من ترك القراءة فيها.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَمَرْنَا أَنْ نَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَمَا تَيْسَّرَ.

○ معنى الحديث: قوله: (أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب) أى: أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب في الصلاة، ففيه دلالة على وجوب قراءة الفاتحة فيها. قوله: (وما تيسر) أى: وأمرنا أن نقرأ ما تيسر من القرآن، يعنى بعد الفاتحة، وذلك في صلاة الصبح وفي الأوليين من بقية الصلوات، وأما الأخيرتان من الرباعية وثالثة المغرب فيقتصر فيها على أم القرآن عند الجمهور. وعند الشافعى: يقرأ في المذكورات بما تيسر من القرآن بعد الفاتحة كما تقدم.

والأمر بقراءة ما تيسر من القرآن بعد الفاتحة محمول على السنية عند الجمهور لما سيأتي من قوله ﷺ: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. فظاهره الاكتفاء بها، ونفى صحة صلاة من لم يقرأ بها دون غيرها، ولما تقدم في باب القراءة في الظهر عن البخارى عن عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول: في كل صلاة يقرأ فما أسمعنا رسول

الله ﷺ اسمعناكم، وما أخفى عنا أخفينا عنكم، وإن لم ترد على أم القرآن أجزأت، وإن زدت فهو خير.

وذهب إلى إيجاب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبد الله وعثمان بن أبي العاص والهادي والقاسم والمزيد بالله والحنفية، وبعض أصحاب مالك، وقدّر الهادي ما زاد على الفاتحة بثلاث آيات، وقدّره المزيد بالله بآية طويلة، لكن لا دليل على هذا التقدير، لأن القرآن يصدق على الآية القصيرة وعلى ما زاد عليها.

● عن أبي هريرة قال: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْرُجْ فَتَادِ فِي الْمَدِينَةِ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقُرْآنٍ وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ .
أخرج الحديث أيضاً: الطبراني.

○ معنى الحديث: قوله: (لا صلاة إلا بقرآن) أى: لا تصح صلاة إلا بقراءة شيء من القرآن، فلا يجزئ عن القرآن غيره من الأذكار، إلا إذا كان الشخص غير مستطيع قراءة شيء منه فيجزئه ذلك، لما في رواية النسائي والدارقطني أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إني لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن، فعلمني ما يجزئني في صلاتي، فقال: قل: سبحان الله والحمد لله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله. ولما سيأتى للمصنف في بعض روايات حديث المسيء صلاته، وفيها: فإن كان معك قرآن فاقرأ به، وإلا فاحمد الله وهللله وكبره.

قوله: (ولو بفاتحة الكتاب) أى: فهي أقل ما يجزئ من القراءة في الصلاة. قوله: (فما زاد) أى: عليها فهو خير كما تفيده الرواية السابقة، وعلى هذا فالصلي له أن يقرأ الفاتحة وغيرها ولا تتعين عليه. وإلى هذا ذهب الحنفية، مستدلين بهذا الحديث. وأجاب الجمهور عنه بأنه ضعيف لأن فيه جعفر بن ميمون وفيه مقال، ولأنه معارض بالأحاديث الصحيحة الآتية، وعلى تقدير صحته. فقولوه: ولو بفاتحة الكتاب - بيان

لأقل ما يجزئ لأنه غاية للتعميم، بقريئة رواية أبي هريرة الآتية بعد، فهو نظير قوله: صم ولو ثلاثة أيام من الشهر، فإن معناه: أكثر من الصوم فإن نقصت فلا تنقص عن ثلاثة أيام.

● حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زَهْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأَ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، فَهِيَ خِدَاجٌ، غَيْرُ تَمَامٍ. قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِنِّي أَكُونُ أَحْيَانًا وَرَاءَ الْإِمَامِ، قَالَ: فَغَمَزَ ذِرَاعِي وَقَالَ: اقْرَأْ بِهَا يَا فَارِسِي فِي نَفْسِكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ؛ فَنَصَفْتُهَا لِي، وَنَصَفْتُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اقْرَأُوا، يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: أَحْمَدُنِي عَبْدِي. يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: أَثْنَى عَلَى عَبْدِي. يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: مَجَّدَنِي عَبْدِي، وَهَذِهِ آيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي. يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فَهَذِهِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، يَقُولُ الْعَبْدُ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ.

أخرج الحديث أيضًا: مالك وأحمد ومسلم والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (من صلى صلاة) عامّ يشمل الفرض والنفل كما تؤيده رواية الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى صلاة مكتوبة أو تطوعاً فليقرأ فيها بأم الكتاب ... الحديث.

قوله: (لم يقرأ فيها بأم القرآن) أى: الفاتحة، وسميت بأم القرآن لاشتغالها على مقاصده من الثناء على الله تعالى بما هو أهله، والتعبد بالأمر والنهي والوعيد والوعيد، ولاشتغالها على أحوال المعاش والمعاد، وعلى مدح المهتدين وذم ضدهم وغير ذلك. قوله: (فهى خداج ... إلخ) أى ذات خداج، أو هو وصف بالمصدر للمبالغة، والتكرار فيه للتأكيد، والخداج: النقصان كما قال الخليل والأصمعي والسجستاني وغيرهم، يقال: خدجت الناقة: إذا ألفت ولدها قبل أوان النتاج وإن كان تام الخلقة، وأخدجته: إذا ولدته ناقصاً وإن كان لتمام الولادة، وخدج الصلاة: نقصها، وقال السرقسطي: أخدج الرجل صلاحه إخداجاً إذا نقصها، ومعناه أتى بها غير كاملة. قوله: (غير تمام) أى: غير كاملة أجزاؤها، هو من كلامه ﷺ ذكره بيانا للخداج أو تأكيداً له، ويحتمل أنه كلام الراوى مدرج في الحديث.

وفي هذا حجة للجمهور القائلين بفرضية قراءة الفاتحة في الصلاة. وما قيل من أن النقص لا يستلزم البطلان محله ما لم تقم قرينة على أن المراد به النقصان المؤدى إلى البطلان كما هنا، فقد تقدم عن الدارقطني بإسناد صحيح: لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب. قال الباجي: قوله ﷺ: من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهى خداج، يعنى ناقصة عما يجب فيها، وكذلك قال عيسى بن دينار، وابن نافع إن الخداج: الناقص الذى لا يتم، وذلك يقتضى أن لا تكون مجزئة. وقد تعلق بعض من تكلم في ذلك بهذا اللفظ وجعله دليلاً على الإجزاء، لأنه سماها صلاة ووصفها بالنقصان، وذلك يقتضى أن يثبت لها حكم الصلاة وإن نقصت فضيلتها أو صفة من

صفاتها لا تخرج بعدمها عن كونها صلاة. وليس هذا بصحيح؛ لأن اسم الصلاة ينطلق على الجزئ منها وغير الجزئ، يقال: صلاة فاسدة وصلاة غير مجزئة، كما يقال: صلاة صحيحة وصلاة مجزئة، وإطلاق اسم النقصان عليها يقتضى نقصان أجزائها، والصلاة لا تبعض، فإذا بطل بعضها بطل جميعها، ولا يجوز أن يطلق اسم النقصان على عدم الفضيلة لمن كملت أجزاؤه. وقال ابن عبد البر: زعم من لم يوجب قراءة الفاتحة في الصلاة أن قوله (خداج) يدل على جوازها، لأن الصلاة الناقصة جائزة، وهذا تحكّم فاسد لأن الناقص لم يتم، ومن خرج من صلاته قبل أن يتمها فعليها إعادتها تامة. كما أمر، ومن ادعى أنها تجوز مع إقراره بنقصها فعليها الدليل.

قوله: (قال) أى: أبو السائب. قوله: (إني أكون أحياناً وراء الإمام... إلخ) أى: أقرأ أم لا، فغمز ذراعى، وغمزه تنبيهاً له وحشاً على جمع ذهنه ليفهم مراده وجوابه. قوله: (اقرأ بها يا فارسي) وفي نسخة: اقرأ بها في نفسك يا فارسي، يعنى: اقرأ بأمر الكتاب سراً. وفيه حجة لما ذهب إليه الشافعي من أن المأموم يقرأ الفاتحة خلف الإمام مطلقاً سرية كانت الصلاة أم جهرية، وسيأتى تحقيق المقام بعد. قوله: (فإني سمعت رسول الله ﷺ... إلخ) احتجاج من أبي هريرة على ما قاله من القراءة سراً، وأنه لا يترك قراءة الفاتحة من كان وراء الإمام لما أخبر به ﷺ من فضيلة القراءة بأمر القرآن. قوله: (قسمت الصلاة... إلخ) المراد بها الفاتحة كما يدل عليه تمام الحديث، وسميت صلاة لأن الصلاة لا تصح إلا بها، ففيه إطلاق اسم الكل على الجزء، ونظيره قوله ﷺ: الحج عرفة، والمراد: قسمتها من جهة المعنى لا اللفظ، لأن نصف الدعاء يزيد على نصف الثناء، ونصفها الأول: تحميد الله تعالى وتمجيد له وثناء عليه، ونصفها الثاني سؤال وتضرع وافتقار. ويحتمل أن تكون القسمة باعتبار اللفظ لأنها سبع آيات: ثلاث ثناء، وثلاث دعاء، والآية المتوسطة نصفها ثناء ونصفها دعاء.

قوله: (فنصفها لى) أى: خاص بى، وهو الثلاث الآيات الأول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الفاتحة/١: ٣، قوله: (ونصفها لعبدى) أى: خاص به، وهو من ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ الفاتحة/٦. قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ الفاتحة/٥. بين الله وبين العبد كما صرح به الحديث. وإضافة العبد إلى ربه لتحقيقه بصفات العبودية وقيامه بحق الربوبية، وشهوده لآثارها وأسرارها فى صلاته التى هى معراج الأرواح وروح الأشباح وغرس تجليات الأسرار التى يتخلل بها الأحرار عن الأغيار، ولما كان وصف العبودية غاية الكمال، إذ به ينصرف الإنسان من الخلق إلى الحق، وصف الله تعالى به نبينا ﷺ فى مقام الكرامة فقال: ﴿سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ الإسراء/١. وقال عز وجل: ﴿تَبَارَكَ الَّذِى نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ الفرقان/١. وقال: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ النجم/١٠.

قوله: (ولعبدى ما سأل) وعد الله تعالى بإجابة دعاء العبد. قوله: (اقرأوا) أى: الفاتحة، قوله: (يقول العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾) بيان للصلاة التى قسمها الله تعالى بينه وبين العبد، وبيان لمعنى القسمة لها، فذكر ﷺ ما يقوله الله تعالى عند قراءة العبد كل آية منها، وأعلم العبد أنه يسمع قراءته وحده وثناءه عليه وتمجيده إياه ودعائه ورغبته إليه، حصنًا للعبد على الخشوع عند قراءة هذه السورة المختصة بهذه المعاني الجليلة التى لا تكاد تجتمع فى غيرها من السور.

وفيه حجة لمن قال: إن البسملة ليست آية من الفاتحة، ولو كانت منها لبدأ بها وذكر فضلها كما ذكر فضل كل آية منها، وتقدم بيانه وافيًا فى باب من لم ير الجهر بسم الله الرحمن الرحيم. قوله: (حمدى عبدي) أى: أثنى على بما أنا أهله. قوله: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أى المحسن بجميع النعم جليلها وصغيرها، أو مرید الإحسان بها لمستحقها، وفى الإتيان بالرحمن الرحيم عقب اتصافه برب العالمين، ترغيب بعد ترهيب،

وهو أعون للعبد على الطاعة وأمنع من المعصية. قوله: (أثنى على عبدى) حيث اعترف لى بعموم الإنعام على خلقى. قوله: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ أى: يوم الجزاء بالثواب للطائعين والعقاب للعاصين، وهو يوم القيامة، ومالك اسم فاعل صفة الله تعالى. ولا يقال إن اسم الفاعل إضافته لفظية فلا تفيده التعريف، فكيف توصف المعرفة بالنكرة؟ لأن محلّ كون إضافته لفظية إذا كان للحال أو الاستقبال، فإن قصد به المضى أو الدوام كما هنا، فإضافته حقيقية فتوصف به المعرفة.

وقرئ (ملك) من الملك بضم الميم، وهو السلطان القاهر والاستيلاء الباهر والغلبة التامة والقدرة على التصرف الكلى بالأمر والنهى، واختلف فى أى القراءتين أبلغ، فقيل: (ملك) أعم وأبلغ من (مالك)، إذ كل ملك مالك ولا عكس، ولأن أمر الملك نافذ على المالك فى ملكه حتى لا يتصرف المالك إلا عن تدبير الملك. وقيل: (مالك) أبلغ لما فيه من زيادة الثناء الناشئ عن زيادة البناء فندل على أكثرية الثواب، وخص يوم الدين بالذكر لأنه لا ملك ظاهر فيه لأحد إلا الله تعالى.

قوله: (مجدنى عبدى) أى: عظمنى وأثنى علىّ بصفات الجلال. قوله: (إياك نعبد وإياك نستعين) أى: لا نعبد إلا إياك ولا نستعين إلا بك، لأنك الحقيق بتلك الصفات العظام، وهذا ترقى من البرهان إلى العيان، ومن الغيبة إلى الحضور، وهو تعليم من الله تعالى لعباده كيفية الترقى، فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد من نفسه محرّكاً للإقبال عليه، وكلما أجرى على قلبه ولسانه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك، إلى أن يؤول الأمر لخاتمة تلك الصفات، فحينئذٍ يوجب إقبال ذلك العبد على ربه وخالقه المتصف بتلك الصفات، فأول الكلام مبنى على حال العارف من الذكر والفكر والتأمل فى أسمائه العظام والنظر فى آلائه، والاستدلال بصنعه على عظيم شأنه وباهر سلطانه، ثم بعد ذلك أتى بمجتهاه وهو الخطاب والحضور

المشعر بكونه في نهاية المراقبة والشهود، وهو مقام الإحسان المشار له بقوله ﷺ في حديث الصحيحين حين سأله جبريل عليه السلام عن الإحسان: أن تعبد الله كأنك تراه. والضمير المستكن في (تعبد ونستعين) للقارئ ومن معه من الحفظة وحاضري صلاة الجماعة، أو له ولسائر الموحدين، أدرج عبادته في عبادتهم وخلط حاجته بحاجتهم لعل عبادته تقبل ببركة عباداتهم، وحاجته يجاب إليها ببركة حاجاتهم. وكرر الضمير للدلالة على تخصيصه تعالى بكل من العبادة والاستعانة والتلذذ بالمناجاة والخطاب، وقدم العبادة على الاستعانة لأنها وصلة لقضاء الحاجة، فإذا أفرد العبد ربه بعبادته أعانه، وحذف المعمول من كل يؤذن بالعموم.

قوله: (فهذه بينى وبين عبدى) وفي رواية مالك: فهذه الآية بينى وبين عبدى، وفي رواية مسلم: هذا بينى وبين عبدى، وكانت بين الله ﷻ وبين عبده لأن بعضها تعظيم لله، وهو: إياك نعبد، وبعضها استعانة للعبد على أمر دينه ودنياه، وهو: إياك نستعين.

قوله: (اهدنا الصراط المستقيم) أى: دلنا على الدين الحق الذى لا اعوجاج فيه، وأصل الصراط: الطريق الحسى، ثم أريد به هنا: دين الإسلام، قوله: (صراط الذين أنعمت عليهم) أى: بالهداية وهم جميع المؤمنين، وقيل: هم المذكورون في قوله تعالى: ﴿قَاُولِنَاكَ مَعَ الَّذِيْنَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّيْنَ وَالصَّدِّيقِيْنَ وَالشَّهَدَاءِ وَالصَّالِحِيْنَ﴾ النساء/٦٩. وقيل: هم الأنبياء خاصة. وأنعم من الإنعام، وهو إيصال الإحسان إلى الغير بشرط أن يكون ذلك الغير عاقلاً، فلا يقال: أنعم فلان على فرسه ولا على حمارة، وحذف متعلق (أنعمت) ليؤذن بالعموم فيشمل كل نعمة، ونعم الله لا تحصى باعتبار أفرادها، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ إبراهيم/٣٤. وأما باعتبار جملتها فتحصى، لأنها قسمان: دنيوية وأخروية، والأول: إما وهى أو

كسبي، والوهبي: إما روحاني كنفخ الروح والتزيين بالعقل والفهم والنطق، أو جسماني: كخلق البدن والقوى الحالة فيه والصحة وكمال الأعضاء. والكسبي: كنزكية النفس وتحليتها عن الرذائل وتحليتها بالفضائل والأخلاق السنية. والثاني الآخرى: غفران الله تعالى للعبد وإنزاله في جنات النعيم مع النبيين والصديقين والملائكة المقربين أبد الآبدين.

قوله: (غير المغضوب عليهم) أتى باسم المفعول، ولم يقل: غير الذين غضب عليهم، تعليمًا لعباده الأدب، حيث أسند لنفسه الخير، وأبهم في الشر. وأصل الغضب: ثوران دم القلب لإرادة الانتقام، ومنه قوله ﷺ: اتقوا الغضب فإنه جرة تنوقد في قلب ابن آدم، ألم تروا إلى انتفاج أوداجه وحمرة عينيه؟ وإذا وصف الله به المرد بها الانتقام أو إرادة الانتقام، فهو صفة فعل، أو صفة ذات. قوله: (ولا الضالين) أى: وغير العادلين عن الصراط المستقيم، والمراد بالمغضوب عليهم: اليهود، وبالضالين: النصارى، كما جاء مفسرًا بذلك في رواية أحمد وابن حبان عن ابني عباس ومسعود، وإن كان اللفظ عامًا يشمل الفساق وكل من أخطأ في الاعتقاد. وقدم المغضوب عليهم على الضالين مع أن الضالاف في بادئ النظر سبب للغضب؛ لتقدم زمن المغضوب عليهم الذين هم اليهود على زمن الضالين الذين هم النصارى. أو لأن اليهود أشد في الكفر والعناد وأعظم في الحث وأشد عداوة للذين آمنوا، وأيضًا فإن اليهود كفروا بنبينا محمد وعيسى عليهما وعلى آلهما الصلاة والسلام بخلاف النصارى فأنهم كفروا بمحمد وآمنوا بعيسى.

قوله: (فهؤلاء لعبدى... إلخ) أى: أن هذه الآيات مختصة بالعبد لأنها دعاء بالتوفيق إلى صراط من أنعم عليهم، والعصمة من صراط الضالين المخالفين، وقد وعد الله العبد بأن له ما سأل، والله لا يخلف الميعاد.

● حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ السَّرْحِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ
مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ يَنْبَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ
يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَصَاعِدًا قَالَ سُفْيَانُ لِمَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ. نَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ
وَابْنُ السَّرْحِ قَالَا: نَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الصَّامِتِ يَنْبَغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَصَاعِدًا قَالَ
سُفْيَانُ: لِمَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ.

أخرج الحديث أيضًا: أحمد والبخاري ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه
والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (لا صلاة لمن لم يقرأ... إلخ) وفي نسخة: لا صلاة
لمن لا يقرأ بفاتحة الكتاب، وتقدم شرحه. قوله: (فصاعدًا) أى: زائدًا على الفاتحة، فهو
حال من فاعل يقرأ، أى لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فزاد القراءة صاعدًا على
الفاتحة، فهو على حد قولهم: اشتريته بدرهم فصاعدًا، أى: فزاد الثمن صاعدًا على
الدَّرهَم. وقال في الفتح: قال البخاري في جزء القراءة: هو نظير قوله: تقطع اليد في
ربع دينار فصاعدًا. واستدل به من قال بوجوب قراءة زائدة على الفاتحة في الصلاة.
وأجاب عنه غيرهم بأن الغرض منه دفع توهم قصر القراءة في الصلاة على الفاتحة. وفي
الفتح: وادعى ابن حبان والقرطبي وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد على
الفاتحة، وفيه نظر لثبوته عن بعض الصحابة ومن بعدهم، فيما رواه ابن المنذر وغيره،
ولعلمهم أرادوا أن الأمر استقر على ذلك.

قوله: (قال سفیان: لمن يصلي وحده) يعنى: هذا الحديث محمول على من يصلي
منفردًا. لكن هذا تخصيص للعام بلا دليل، ويؤيد بقاءه على عمومته الحديث الآتي.

● عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: كُنَّا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَقَلَّتْ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: لَعَلَّكُمْ تَقْرَأُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟ قُلْنَا: نَعَمْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا.

أخرج الحديث أيضًا: أحمد والدارقطني وابن حبان والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (فتقلت عليه القراءة... إلخ) أى: شقت والتبست عليه لكثرة أصوات من خلفه. فخلطوا عليه، فقال: لعلكم تقرأون خلف إمامكم، يعنى نفسه ﷺ، وقال: خلف إمامكم، ولم يقل: خلفي، مع أنه الظاهر؛ ليؤذن بأن تلك الفعل غير مناسبة لمن يقتدى بالإمام، وأتى بـ (لعل) لعدم تحققه ﷺ قراءة قم. وفي رواية للدارقطني: إني لأراكم تقرأون من وراء إمامكم، وفي رواية له: كانكم تقرأون خلفي. قوله: (قلنا: نعم هذا... إلخ) وفي رواية للدارقطني: قلنا: أجل، والله يارسول الله هذا، والهدّ: سرعة القراءة، يقال: هدّ قراءته هذا، من باب قتل، أسرع فيها، قوله: (لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب) أى: لا تقرأوا خلف الإمام شيئاً إلا فاتحة الكتاب، وهو محمول على الصلاة الجهرية، لما رواه أحمد والدارقطني عن عبادة: أنه ﷺ قال: لا يقرأ أحد منكم شيئاً من القرآن إذا جهرت بالقراءة إلا بأم القرآن، وما رواه النسائي وسائى للمصنف من قوله ﷺ لا تقرأوا بشيء من القرآن إذا جهرت به إلا بأم القرآن.

ويؤخذ مما ذكر: أن الصلاة السرية يقرأ المأموم فيها بأم القرآن والسورة، قوله: (فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها) تعليل لاستثناء الفاتحة من النهى المذكور، وهو يدل على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم وغيره في كل ركعة من الصلاة السرية والجهرية،

وبه قال الأوزاعي ومكحول وأبو ثور والناصر وكذا الشافعية، وقالوا: إلا المسبوق الذي أدرك الإمام رакعًا، فإنها تسقط عنه.

وقال الترمذی: القراءة خلف الإمام هي قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق. واستدلوا بحديث الباب وأشباهه، وقالوا: هو عام في كل مصل، ولم يثبت تخصيصه بغير المأموم بمخصص صريح، فبقى على عمومه، ولا يقال هذا الحديث من رواية محمد بن إسحاق عن مكحول، وابن إسحاق مدلس، والمدلس إذا قال في روايته عنه لا يحتج بحديثه عند جميع المحدثين؛ لأن الدارقطني والبيهقي رويا الحديث بإسنادهما عن ابن إسحاق بالتحديث.

وقد علم من قاعدة المحدثين أن المدلس إذا روى حديثه من طريقين فقال في أحدهما "عن" وفي الأخرى حدثني أو أخبرني كان الطريقان صحيحين، وحكم باتصال الحديث، وقال أبو حنيفة والثوري وابن عيينة وابن وهب من المالكية وجماعة: بعدم قراءة المأموم في الجهرية والسرية، واستدلوا بما رواه الدارقطني عن عبد الله بن شداد أن النبي ﷺ قال: من كان له إمام؛ فقراءة الإمام له قراءة. قال في الهدى: وقد روى هذا الحديث مسنداً من عدة طرق كلها ضعاف، والصحيح أنه مرسل.

وقال الدارقطني: روى هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة وإسرائيل وشريك وأبو خالد الدالائي وأبو الأحوص وسفيان بن عيينة وحريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسلًا عن النبي ﷺ، وهو الصواب. لكن قال ابن الهمام: المرسل حجة عند أكثر أهل العلم، وعلى تقدير التنزل عن حجته فقد رفعه أبو حنيفة بسند صحيح. روى محمد بن الحسن في موطنه: أخبرنا

أبو حنيفة، حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي ﷺ قال: من صلى خلف إمام؛ فإن قراءته له قراءة.

وقولهم: إن الحفاظ الذين عدّوهم لم يرفعوه غير صحيح، قال أحمد بن منيع في مسنده: أخبرنا إسحاق بن الأزرق قال: حدثنا سفيان وشريك عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة. ورواه عبد بن حميد قال: حدثنا أبو نعيم حدثنا الحسن بن صالح عن أبي الزهر عن جابر عن النبي ﷺ قال: فذكره، وإسناد حديث جابر الأول صحيح على شرط مسلم. فهؤلاء سفيان وشريك وأبو الزهر رفعوه بالطرق الصحيحة، فبطل عدّهم فيمن لم يرفعوه، ولو تفرّد الثقة بزيادة وجب قبولها؛ لأن الرفع زيادة، وزيادة الثقة مقبولة، فكيف والحال أنه لم ينفرد، والثقة قد يسند الحديث تارة ويرسله أخرى.

واستدلوا أيضاً بما رواه الحاكم من طريق عبد الصمد بن الفضل قال: حدثنا مكى بن إبراهيم عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد بن الهادي عن جابر أن النبي ﷺ صلى ورجل خلفه يقرأ، فجعل رجل من أصحاب النبي ﷺ ينهاه عن القراءة في الصلاة، فلما انصرف، أقبل عليه الرجل، وقال: أنتهائي عن القراءة خلف رسول الله ﷺ؟ فتنازعا حتى ذكرا ذلك للنبي ﷺ، فقال ﷺ: من صلى خلف إمام فإن قراءة الإمام له قراءة.

وفي رواية لأبي حنيفة: أن رجلاً قرأ خلف رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر، فأوماً إليه رجل فنهاه، فلما انصرف قال: أنتهائي... إلخ. واستدلوا أيضاً بما رواه الطحاوي من طريق منصور بن المعتمر عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: أنصت للقراءة فإن في الصلاة شغلاً وسيكفيك ذلك الإمام. وبما رواه أيضاً عن علقمة عن ابن

مسعود قال: ليت الذى يقرأ خلف الإمام ملىء فوه تراباً. وبما رواه أيضاً عن عبد الله بن مقسم أنه سأل عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله فقال: لا تقرأوا خلف الإمام فى شىء من الصلوات، وبما رواه عن ابن عمر أنه كان إذا سئل: هل يقرأ أحد خلف الإمام؟ يقول: إذا صلى أحدكم خلف الإمام فحسبه قراءة الإمام. وذهب مالك وابن المبارك وإسحاق والزهرى إلى أن المأموم يقرأ فى الصلاة السرية دون الجهرية، فإنه ينصت للإمام فيها؛ لأنه إذا لم يشغل نفسه بالتفكر فى قراءة الإمام إذا جهر، أو لم يقرأ هو إذا أسر الإمام؛ تسلط عليه الوسواس وحديث النفس، فيشغله عن الحضور فى الصلاة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الأعراف/٢٠٤. وجمع بين الاستماع والإنصات للتأكيد والاهتمام بأمر القرآن.

قال ابن عبد البر: لا خلاف فى أنه نزل فى هذا المعنى دون غيره، ومعلوم أنه فى صلاة الجهر؛ لأن السر لا يسمع، فدل على أنه أراد الجهر خاصة، وأجمعوا على أنه لم يرد كل موضع يستمع فيه القرآن، وإنما أراد الصلاة، ويشهد له قوله ﷺ فى الإمام: وإذا قرأ: فأنصتوا فأين المذهب؟ أى: الفرار عن السنة وظاهر القرآن. ويؤيد أن الآية فى الصلاة ما رواه البيهقى عن مجاهد قال: قرأ رجل من الأنصار خلف رسول الله ﷺ فى الصلاة فنزلت: (وإذا قرئ القرآن... إلخ) وما أخرجه ابن جرير عن ابن مسعود رضي الله عنه صلى بأصحابه، فسمع ناساً يقرأون خلفه، فلما انصرف قال: أما آن لكم أن تفهموا، أما آن لكم أن تعقلوا، وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا كما أمركم الله. واستدلوا أيضاً بما رواه مسلم عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً، وفيه: (وإذا قرأ فأنصتوا)، والإنصات: السكوت لاستماع الحديث

كما قاله الأزهري، وبما سيأتي للمصنف عن أبي هريرة وفيه: مالى أنازع القرآن. فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه النبي ﷺ بالقراءة.

وبقراءة المأموم في السرية وعدمها في الجهرية قالت الحنابلة. قالوا: ويقرأ في الجهرية إذا لم يسمع قراءة الإمام، والظاهر ما ذهب إليه الفريق الأول من وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام مطلقاً في السرية والجهرية؛ لأن قوله ﷺ في حديث الباب: لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب... إلخ، دليل على وجوب قراءة الفاتحة على المأموم خصوصاً وأن قوله: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب دليل عليه بعمومه.

وقول من قال: أنه محمول على الإمام والقد تخصيص بلا مخصص يعول عليه، وحديث: من صلى خلف الإمام فقراءة الإمام له قراءة. عام في الفاتحة وغيرها، يخص بحديث الباب فتكون قراءة الإمام قراءة للمأموم في غير الفاتحة.

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ عام في استماع الفاتحة وغيرها، فيخص أيضاً بحديث الباب، فيسمع المأموم قراءة الإمام في غير الفاتحة، على أن بعضهم حمل القرآن في الآية على الخطبة، قالوا: وسميت قرآناً لاشتغالها عليه، وبعضهم حملها على ترك الكلام في الصلاة، كما يدل عليه ما رواه البيهقي عن أبي هريرة ومعاوية، قالوا: كان الناس يتكلمون في الصلاة، فنزلت هذه الآية.

واختلف القائلون بوجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام في محل قراءتها، فقيل: في محل سكاته بين الآيات، وقيل: في سكوته بعد قراءة الفاتحة، قال في النيل: ظاهر الأحاديث أنها تقرأ عند قراءة الإمام، وفعلها حال سكوت الإمام إن أمكن أحوط، ويكون فاعل ذلك آخذاً بالإجماع، وأما اعتياد قراءتها حال قراءة الإمام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل بل الكل جائز وسنة. نعم حال قراءة

الإمام للفاتحة مناسب من جهة عدم الاحتياج إلى تأخير الاستعاذة عن محلها الذى هو بعد التوجه أو تكريرها عند إرادة قراءة الفاتحة إن فعلها في محلها أولاً وآخر الفاتحة إلى حال قراءة الإمام السورة، ومن جهة الاكتفاء بالتأمين مرة واحدة عند فراغه، وفراغ الإمام من قراءة الفاتحة إن وقع الاتفاق في التمام، بخلاف من أخر قراءة الفاتحة إلى حال قراءة الإمام السورة.

وقد بالغ بعض الشافعية فصرح بأنه إذا اتفقت قراءة الإمام والمأموم في آية خاصة من آي الفاتحة بطلت صلاته، روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجوه منهم، وهو من الفساد بمكان يغنى عن رده. أخرجه أحمد والدارقطنى وابن حبان والطحاوى.

﴿ باب مَنْ كَرِهَ الْقِرَاءَةَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ إِذَا جَهَرَ الْإِمَامُ ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ فَقَالَ: هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ آتِفًا؟ فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: إِنِّي أَقُولُ: مَالِي أَنَا زَعُ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقِرَاءَةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أخرج الحديث أيضًا: مالك وأحمد والنسائي وابن حبان والشافعي والترمذي. ○ معنى الحديث: قوله: (آتِفًا) أى: قريبًا، قوله: (قال: إني أقول... إلخ) أى: أقول في نفسي: مالى أنا زاع القرآن بالبناء للمفعول، أى: أجاذب وأغالب فيه، ويؤتى بمثل هذه العبارة لمعان: منها أن يعاتب الإنسان نفسه فيقول: مالى فعلت كذا

وكذا، ومنها: اللوم على من فعل ما لا يحبه اللانم، فيقال: مالى أودى، ومالى أمتع
حقى، ومنها: الإنكار على أمر غاب سببه، فيقول الإنسان: مالى لا أدرك أمر كذا،
ولعل الأخير هو المناسب هنا.

قوله: (قال: فانتهى الناس... إلخ) أى: قال أبو هريرة أو الزهري: فامتنع
الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه... إلخ. وفيه دلالة لمن قال: إن
المأموم لا يقرأ خلف الإمام فى الجهرية، وأجاب عنه من قال بوجوب القراءة مطلقاً بأنه
ضعيف؛ لأنه من رواية ابن أكيمة، وفيه مقال، وبأن قوله: فانتهى الناس... إلخ مدرج
فى الخبر من كلام أبى هريرة، أو من كلام الزهري، كما يأتى للمصنف، وكما قاله
الذهلى والبخارى والخطيب والخطابى، أفاده فى المرقاة، وكذا قال البيهقى قال: وكيف
يصح هذا عن أبى هريرة، وهو يأمر بالقراءة خلف الإمام فيما جهر به، وفيما خافت.
وقالوا أيضاً: إن الحديث خارج عن محل النزاع؛ لأن الإنكار فيه على الجهر
والقراءة خلف الإمام، وهو الذى تقع به منازعة الإمام، ومحل الخلاف قراءة المأموم
سراً.

﴿ باب من رأى القراءة إذا لم يجهر ﴾

● عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ، فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَرَأَ
خَلْفَهُ، سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، فَلَمَّا قَرَعَ قَالَ: أَيُّكُمْ قَرَأَ؟ قَالُوا: رَجُلٌ، قَالَ:
قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ الْوَلِيدُ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ
شُعْبَةُ: فَقُلْتُ لِقَتَادَةَ: أَلَيْسَ قَوْلُ سَعِيدٍ: أُنصِتَ لِلْقُرْآنِ؟ قَالَ: ذَاكَ إِذَا جَهَرَ

بِهِ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ: قُلْتُ لِقَتَادَةَ: كَأَنَّهُ كَرِهَهُ. قَالَ: لَوْ كَرِهَهُ، نَهَى عَنْهُ.

○ معنى الحديث: قوله: (صلى الظهر) بدون شك، كما في رواية لمسلم، وفي رواية له: صلى الظهر أو العصر، قوله (قال: أيكم قرأ) وفي رواية لمسلم: أيكم قرأ خلفي يسبح اسم ربك الأعلى؟ وهو ظاهر في أن الرجل جهر بالقراءة حتى أنه سمعه.

قوله: (قالوا: رجل) وفي رواية لمسلم: قال الرجل: أنا؛ ولم أرد بها إلا خيراً، قوله: (قال: قد عرفت... إلخ) أى: قال النبي ﷺ: قد عرفت أن بعضكم خالجي ونازعني القراءة. وفي رواية لمسلم: لقد ظننت أن بعضكم خالجيها. والمراد منه: الإنكار على الرجل في جهره بالقراءة حيث أسمع غيره فخلط عليه لا عن أصل القراءة؛ لأن الجهر هو الذى يقع به المخالجة والمنازعة، بل في هذا الحديث أنهم كانوا يقرءون السورة في الصلاة السرية.

قال النووي: في الحديث إثبات قراءة السورة في الظهر للإمام والمأموم، وهذا الحكم عندنا، ولنا وجه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرؤها في الجهرية، وهذا غلط؛ لأنه في الجهرية يؤمر بالإنصات، وهنا لا يسمع، فلا معنى لسكوته في غير استماع، ولو كان في الجهرية بعيداً عن الإمام لا يسمع قراءته فالأصح أنه يقرأ السورة لما ذكرنا.

قوله: (أليس قول سعيد: أنصت للقرآن) استفهام تقريرى، ولعل شعبة فهم من قول سعيد بن المسيب شيخ قتادة: أنصت للقرآن، أن المأموم، لا يقرأ في الصلوات مطلقاً، فاستشكل عليه الحديث، قوله: (قال: ذاك إذا جهر به) أى: قال قتادة: قول سعيد: أنصت، إذا جهر الإمام بالقراءة لا مطلقاً، قال البيهقي: قال الإمام أحمد -

رحمه الله تعالى: قوله ذاك إذا جهر به يحتمل أن يكون راجعاً إلى الإمام، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى المأموم، يعنى: إنما لا يجوز للمأموم قراءته إذا جهر بالقرآن، فأما إذا قرأه في نفسه؛ فلا يكون مخالفاً للإحصات.

قوله: (قال: قلت: ... إلخ) أى: قال شعبة لقنادة: كان النبی ﷺ كره أن يقرأ الرجل خلفه، فقال له قنادة: لو كره النبي ﷺ صنع ذلك الرجل لنهى عنه، أى: لكنه لم ينه عنه فدل على عدم كراهته، وإنما كره التخليط كما تقدم.

﴿ باب ما يجزئ الأمي والأعجمي من القراءة ﴾

والأمي: هو الذي لا يحسن الكتابة، وهو نسبة إلى الأم؛ لأن الكناية مكتسبة، فهو على ما ولدته أمه من الجهل بالكتابة، وقيل: نسبة إلى أمة العرب؛ لأن أكثرهم كانوا أميين، والأعجمي نسبة إلى العجم، وهم خلاف العرب، أو نسبة إلى الأعجم، وهو من كان في لسانه لكنة، ولو كان عربياً.

● عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَفِينَا الْأَعْرَابِيُّ وَالْأَعْجَمِيُّ، فَقَالَ: اقْرَءُوا فَكُلُّ حَسَنٍّ، وَسَيِّئٌ أَقْوَامٌ يُقِيمُونَهُ كَمَا يُقَامُ الْقَدْحُ يَتَعَجَّلُونَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ.

○ معنى الحديث: قوله: (ونحن نقرأ القرآن ... إلخ) أى: نتدارسه ونتلوه، وفينا الأعرابي نسبة إلى الأعراب، وهم سكان البادية من العرب خاصة، قوله: (اقرأوا فكل حسن) أى: استمروا على قراءتكم، فكل ما وقع منكم منها حسن مرجو ثوابه، ولا حرج عليكم في عدم إقامتكم إياه على اللغة العربية الفصحى، كإقامة القدح، قوله: (بقيمونه كما يقام القدح) أى: يبالغون في إتقان القراءة كمال المبالغة،

ويجهدون أنفسهم كمال الجهد في إصلاح الألفاظ ومراعاة مخارج الحروف وصفاتها، ويعدّلونها كما يعدّل القدح، بكسر القاف، وهو: السهم قبل أن يراش وينصل، وليس غرضهم بهذا إلا طلب الدنيا رياء وسمعة ومباهاة وشهرة، فالغرض من التشبيه المبالغة في تحسين القراءة.

قوله: (يتعجلونه ولا يتأجلونه) أى: يتعجلون أجره في الدنيا، ويطلبون على قراءتهم الأعراض الدنيوية، ولا يؤخرونه إلى الجزاء والثواب الذى يكون لهم في الدار الآخرة، فيتخذون القراءة متجراً؛ لتحصيل حطام الدنيا، والقرآن أنزل للتعبد بتلاوته والعمل بأحكامه.

● عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا وَنَحْنُ نَقْتَرِي فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ كَتَابُ اللَّهِ وَاحِدٌ، وَفِيكُمْ الْأَحْمَرُ وَفِيكُمْ الْأَبْيَضُ وَفِيكُمْ الْأَسْوَدُ اقْرَءُوهُ قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَهُ أَقْوَامٌ يَقِيمُونَهُ كَمَا يَقُومُ السَّهْمُ يَتَعَجَّلُ أَجْرُهُ وَلَا يَتَأَجَّلُهُ .

○ معنى الحديث: قوله: (ونحن نقترئ) أى: نقرأ القرآن، قوله: (وفيكُم الأحمر... إلخ) المراد من الأحمر: العجم؛ لأن الغالب على ألوانهم الحمرة، ومن الأبيض أهل فارس؛ لأن الغالب عليهم البياض، ومن الأسود العرب؛ لأن الغالب على ألوانهم السمرة، قوله (اقراءوه) أى: دوموا على قراءته على ما تيسر لكم، ولا يضر اختلاف لغاتكم، واقصدوا بقراءته وجه الله تعالى، والعمل بما فيه، فتحلوا حلاله وتحرموا حرامه، راجين ثوابه في الدار الآخرة.

قوله: (يتعجل أجره ولا يتأجله) وفي نسخة: تتعجل أجره ولا تتأجله: وفي الحديثين دلالة على ذم من يقرأ القرآن بشيء من عرض الدنيا، فإنه أنزل ليعمل

بحكمه ويؤمن بمتشابهه، ويعتبر بأمثاله، ويصدق بوعدته ووعيده، ويستبشر بتشيرته وينذر بإنذاره، ويتعجب بعجائبه، ويتعظ بمواعظه، وينسجر بزواجه. وقد توافرت الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة، أما الكتاب: فمنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتُرُوا بِآيَاتِي تَمَنَّا قَلِيلًا﴾ البقرة/٤١. أى: لا تستبدلوا بآياتي حظوظ الدنيا الفانية القليلة المستزلة بالنسبة إلى نعيم الآخرة، وما أعدّه الله تعالى للمؤمنين من النعيم المقيم العظيم الأبدى، والتعبر عن المأخوذ من المال بالثمن مع كونه مشترى لا مشترى به، للدلالة على كونه كالثمن في الاستبدال والامتحان فيه تقريع وتجهيل قوى، حيث أنهم قبلوا القضية، وجعلوا المقصود آلة والآلة مقصودة.

ولا يقال: إن الآية نزلت في خصوص الإيمان بالله؛ لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وروى الترمذى عن عمران بن حصين أنه مر على قارئ يقرأ، ثم يسأل، فاسترجع، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من قرأ القرآن فليسأل الله تعالى، فإنه سيجىء أقوام يقرءون القرآن ويسألون الناس به.

وسأيتي للمصنف عن عبادة بن الصامت قال: علمت ناساً من أهل الصفة القرآن، وأهدى إلى رجل قوساً، فقلت: ليست بمال، وأرمى بها في سبيل الله، فأتيته ﷺ فقلت: يا رسول الله أهدى إلى قوس من كنت أعلمه القرآن، وليست بمال، وأرمى بها في سبيل الله، فقال ﷺ: إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها، وسأيتي مزيد بيان لهذا المقام في شرح هذا الحديث - إن شاء الله تعالى - في باب كسب المعلم.

● عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخْذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، فَعَلَّمْنِي مَا يُجْزئُنِي مِنْهُ. قَالَ: قُلْ: سُبْحَانَ

اللَّهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا لِلَّهِ ﷻ. فَمَا لِي؟ قَالَ: قُلِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَارْزُقْنِي وَعَافِنِي وَاهْدِنِي. فَلَمَّا قَامَ قَالَ: هَكَذَا بِيَدِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ مَلَأَ يَدَهُ مِنَ الْخَيْرِ .

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم وابن الجارود والدارقطني.

○ معنى الحديث: قوله: (إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً) أى: لا أقدر على حفظ شيء منه، وهو يحتمل أن لا يمكنه الحفظ حالاً ومآلاً لعلمه العجز من نفسه، ويحتمل أن لا يمكنه في الحال لضيق وقت الصلاة أو لسوء حفظه، قال شارح المصابيح: إن هذه الواقعة لا يجوز أن تكون في جميع الأزمان؛ لأن من يقدر على تعلم هذه الكلمات لا محالة يقدر على تعلم الفاتحة، بل تأويله، لا أستطيع أن أتعلم شيئاً من القرآن في هذه الساعة، وقد دخل على وقت الصلاة، فإذا فرغ من تلك الصلاة لزمه أن يتعلم.

قوله: (فعلمنى ما يجزئني منه ... إلخ) أى: علمنى ما يكفينى في الصلاة بدلاً عن القرآن، فقال: قل: سبحان الله ... إلخ، أى: فإنها تجزئك عن القرآن، قوله: (هذا لله) أى: ما ذكر من هذه الكلمات خاص بالتزويه لله والشاء عليه تعالى، قوله: (فمألى) أى: فأى شيء أقوله يكون لى؟ ولعل هذا الرجل طلب من النبي ﷺ ذلك ليحاكى بما يقوله في صلاته قراءة الفاتحة كما تقدم من قوله تعالى: (قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين ... إلخ).

قوله: (هكذا بيده ... إلخ) وفي بعض النسخ: هكذا بيديه ... إلخ، أى: أشار الرجل بيده قابضاً لها، إشارة إلى أنه حفظ ما سمعه من رسول الله ﷺ واعتنى به فلا يتركه، ويؤيده قوله: أما هذا فقد ملأ يده من الخير، وفي بعض النسخ: فقد ملأ يديه من الخير.

وفي الحديث: دلالة على أن الذكر المذكور يكفي العاجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة، واختلف في ذلك: فذهب الحنابلة إلى أنه إن عجز عن الفاتحة لزمه قراءة قدرها في عدد الحروف والآيات من غيرها، فإن لم يحسن من القرآن إلا آية واحدة من الفاتحة أو من غيرها كررها بقدرها، فإن كان يحسن آية من الفاتحة ويحسن شيئاً من غيرها كرر الآية التي يحسنها من الفاتحة بقدرها، ولا يكرر التي ليست من الفاتحة، فإن لم يحسن شيئاً من القرآن لزمه أن يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فإن لم يحسن إلا بعض الذكر المذكور، كرره بقدره مراعيًا لعدد الحروف والجمل، فإن لم يحسن شيئاً من الذكر وقف بقدر الفاتحة كالأخرس، ولا يلزمه الذي لا يحسن الفاتحة الصلاة خلف قارئ، لكن يستحب له ذلك؛ لتكون قراءة الإمام قراءة له وخروجاً من خلاف من أوجبه.

ومثل هذا قالت الشافعية إلا أنهم اختلفوا في الذكر، فقال أبو علي الطبري: يجب أن يقول: سبحان الله إلى آخر ما ذكر في الحديث ولا يزيد عليه، وقيل: يلزمه أن يزيد على ما في الحديث كلمتين من الذكر ليصير سبعة أنواع، منه مقام سبع آيات، ولا يخفى بعده لمخالفته ظاهر الحديث، وقيل: لا يتعين شيء من الذكر، بل يجزئه جميع الأذكار من التهليل والتسبيح والتكبير وغيرها، ويجب سبعة أنواع من الذكر، ويشترط أن لا ينقص حروف ما أتى به عن حروف الفاتحة، قال النووي: وهو الصحيح عند جمهور الأصحاب.

وذهبت المالكية إلى أن من لم يحسن الفاتحة، يجب عليه أن يأتى بمن يحسنها، فإن لم يجد سقطت القراءة عنه، ويكون فرضه الذكر كما قال محمد بن سحنون، وقال القاضى أبو محمد عبد الوهاب: لا يجب عليه تسبيح ولا تحميد، واختاره اللخمي، وهو المعتمد في المذهب، قال: ويستحب له أن يقف وقوفاً ما، فإن لم يفعل أجزأه.

وقال أبو حنيفة: إذا عجز عن القراءة قام ساكناً، ولا يجب الذكر، واختلف فيمن عجز عن القراءة بالعربية في الصلاة، وأمكنه أن يأتى بترجتها بغير العربية فذهب الجمهور إلى أنه لا يجوز ترجمة القرآن بغير العربية مطلقاً لا في صلاة ولا في غيرها، وقال أبو حنيفة: يجوز ترجمته بغير العربية في الصلاة مطلقاً، أحسن القراءة بالعربية، أم لا.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز إلا عند العجز عن القراءة بالعربية، قال النووي: مذهبنا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب، سواء أمكنه العربية أم عجز عنها، وسواء أكان في الصلاة أم في غيرها، فإن أتى بترجته في صلاة بدلاً عن القراءة لم تصح صلاته سواء أحسن القراءة أم لا.

وبه قال جماهير العلماء منهم: مالك وأحمد وداود، وقال أبو حنيفة: تجوز وتصح به الصلاة مطلقاً، وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز للعاجز دون القادر، واحتج لأبي حنيفة بقوله الله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُدْرِكَكُمْ بِهِ ﴾ الأنعام/١٩. قال: والعجم لا يعقلون الإنذار إلا بترجته.

وفي الصحيحين: أن النبي ﷺ قال: أنزل القرآن على سبعة أحرف، وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه: أن قوماً من الفرس سألوه أن يكتب لهم شيئاً من القرآن، فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية، (ولأنه ذكر) فقامت ترجمته مقامه كالشهادتين في الإسلام. وقياساً على جواز ترجمة حديث النبي ﷺ. وقياساً على جواز التسبيح بالعجمية.

واحتج أصحابنا بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة على غير ما يقرأ عمر، فلبه بردائه، وأتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث رواه البخاري ومسلم.

فلو جازت الترجمة لأنكر عليه صلى الله عليه وسلم اعتراضه في شيء جائز، واحتجوا أيضًا بأن ترجمة القرآن ليست قرآنًا؛ لأن القرآن هو هذا النظم المعجز، وبالترجمة يزول الإعجاز فلم يجوز، وكما أن الشعر تخرجه ترجمته عن كونه شعرًا فكذا القرآن، وأما الجواب عن الآية الكريمة، فهو أن الإنذار يحصل وإن نقل إليهم معناه.

وأما الجواب عن الحديث: فسيق لغات للعرب، ولأنه يدل على أنه لا يتجاوز هذه السبعة، وهم يقولون: يجوز بكل لسان، ومعلوم أنها تزيد على سبعة، والجواب عن فعل سلمان أنه كتب تفسيرها لا حقيقة الفاتحة، وعن الإسلام أي: عن الشهادتين في الإسلام؛ أن في جواز ترجمته للقادر على العربية وجهين، فإن قلنا: لا يصح، فظاهر، وإن قلنا بالمذهب أنه يصح إسلامه؛ فالفرق أن المراد معرفة اعتقاده الباطن.

والعجمية كالعربية في تحصيل ذلك، وعن القياس على الحديث والتسبيح أن المراد بالقرآن الأحكام والنظم المعجز بخلاف الحديث والتسبيح (هذه طريقة أصحابنا في المسألة) وبسطها إمام الحرمين في الأساليب فقال: عمدتنا أن القرآن معجز والمعتمد في إعجازه اللفظ، قال: ثم تكلم علماء الأصول في المعجز منه، فقليل: الإعجاز في بلاغته وجزالته وفصاحته المجاوزة لحدود جزالة العرب، والمختار أن الإعجاز في جزالته مع أسلوبه الخارج عن أساليب كلام العرب، والجزالة والأسلوب يتعلقان بالالفاظ ثم معنى القرآن في حكم التابع للالفاظ فحصل من هذا أن اللفظ هو المقصود المتبوع، والمعنى تابع.

ف نقول بعد هذا التمهيد: ترجمة القرآن ليست قرآناً بإجماع المسلمين، ومحاولة الدليل لهذا تكلف، فليس أحد يخالف في أن من تكلم بمعنى القرآن بالهندية ليست قرآناً، وليس ما لفظ به قرآناً، ومن خالف في هذا كان مراغماً جاحذاً، وتفسير شعر امرئ القيس ليس شعره، فكيف يكون تفسير القرآن قرآناً؟.

وقد سلموا أن الجنب لا يحرم عليه ذكر معنى القرآن، والمحدث لا يمنع من حمل كتاب فيه معنى القرآن وترجمته، فعلم أن ما جاء به ليس قرآناً، ولا خلاف أن القرآن معجز، وليست الترجمة معجزة، والقرآن هو الذى تحدى به النبى ﷺ العرب، ووصفه الله تعالى بكونه عربياً.

وإذا علم أن الترجمة ليست قرآناً وقد ثبت أنه لا تصح صلاة إلا بقرآن حصل أن الصلاة لا تصح بالترجمة. هذا كله مع أن الصلاة مبنها على التعبد والاتباع والنهى عن الاختراع، وطريق القياس مفسدة، وإذا نظر الناظر في أصل الصلاة وأعدادها واختصاصها بأوقاتها، وما اشتملت عليه من عدد ركعاتها وإعادة ركوعها في كل ركعة وتكرر سجودها إلى غير ذلك من أفعالها ومدارها على الاتباع ولم يفارقها جملة وتفصيلاً، لوجد هذا يسد باب القياس، حتى لو قال قائل: مقصود الصلاة الخضوع، فيقوم السجود مكان الركوع لم يقبل ذلك منه، وإن كان السجود أبلغ في الخضوع.

ثم عجبت من قولهم: إن الترجمة لا يكون لها حكم القرآن في تحريمها على الجنب، ويقولون: لها حكمه في صحة الصلاة التى مبنها على التعبد والاتباع، ويخالف تكبيرة الإحرام التى قلنا يأتى بها العاجز عن العربية بلسانه لأن مقصودها المعنى مع اللفظ، وهذا بخلافه. وحديث عمر الذى ذكره في احتجاج الأصحاب لفظه عند البخارى بسنده إلى عمر بن الخطاب قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان

في حياة رسول الله ﷺ، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة، لم يقرئها رسول الله ﷺ فكذت أساوره، أى: أقاتله وأوابه في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلبسته بردائه، فقلت: من قرأ هذه السورة التى سمعتك تقرأ، قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقلت: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التى سمعته يقرأ، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التى أقرأني، فقال رسول الله ﷺ: كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فافرقوا ما تيسر منه.

﴿ باب تمام التكبير ﴾

أى: في بيان التكبير المطلوب في الصلاة بتمامه.

● عَنْ مُطَرِّفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؑ فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ كَبَّرَ وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَخَذَ عِمْرَانُ بِيَدِي وَقَالَ: لَقَدْ صَلَّيْتُ هَذَا قَبْلُ أَوْ قَالَ: لَقَدْ صَلَّيْتُ بِنَا هَذَا قَبْلَ صَلَاةِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومسلم وأحمد والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (فكان إذا سجد كبر... إلخ) أى: كان إذا شرع في الركوع كبر، وإذا شرع في السجود كبر، فالكلام على التقديم والتأخير، إذ الواو لا

تقتضى ترتيباً، ويحتمل أن قوله: (وإذا ركع) تصحيف من الناسخ والأصل، فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع كبر، فوضع الناسخ ركع بدل رفع، ويؤيده ما في رواية مسلم عن مطرف قال: صليت أنا وعمران بن حصين خلف علي بن أبي طالب ﷺ فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع رأسه كبر (الحديث).

قوله: (وإذا نهض من الركعتين كبر) أى: إذا شرع في القيام من الركعتين كبر، قوله: (فلما انصرف أخذ عمران يدي) فعل عمران ذلك ليتنبه مطرف إلى ما يليقه إليه، قوله: (أو قال: لقد صلى بنا هذا قبل... إلخ) شك من الرواى، وقيل: بكسر القاف وفتح الموحدة بمعنى: عيان، يقال: رأيت قبلأى: عياناً كذا في العيى، ومراد عمران أن علياً ﷺ صلى بهم صلاة كالصلاة التى عاينوها من رسول الله ﷺ ويحتمل أن يكون قبل ظرفاً مبنياً على الضم، أى: صلى بنا هذا قبل هذه اللحظة صلاة مثل صلاة رسول الله ﷺ فقوله: (صلاة محمد) أى: مثل صلاته ﷺ فهو على حذف مضاف، وفي رواية البخارى ومسلم: لقد ذكرنا هذا بصلاة محمد ﷺ.

● أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ وَغَيْرِهَا، يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْكَعُ، ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الْجُلُوسِ فِي اثْنَتَيْنِ، فَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَقُولُ حِينَ يَنْصَرِفُ:

وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَقْرُبُكُمْ شَيْهًا بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ لَصَلَاتِهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا.

أخرج الحديث أيضًا: أحمد والبخارى ومسلم وعبد الرزاق.

○ معنى الحديث: قوله: (أن أبا هريرة كان يكبر... إلخ) زاد مسلم والنسائي من طريق يونس عن الزهري حين استخلفه مروان على المدينة، وفي رواية البخارى: كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها في رمضان وغيره، قوله: (يكبر حين يقوم) وفي نسخة: فيكبر حين يقوم بالفاء، أى: يكبر للإحرام حين تمام القيام لا حال القيام للاتفاق على أن التكبير للإحرام، يكون من قيام للقادر عليه، وتؤيده رواية مسلم والنسائي أن أبا هريرة حين استخلفه مروان على المدينة، كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر.

قوله: (ثم يقول: سمع الله لمن حمده) أى: حين رفع رأسه من الركوع، كما صرح به في رواية البخارى، قوله: (ثم يقول ربنا ولك الحمد قبل أن يسجد) أى: يقول ذلك وهو قائم قبل أن يهوى للسجود. وفي رواية للبخارى ومسلم، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد.

قال النووى في شرح مسلم: في هذا الحديث دليل على مقارنة التكبير لهذه الحركات وبسطه عليها فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع، ويمدده حتى يصل حدّ الراكعين ثم يشرع في تسبيح الركوع، ويبدأ في قوله: سمع الله لمن حمده، حين يشرع في الرفع من الركوع ويمدده، حتى ينتصب قائمًا ثم يشرع في ذكر الاعتدال: وهو ربنا ولك الحمد، ويبدأ في التكبير حين يشرع في الهوى إلى السجود، ويمدده حتى يضع جبهته على الأرض ثم يشرع في تسبيح السجود، ويشرع في التكبير للقيام من التشهد الأول، حين يشرع في الانتقال، ويمدده حتى ينتصب قائمًا.

وقال في سبل السلام: ظاهر قوله يكبر حين كذا وحين كذا؛ أن التكبير يقارن هذه الحركات، فيشرع في التكبير عند ابتدائه للركن، وأما القول بأنه يمد التكبير حتى يتم الحركة فلا وجه له، بل يأتي باللفظ من غير زيادة على أدائه، ولا نقصان منه. وعلى تسليم ما قاله النووي في مد التكبير إلى انتهاء حركات الانتقال، فينبغي للمصلي أن يسرع بحركات الانتقال، ويراعى عدم مد لفظ الجلالة أزيد من حركتين فإنه مد طبيعي، وقد اتفق القراء على أنه لا يجوز مده أزيد من حركتين خلافاً لما يفعله بعضهم من مبالغتهم في هذا المد إلى نحو ست حركات، أو أكثر.

وقالت المالكية: لا يكبر للقيام من اثنتين حتى يستقل قائماً، وهو قول عمر بن عبد العزيز، وقالوا: لأنه كمفتتح صلاة جديدة، لكن الحديث يرده. قوله: (ثم يقول حين ينصرف: والذي نفسى بيده... إلخ) ذكر ذلك أبو هريرة ترغيباً لهم في فعل مثله، ولما كان يقع من الاختلاف بينهم في التكبير، فإن بعضهم كان لا يرى التكبير إلا للإحرام، وبعضهم يزيد على تكبيرة الإحرام بعض ما جاء في حديث أبي هريرة.

وكأن هؤلاء لم يبلغهم فعل رسول الله ﷺ، ولهذا كان يقول لهم: إني لأشبهكم صلاة بصلاة رسول الله ﷺ، واستقر العمل على ما في حديثه هذا، وقد حكى مشروعية التكبير في كل خفض ورفع الترمذى عن الخلفاء الأربعة، وغيرهم ومن بعدهم من التابعين قال: وعليه عامة الفقهاء والعلماء، وحكاها ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشعبي وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي ومالك وسعيد بن عبد العزيز وعامة أهل العلم.

وقال البغوي في شرح السنة: اتفقت الأمة على هذه التكبيرات لحديث الباب، ولما رواه أحمد والنسائي والترمذى وصححه عن ابن مسعود، قال: رأيت النبي ﷺ يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود. قال ابن سيد الناس، وقال آخرون: لا يشرع

إلا تكبيرة الإحرام فقط، ويحكى ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصرى، ونقله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ونقله ابن بطال عن جماعة أيضًا منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين، واستدلوا بما أخرجه أحمد وأبو داود بعد عن ابن أبى عن أبيه أنه صلى مع النبي ﷺ فكان لا يتم التكبير، وفي لفظ لأحمد: (إذا خفض ورفع)، وفي رواية: فكان لا يكبر إذا خفض يعنى بين السجدين، وفي إسناده الحسن بن عمران، قال أبو زرعة: شيخ، ووثقه ابن حبان، وحكى عن أبي داود الطيالسى أنه قال: هذا عندى باطل، وهذا لا يقوى على معارضة الأحاديث الدالة على التكبير فى كل خفض، ورفع لكثرتها وصحتها وكونها مثبتة ومشملة على الزيادة.

والأحاديث الواردة فى هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سنية التكبير فى كل خفض ورفع، وقال أبو عمر: قال قوم من أهل العلم: إن التكبير ليس بسنة إلا فى الجماعة، وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن لا يكبر، وقال (أحمد): أحبُّ إلى أن يكبر إذا صلى وحده فى الفرض وأما فى التطوع فلا، وروى عن ابن عمر أنه كان لا يكبر إذا صلى وحده.

وحكى الطحاوى أن بنى أمية كانوا يتركون التكبير فى كل خفض دون الرفع. ولا دليل على هذه التفرقة كلها، وقد روى أحمد عن عمران بن حصين: أن أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وضعف صوته، وهذا يحتمل أنه ترك الجهر، وروى الطبرى عن أبي هريرة: أن أول من ترك التكبير معاوية، وروى أبو عبيد أن أول من تركه زياد، وهذه الروايات غير منافية؛ لأن زيادًا تركه بترك معاوية، وكان معاوية تركه بترك عثمان.

وقد حمل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء، وقد اختلف القائلون بمشروعية التكبير فذهب جمهورهم إلى أنه مندوب فيما عدا تكبيرة الإحرام، وقال أحد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر: أنه يجب كله، واحتج الجمهور على الندية بحديث ابن أبيزى؛ لأن تركه له ﷺ في بعض الحالات لبيان الجواز والإشعار بعدم الوجوب، قوله: (إن كانت) إن مخفة من الثقلة.

﴿ باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه ﴾

● عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ.

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والنسائي والحاكم والترمذي والدارقطني والدارمي والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا سجد وضع... إلخ) أى: إذا أراد السجود وفيه دلالة على مشروعية وضع الركبتين على الأرض عند السجود قبل اليدين، ورفع اليدين عند القيام قبل رفع الركبتين، وإلى ذلك ذهب الجمهور، وحكاه أبو الطيب عن عامة الفقهاء، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب والنخعي ومسلم بن يسار وسفيان الثوري وأحمد وإسحاق وأبي حنيفة وأصحابه مستدلين بهذا الحديث، لكن قال الدارقطني: تفرد به يزيد عن شريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوى فيما ينفرد به.

وقال البخاري والبيهقي وابن أبي داود: وتفرد به شريك، وقال الترمذي: حسن غريب لا نعرف أحداً رواه غير شريك. لكن يقويه ما رواه الدارقطني والحاكم

والبيهقي عن عاصم الأحول عن أنس قال: رأيت رسول الله ﷺ اغبط بالتكبير حتى سبقت ركبته يديه. قال الحاكم: هو على شرط الشيخين، وقال البيهقي: تفرد به العلاء وهو مجهول. وذهبت العترة والأوزاعي ومالك وابن حزم إلى أنه ينبغي تقديم اليدين قبل الركبتين عند السجود، ورفع الركبتين عند القيام قبل اليدين، وروى ابن عبد الحكم عن مالك التخيير بين الأمرين، واستدلوا بما رواه أحمد والنسائي من طريق محمد ابن عبد الله بن حسن عن أبي الزناد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير وليضع يديه قبل ركبته، وسيأتي للمصنف، ورواه الترمذى أيضاً وقال: لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه، وقال البخارى: إن محمد بن عبد الله بن حسن: لا يتابع عليه.

لكن يقويه ما رواه الدارقطنى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد يضع يديه قبل ركبته، وأجاب من تمسك بحديث وائل بن حجر: بأن حديث أبي هريرة وابن عمر منسوخان بما رواه ابن خزيمة فى صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: كنا نضع اليدين قبل الركبتين، فأمرنا أن نضع الركبتين قبل اليدين.

قال الحازمى: فى إسناده مقال، ولو كان محفوظاً لدل على النسخ، غير أن المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث نسخ التطبيق، وقال الحافظ: أنه من أفراد إبراهيم بن إسماعيل بن سلمة بن كهيل عن أبيه وهما ضعيفان. وقد عكس ابن حزم فجعل حديث أبي هريرة ناسخاً لما خالفه.

وقد بسط صاحب الهدى المقام فى ذلك فقال: كان ﷺ يضع ركبته قبل يديه ثم يديه بعدهما ثم جبهته وأنفه وهذا هو الصحيح الذى رواه شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر، رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبته قبل

يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبته، ولم يرو في فعله ما يخالف ذلك، وأما حديث أبي هريرة يرفعه: إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير، وليضع يديه قبل ركبته. فالحديث والله أعلم قد وقع فيه وهم من بعض الرواة، فإن أوله يخالف آخره، فإنه إذا وضع يديه قبل ركبته، فقد برك كما يرك البعير، فإن البعير إنما يضع يديه أولاً، ولما علم أصحاب هذا القول ذلك، قالوا: ركبتا البعير في يديه لا في رجليه، فهو إذا برك وضع ركبتيه أولاً، فهذا هو المنهى عنه، وهو فاسد لوجوه: أحدها: أن البعير إذا برك فإنه يضع يديه أولاً وتبقى رجلاه قائمتين، فإذا نهض فإنه ينهض برجليه أولاً وتبقى يده على الأرض، وهذا هو الذى نهى عنه ﷺ وفعل خلفه، وكان أول ما يقع منه على الأرض الأقرب منها فالأقرب، وأول ما يرتفع عن الأرض منها الأعلى فالأعلى، وكان يضع ركبتيه أولاً ثم يديه ثم جبهته، وإذا رفع؛ رفع رأسه أولاً، ثم ركبته، وهذا عكس فعل البعير، وهو ﷺ نهى في الصلوات عن التشبه بالحيوانات، فنهى عن بروك كبروك البعير، والتفات كالتفات الثعلب، وافتراش كافتراش السبع، وإقعاء كإقعاء الكلب، ونقر كنقر الغراب، ورفع الأيدي وقت السلام كأذنان الخيل الشمس، فهدى المصلى مخالف هدى الحيوانات.

الثاني: أن قوهـم: ركبتا البعير في يديه كلام لا يعقل ولا يعرفه أهل اللغة، وإنما الركبة في الرجلين، وإن أطلق على التين في يديه اسم الركبة فعلى سبيل التغليب.

الثالث: أنه لو كان كما قالوه، لقال: فليرك كما يرك البعير، وإن أول ما يمس الأرض من البعير يده.

وسر المسألة أن من تأمل بروك البعير، وعلم أنه نهى النبي ﷺ عن بروك كبروك البعير علم أن حديث وائل بن حجر هو الصواب، والله أعلم، وكان يقع لى أن

حديث أبي هريرة مما انقلب على بعض الرواة متنه وأصله، ولعله وليضع ركبته قبل يديه كما انقلب على بعضهم حديث ابن عمر: إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، فقال: إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال.

وكما انقلب على بعضهم حديث: لا يزال يلقى في النار، فتقول: هل من مزيد؟ إلى أن قال: وأما الجنة فينشيء الله لها خلقاً يسكنهم إياها، فقال: وأما النار؛ فينشيء الله لها خلقاً يسكنهم إياها، حتى رأيت أبا بكر بن أبي شيبه قد رواه كذلك، فقال: حدثنا محمد بن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبته قبل يديه، ولا يبرك كبشوك الفحل، ورواه الأثرم في سننه أيضاً عن أبي بكر كذلك، وقد روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ما يصدق ذلك ويوافق حديث وائل بن حجر قال ابن أبي داود: حدثنا يوسف بن عدي حدثنا فضل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا سجد بدأ بركبته قبل يديه.

وقد روى ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد عن أبيه قال: كنا نضع اليدين قبل الركبتين، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين، وعلى هذا؛ فإن كان حديث أبي هريرة محفوظاً فإنه منسوخ، ولكن للحديث علتان: إحداهما: إنها رواية يحيى بن سلمة بن كهيل، وليس بمن محتج به، قال النسائي: متروك، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً لا يحتج به، وقال ابن معين: ليس بشيء.

الثانية: أن المخطوط من رواية مصعب بن سعد عن أبيه هذا إنما هو قصة التطبيق، وقول سعد: كنا نضع هذا يعني: اليدين والركبتين فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب، وأما حديث أبي هريرة المتقدم فقد علله البخاري والترمذي والدارقطني، قال

البخارى: محمد بن عبد الله بن حسن لا يتابع عليه، وقال: لا أدرى أسمع من أبي الزناد أم لا، وقال الترمذى: غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه، وقال الدارقطنى: تفرد به الدراوردى عن محمد بن عبد الله بن الحسن العلوى عن أبي الزناد، وقد ذكر النسائى عن قتيبة: حدثنا عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله بن الحسن العلوى عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبى ﷺ قال: يعتمد أحدكم فى صلاته فيترك كما يترك الجمل، ولم يزد، قال أبو بكر بن أبي داود: وهذه سنة تفرد بها أهل المدينة ولهم فيها إسنadan، هذا أحدهما والآخر عن عبد الله بن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ.

قلت: أراد الحديث الذى رواه أصبغ بن الفرّج عن الدراوردى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه كان يضع يديه قبل ركبته ويقول: كان النبى ﷺ يفعل ذلك، رواه الحاكم فى المستدرک من طريق محمد بن سلمة عن الدراوردى، وقال: على شرط مسلم، وقد رواه الحاكم من حديث حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أنس، قال: رأيت رسول الله ﷺ انحط بالكبير حتى سبقت ركبته يديه، قال الحاكم على شرطهما، ولا أعلم له علة.

قلت: قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن هذا الحديث فقال: هذا الحديث منكر. وإنما أنكره - والله أعلم - لأنه من رواية العلاء بن إسماعيل العطار عن حفص بن غياث، والعلاء هذا مجهول، لا ذكر له فى الكتب الستة، فهذه الأحاديث المرفوعة من الجانبين كما ترى.

وأما الآثار المحفوظة عن الصحابة، فالحفوظ عن عمر بن الخطاب ؓ أنه كان يضع ركبته قبل يديه، ذكره عنه عبد الرزاق وابن المنذر وغيرهما، وهو المروى عن ابن مسعود ؓ، ذكره الطحاوى عن فهد عن عمر بن حفص عن أبيه عن الأعمش

عن إبراهيم عن أصحاب عبد الله علقمة والأسود قالوا: حفظنا عن عمر في صلاته أنه خرّ بعد ركوعه على ركبتيه كما يخر البعير، ووضع ركبتيه قبل يديه ثم ساق من طريق الحجاج بن أرطاة قال: قال إبراهيم النخعي: حفظ عن عبد الله بن مسعود أن ركبتيه كانتا تقعان على الأرض قبل يديه.

وذكر عن أبي مرزوق عن وهب عن شعبة عن مغيرة قال: سألت إبراهيم عن الرجل يبدأ بيديه قبل ركبتيه إذا سجد قال: أو يصنع ذلك إلا أحق أو مجنون، قال ابن المنذر: اختلف أهل العلم في هذا الباب فمن رأى أن يضع ركبتيه قبل يديه عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وبه قال النخعي ومسلم بن يسار والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو حنيفة وأصحابه وأهل الكوفة.

وقالت طائفة: يضع يديه قبل ركبتيه، قاله مالك، وقال الأوزاعي: أدركنا الناس يضعون أيديهم قبل ركبتيه، قال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث. قلت: وقد روى حديث أبي هريرة بلفظ آخر ذكره البيهقي: وهو إذا سجد أحدكم فلا يرك كما يرك البعير، وليضع يديه على ركبتيه، قال البيهقي: فإن كان محفوظاً كان دليلاً على أنه يضع يديه قبل ركبتيه عند الإهواء إلى السجود، وحديث وائل بن حجر أولى لوجه:

أحدها: أنه ثبت من حديث أبي هريرة قاله الخطابي وغيره. الثاني: أن حديث أبي هريرة مضطرب المتن كما تقدم فمنهم من يقول فيه وليضع يديه قبل ركبتيه، ومنهم من يقول بالعكس، ومنهم من يقول وليضع يديه على ركبتيه، ومنهم من يحذف هذه الجملة رأساً. الثالث: ما تقدم من تعليل البخاري والدارقطني وغيرهما. الرابع: أنه على تقدير ثبوته، قد ادعى فيه جماعة من أهل العلم النسخ، قال ابن المنذر: وزعم بعض أصحابنا أن وضع اليدين قبل الركبتين منسوخ، وقد تقدم ذلك. الخامس:

أنه الموافق لنهى النبي ﷺ عن برك كبروك الجمل في الصلاة بخلاف حديث وائل بن حجر. السادس: أنه الموافق للمنقول عن الصحابة كعمر بن الخطاب وابنه وعبدالله بن مسعود، ولم ينقل عن أحد منهم ما يوافق حديث أبي هريرة إلا عن عمر رضي الله عنه.

السابع: أن له شواهد من حديث ابن عمر وأنس كما تقدم، وليس لحديث أبي هريرة شاهد، فلو تقاوما لقدم حديث وائل بن حجر من أجل شواهد، فكيف وحديث وائل أقوى كما تقدم. الثامن: أن أكثر الناس عليه والقول الآخر إنما يحفظ عن الأوزاعي ومالك، وأما قول ابن أبي داود أنه قول أهل الحديث، فإنما أراد به بعضهم وإلا فأحمد والشافعي وإسحاق على خلافه.

التاسع: أنه حديث فيه قصة محكية سقت بحكاية فعله ﷺ فهو أولى أن يكون محفوظاً؛ لأن الحديث إذا كان فيه: محكية دلّ على أنه حفظ.

العاشر: أن الأفعال المحكية فيه كلها ثابتة صحيحة من رواية غيره فهي أفعال معروفة صحيحة، وهذا واحد منها فله حكمها، ومعارضه ليس مقاوماً له فيتعين ترجيحه.

﴿ باب النهوض في الفرد ﴾

أى: في بيان كيفية القيام من الركعة الفرد، وهي الأولى من الصلوات كلها، والثالثة من الرباعية.

● عَنْ أَبِي قَلَابَةَ قَالَ: جَاءَنَا أَبُو سُلَيْمَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ فِي مَسْجِدِنَا فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لِأُصَلِّي وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَرِيكُمْ

كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي قِلَابَةَ: كَيْفَ صَلَّيْتُ؟ قَالَ: مِثْلَ صَلَاةِ شَيْخِنَا هَذَا، يَغْنِي عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ إِمَامَهُمْ، وَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى قَعَدَ ثُمَّ قَامَ .
أخرج الحديث أيضاً: البخارى ومسلم والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (إلى مسجدنا) وفي رواية البخارى: جاءنا مالك بن الحويرث فصلى بنا في مسجدنا هذا أى: مسجد جرم، قوله: (إني لأصلى وما أريد الصلاة) يدل على أن ذلك كان في غير وقت صلاة الفريضة، كما صرح به في رواية البخارى عن أبي قلابة أن مالك بن الحويرث قال لأصحابه: ألا أنيكنكم صلاة رسول الله ﷺ ، وذلك في غير حين صلاة، وفعل ذلك بهم ليعلمهم كيفية صلاته ﷺ .

قوله: (قلت لأبي قلابة: كيف صلى ... إلخ) أى: قال أيوب: قلت لأبي قلابة: كيف صلى مالك بن الحويرث، قال: مثل صلاة شيخنا هذا، يعنى: عمرو بن سلمة الجرمي الذي كان إماماً لهم، وذكر أبو قلابة أن مالك بن الحويرث كان إذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة في الركعة الأولى جلس جلسة خفيفة ثم قام.

● عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا .

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والبخارى والترمذى والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا كان في وتر ... إلخ) أى: فرد من صلاته وفيه دلالة على مشروعية جلسة الاستراحة بعد الفراغ من السجدة الثانية في الركعة الأولى والثالثة، وقبل القيام إلى الثانية والرابعة، وبه قالت الشافعية وداود وأحمد في رواية

عنه، وهو قول مالك بن الحويرث وأبي حميد وأبي قتادة وجماعة من الصحابة والتابعين، واحتجوا بأحاديث الباب.

وذهب أكثر الأئمة إلى عدم مشروعية هذه الجلسة، وقالوا: إذا رفع المصلي رأسه من السجود نهض للقيام من غير جلوس، وهو قول ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبي الزناد ومالك والثوري والحنفية وأحمد وإسحاق، واستدلوا بما رواه البزار عن وائل بن حجر أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه من السجدة استوى قائمًا، وبأحاديث وائل بن حجر وأبي حميد الساعدي المتقدم ذكرها للمصنف فإنه لم يكن فيها هذه الجلسة.

وبما رواه ابن المنذر عن النعمان بن أبي عياش قال: أدركت غير واحد من أصحاب النبي ﷺ فكان إذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس، وبأنها لو كانت مشروعة؛ لشرع لها ذكر كبيرها.

وأجابوا عن حديث مالك بن الحويرث وأشباهه: بأنه ﷺ فعل ذلك لعل، لا أنه من سنة الصلاة، كما يؤيده ما تقدم للمصنف في باب (ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام) عن معاوية بن أبي سفيان قال: قال رسول الله ﷺ: لا تبادروني بركوع ولا بسجود فإنه مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به إذا رفعت، إنى قد بدنت.

وقال أبو إسحاق المروزي: إن كان المصلي ضعيفًا جلس؛ لأنه يحتاج إلى الاستراحة، وإن كان قويًا لم يجلس؛ لأنه لا يحتاج إلى الاستراحة. وقال صاحب الهدى: كان ﷺ ينهض على صدور قدميه وركبتيه معتمدًا على فخذه، كما ذكر عنه وائل وأبو هريرة، ولا يعتمد على الأرض بيديه، وقد ذكر عنه مالك بن الحويرث أنه كان لا ينهض حتى يستوى جالسًا، وهذه هي التي تسمى جلسة الاستراحة.

واختلف الفقهاء فيها، هل هي من سنن الصلاة؟ فيستحب لكل واحد أن يفعلها، أو ليست من السنن، وإنما يفعلها من احتاج إليها على قولين: هما روايتان عن أحمد - رحمه الله تعالى - قال الخلال: رجع أحمد إلى حديث مالك بن الحويرث في جلسة الاستراحة، وقال: أخبرني يوسف بن موسى أن أبا أمانة سئل عن النهوض، فقال: على صدور القدمين على حديث رفاعه، وفي حديث ابن عجلان ما يدل على أنه كان ينهض على صدور قدميه، وقد روى عن عدة من أصحاب النبي ﷺ وسائر من وصف صلاته ﷺ، لم يذكر هذه الجلسة، وإنما ذكرت في حديث أبي حميد ومالك بن الحويرث، ولو كان هديه ﷺ فعلها دائماً، لذكرها كل واصف لصلاته ﷺ، ومجرد فعله ﷺ لها لا يدل على أنها من سنن الصلاة إلا إذا علم أنه فعلها سنة يقتدى به فيها، وأما إذا قدر أنه فعلها للحاجة، لم يدل على كونها سنة من سنن الصلاة.

﴿ باب الإقعاء بين السجدين ﴾

أى: في بيان حكم الإقعاء بين السجدين في الصلاة.

أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: قُلْنَا لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ فِي السُّجُودِ فَقَالَ: هِيَ السُّنَّةُ قَالَ: قُلْنَا: إِنَّا لَنَرَاهُ جُفَاءً بِالرَّجْلِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّكَ ﷺ.

أخرج الحديث أيضاً: مسلم والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (قلنا لابن عباس... إلخ) يعنى: سألناه عن حكم

الإقعاء على القدمين بين السجدين، قوله: (قال: قلنا: إنا لنراه جفاء بالرجل... إلخ)

أى: قال طاوس: لابن عباس، إنا لنرى الإقعاء فظاظة وغلظة بالرجل، بفتح الراء وضم الجيم، كما نقله القاضى عياض عن جمع من رواة مسلم، وصوّبه الجمهور، قالوا: وهو المناسب لإضافة الجفاء إليه، وضبطه ابن عبد البر بكسر الراء وسكون الجيم، يريد أن جلوسه على رجله في الصلاة مشقة، وتؤيده رواية أحمد: إنا لنراه جفاء بالقدم، فقال ابن عباس: هي سنة نبيك ﷺ .

وفيه دلالة على مشروعية الإقعاء بين السجدين، والمراد به هنا: أن يضع أليه على عقبه، ويجعل صدور قدميه إلى الأرض، فقد روى البيهقي عن ابن عباس: من سنة الصلاة أن تمس ألتاك عقبيك بين السجدين، وحمل جماعة حديث ابن عباس هذا على الإقعاء المفسر بهذا التفسير منهم البيهقي والقاضى عياض، وقال: قد روى عن جماعة من الصحابة والسلف أنهم كانوا يفعلونه.

وذهب مالك والنخعي والحنفية والحنابلة إلى كراهة الإقعاء مطلقاً سواء أفسر بالهيئة المذكورة، أم فسر بوضع أليه ويديه على الأرض، ونصب ساقيه وفخذه، ويدل لهم ما رواه الترمذى من طريق أبى إسحاق عن الحارث عن على قال: قال لى رسول الله ﷺ: يا على إنى أحب لك ما أحب لنفسى، وأكره لك ما أكره لنفسى: لا تقع بين السجدين.

وما رواه ابن ماجه عن أبى موسى وأبى إسحاق عن الحارث عن على قال: قال النبى ﷺ: لا تقع إقعاء الكلب. وما رواه أيضاً من طريق يزيد بن هارون قال: أنبانا العلاء، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال لى النبى ﷺ: إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقمى الكلب، ضع أليك بين قدميك وألرق ظاهر قدميك بالأرض.

والنهي في هذه الأحاديث عندهم للكرهه لحديث ابن عباس وقد اختلف في دفع التناقض الظاهر بين أحاديث النهي عن الإقعاء وبين حديث ابن عباس وفي كيفية الجمع بينها، فقال الخطابي والماوردي: إن حديث ابن عباس منسوخ بأحاديث النهي، ولعل ابن عباس لم يبلغه ذلك، وقال البيهقي والقاضي عياض وابن الصلاح والنووي وجماعة: يجمع بينهما بأن الإقعاء المنهي عنه هو المفسر بوضع اليه ويديه على الأرض ونصب ساقيه وفخذه، والإقعاء الذي قال ابن عباس: أنه من السنة هو وضع الأليين على العقبين والركبتين على الأرض، وجعل صدور القدمين إلى الأرض. قال في النيل: وهذا الجمع لا بد منه، وأحاديث النهي والمعارض لها يرشد إليه، لما فيها من التصريح بإقعاء الكلب، ولما في أحاديث العبادلة من التصريح بالإقعاء على القدمين وعلى أطراف الأصابع، فالقول بالنسخ غفلة عن ذلك، وعما صرح به الحفاظ من جهل تاريخ هذه الأحاديث، وعن المنع من المصير إلى النسخ مع إمكان الجمع.

فتحصل من هذا أن الإقعاء على الوجه الذي ذكره ابن عباس مشروع كالافتراش، قال النووي في شرح المذهب: إن الإقعاء الذي رواه ابن عباس وابن عمر فعله النبي ﷺ على التفسير المختار الذي ذكره البيهقي، وفعل ﷺ ما رواه أبو حميد وموافقه من جهة الافتراش، وكلاهما سنة، لكن إحدى السنتين أكثر واشهر، وهي رواية أبي حميد؛ لأنه رواها وصدقه عشرة من الصحابة، ورواها وائل بن حجر وغيره، وهذا يدل على مواظبته عليها وشهرتها عندهم فهي أفضل وأرجح، مع أن الإقعاء سنة أيضًا. ويعني بما رواه ابن عمر ما أخرجه البيهقي عنه أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى يقعد على أطراف أصابعه، ويقول: أنه من السنة.

﴿ باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ﴾

● عَنْ عُبَيْدِ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَمِلءَ الْأَرْضِ وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ.

أخرج الحديث أيضاً: مسلم وابن ماجه ورواه الترمذی.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا رفع رأسه من الركوع... إلخ) أى: حين شرع فى رفع رأسه من الركوع يقول: سمع الله لمن حمده، وكان يقول: اللهم ربنا لك الحمد، وهو قائم، كما صرح به فى رواية البخارى، وفيها: ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم: ربنا لك الحمد ملىء السماوات وملىء الأرض، بنصب ملىء على أنه صفة لمصدر محذوف، أى: حمداً ملىء أو بنزع الخافض، ويكون على تقدير مضاف، أى: بمقدار ملىء، ويجوز رفعه على أنه صفة للحمد، والملىء بالكسر: ما يأخذه الإناء إذا امتلأ، وهو كما تقدم غثيل وتقريب، فإن الكلام لا يقدر بالمكاييل ولا يوضع فى الأوعية، والمراد منه: كثرة العدد، حتى لو قدر أن تلك الكلمات أجسام تملأ الأمكنة للملأت السماوات والأرضين، وفى رواية مسلم والنسائى: ملىء السماوات وملىء الأرض وملىء ما بينهما وملىء ما شئت من شيء بعد، أى بعد السماوات والأرض كالعرش والكرسى وما تحت الثرى، وغيرها مما لا يعلم سمعته إلا الله ﷻ.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ حِينَ يَقُولُ سَمِعَ
 اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلءَ السَّمَاءِ. قَالَ مُؤْمِلٌ: مِلءَ
 السماوات وَمِلءَ الأرضِ وَمِلءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ أَهْلِ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ
 أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ - لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ زَادَ مَحْمُودٌ: وَلَا
 مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ، ثُمَّ اتَّفَقُوا وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ. وَقَالَ بَشْرٌ: رَبَّنَا
 لَكَ الْحَمْدُ لَمْ يَقُلْ مَحْمُودٌ: اللَّهُمَّ. قَالَ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ .
 أخرج الحديث أيضًا: مسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يقول حين يقول: سمع الله... إلخ) يعنى:
 يقول: اللهم ربنا لك الحمد... إلخ، بعد أن يستقل قائمًا عقب قوله: سمع الله لمن حمده،
 كما تقدم في رواية البخارى، وفي رواية له ولمسلم: اللهم ربنا ولك الحمد، بالجمع بين
 الواو والهم. قوله: ملء السماء ، قال مؤمل: ملء السماوات) يعنى: قال مؤمل بن الفضل:
 السماوات بصيغة الجمع والباقون بالافراد، قوله: (أهل الثناء والمجد) ينصب أهل على النداء أو
 المدح، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدا محذوف أى: أنت أهل الثناء والمجد، والثناء: الوصف
 بالجميل والمجد والعظمة ونهاية الشرف.

قوله: أحق ما قال العبد أحق بالرفع خبر مبتدا محذوف، أى: أنت أحق من
 غيرك بما قاله العبد من الثناء والمجد، أو هو مبتدا خبره جملة قوله: لا مانع لما أعطيت،
 أى: أثبت قول: قاله العبد: لا مانع لما أعطيت، وكان هذا أحق ما قال العبد؛ لأن فيه
 التفويض إلى الله تعالى والاعتراف بوحديته، وأن الحول والقوة والخير وغيره منه
 تعالى، وأل في العبد للعهد والمعهود النبى ﷺ ، أو للجنس فيصدق على كل فرد.

قوله: (وكلنا لك عبد) معترض بين المبتدأ والخبر على الوجه الثاني، وفائدته: تأكيد التفويض لله تعالى، قوله: (لا مانع لما أعطيت... إلخ) أى: لا مانع لما أردت عطاءه، زاد محمود بن خالد في روايته قوله: ولا معطى لما منعت، وهى رواية مسلم، وهذا نظير قوله تعالى: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ فاطر/٢.

قوله: (ثم اتفقوا، ولا ينفع ذا الجد منك الجد) أى: اتفق كل من مؤمل ومحمود وابن السرح ومحمد على قوله ﷺ: ولا ينفع ذا الجد منك الجد، أى: لا ينفع صاحب الغنى من عذابك غناه، ويحتمل أن تكون من بمعنى: عند أى: لا ينفع صاحب الغنى عندك غناه، وإنما ينفعه العمل بطاعتك، فالجد بفتح الجيم. الغنى، ويطلق أيضًا على العظمة والخط، وضبطه بعضهم بكسر الجيم بمعنى الاجتهاد، أى: لا ينفع صاحب الاجتهاد منك اجتهاده، وإنما ينفعه التوفيق والقبول لعمله، والأول هو الصحيح.

وقد جاء فى رواية لابن ماجه: بيان سبب هذه الجملة، فقد روى من طريق شريك عن ابن عمر قال: سمعت أبا جحيفة يقول: ذكرت الجودود عند رسول الله ﷺ وهو فى الصلاة فقال رجل: جدّ فلان فى الخيل، وقال آخر: جدّ فلان فى الإبل، وقال آخر: جدّ فلان فى الغنم، وقال آخر: جدّ فلان فى الرقيق، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته ورفع رأسه من آخر الركعة قال: اللهم ربنا لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شئ بعد، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت، ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ، وطول رسول الله ﷺ صوته بالجدّ ليعلموا أنه ليس كما يقولون.

قوله: (وقال بشر: ربنا لك الحمد... إلخ) أى: قال بشر بن بكر في روايته: ربنا لك الحمد بدون لفظ اللهم، وكذا لم يذكرها محمود في روايته، لكن قال: ربنا ولك الحمد بإثبات الواو.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أن المصلى يقول هذا الذكر بعد الرفع من الركوع، وحال الاعتدال لا فرق بين فرض ونفل، وبه قالت الشافعية والحنابلة، وقالت الحنفية: أنه محمول على النافلة، لكن ظاهر الأحاديث يرده.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

أخرج الحديث أيضًا: مالك والبخارى ومسلم والترمذى والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده... إلخ) استدلّ به على أن الإمام يقتصر على قوله: سمع الله لمن حمده، والمأموم على قوله: ربنا لك الحمد، وبه قال ابن مسعود وأبو هريرة وأبو حنيفة ومالك والهادي والقاسم، مستدلين بحديث الباب، وبما رواه البخارى ومسلم عن أنس مرفوعًا: إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده: فقولوا: ربنا لك الحمد، وبما تقدم للمصنف في باب الإمام يصلى من قعود عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به. ونحوه عند البخارى من طريق عائشة وفيه: فإذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد.

وقال الثوري والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد والحنابلة: يجمع الإمام بين الذكرين، والمأموم يقتصر على قوله: ربنا لك الحمد، واحتجوا على اقتصار المأموم على ذلك بحديث الباب ونحوه، وعلى أن الإمام يجمع بينهما بما رواه البخارى عن أبي

هريرة قال: كان النبي ﷺ إذا قال: سمع الله لمن حمده، قال: اللهم ربنا ولك الحمد، ويدل لهم أيضاً ما تقدم في الباب عن عبد الله بن أبي أوفى.

وأما المنفرد فقالت المالكية والحنابلة: أنه يجمع بين الذكرين، قال في المدونة: إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده فلا يقل هو: اللهم ربنا لك الحمد، ولكن يقول ذلك من خلفه، وإذا صلى الرجل وحده، فقال: سمع الله لمن حمده، فليقل: اللهم ربنا ولك الحمد أيضاً.

وقالت الحنفية: أنه يقتصر على قوله: ربنا لك الحمد، قال الزيلعي: وهو الذي عليه أكثر المشايخ، وقال في المبسوط: وهو الأصح؛ لأن التسميع حث لمن هو معه على التسميع، وليس معه غيره ليحثه عليه؛ ولأنه لو جمع بين الذكرين وقع الثاني في حال الاعتدال، وهو لم يشرع إلا في الانتقال.

وقال أبو بكر الرازي: ينبغي أن يأتي بالتسميع لا غير على قياس أبي حنيفة؛ لأنه إمام نفسه، والإمام يقتصر على التسميع عنده، وهي رواية النوادر، وروى الحسن عن أبي حنيفة: أن المنفرد يجمع بين الذكرين، وقال صاحب الهداية: وهو الأصح، ووجهه أنه إمام نفسه، فيأتي بالتسميع ثم بالتحميد لعدم من يمثل به خلفه.

وذهبت الشافعية إلى أن المصلي يجمع بين الذكرين إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً، وبه قال عطاء وأبو بردة ومحمد بن سيرين وإسحاق وداود، واحتجوا بما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة، وفيه: ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد، وبما رواه مسلم عن حذيفة أنه ﷺ قال حين رفع رأسه: سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد.

وهذه الأحاديث وإن كانت أخص من الدعوى؛ لأنها حكاية لصلاته ﷺ إماماً كما هو الغالب، إلا أن قوله: صلوا كما رأيتموني أصلي، لا يدل على الاختصاص

بالإمام، واحتجوا أيضاً بما رواه الدارقطني عن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: يا بريدة إذا رفعت رأسك من الركوع فقل: سمع الله لمن حمده، اللهم ربنا لك الحمد ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد.

وظاهره عدم الفرق بين كونه إماماً أو منفرداً أو مأموماً قال النووي: ولأنه ذكر، يستحب للإمام، فيستحب لغيره كالتسبيح في الركوع وغيره، ولأن الصلاة مبنية على أن لا يفتر عن الذكر في شيء منها، فإن لم يقل بالذكرين في الرفع والاعتدال، بقي أحد الحالين خالياً عن الذكر.

قوله: (فإنه من وافق... إلخ) أى: من قال ذلك، ووافق قوله قول الملائكة؛ غفر له ما تقدم من ذنبه، أى: الصغائر، فإن الملائكة تقول ذلك عقب قول الإمام: سمع الله لمن حمده، وفيه إشعار بأن الملائكة تقول ما يقول المأمومون، وأن المراد بالموافقة: الموافقة في القول والزمن خلافاً لابن حبان وغيره ممن قال: المراد الموافقة في الإخلاص والخشوع.

قال ابن المنير: والحكمة في إثبات الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للإتيان بالوظيفة في محلها؛ لأن الملائكة لا غفلة عندهم، فمن وافقهم كان مستقيظاً. والمراد بالملائكة: من يشهد منهم تلك الصلاة ممن في الأرض أو في السماء، واستظهره الحافظ، واختار ابن بزيمة أن المراد: جميع الملائكة، وقيل: الحفظة.

● حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عَامِرٍ قَالَ: لَا يَقُولُ الْقَوْمُ خَلْفَ الْإِمَامِ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَلَكِنْ يَقُولُونَ: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ .

○ معنى الأثر: قوله: (قال: لا يقول القوم خلف الإمام... إلخ) أى: قال عامر الشعبي: لا يقول القوم خلف الإمام: سمع الله لمن حمده... إلخ، فهو موافق للقائلين بأن

الإمام يقتصر على قوله: سمع الله لمن حمده، والمأموم يقتصر على قوله: ربنا لك الحمد ،
وتقدم بيانه.

﴿ باب الدعاء بين السجدين ﴾

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ
لِي وَارْحَمْنِي وَعَافِنِي وَاهْدِنِي وَارْزُقْنِي .

أخرج الحديث أيضاً: الترمذى وابن ماجه والحاكم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (اللهم اغفر لي وارحمني ... إلخ) أى: يا الله، امحُ
ذنوبي وتقصيري وأحسن إليّ بقبول عبادتي وعافني من البلاء والفتن في الدارين،
واهدي لصالح الأعمال وثبتي على الدين الحق وارزقني رزقاً حسناً ودرجة عالية في
الآخرة، وقد ورد في الذكر بين السجدين أحاديث أخر، فقد روى الترمذى عن ابن
عباس: أنه ﷺ كان يقول بين السجدين: اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني
وارزقني.

وروى النسائي وابن ماجه عن حذيفة أنه ﷺ كان يقول بين السجدين: رب
اغفر لي رب اغفر لي، وروى ابن ماجه عن ابن عباس أنه ﷺ كان يقول بين
السجدين في صلاة الليل: رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني وارفعني.

﴿ باب رفع النساء إذا كن مع الإمام رؤوسهن من السجدة ﴾

● عَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ كَانَ مِنْكُمْ تَوْمِنٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا تَرْفَعُ رَأْسَهَا حَتَّى يَرْفَعَ الرَّجَالُ رُءُوسَهُمْ كَرَاهَةً أَنْ يَرَيْنَ مِنْ عَوْرَاتِ الرَّجَالِ .

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والبخارى.

○ معنى الحديث: قوله: (من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر) وفي نسخة: من كان منكم يؤمن... إلخ، وأتى به حملاً لمن على الامتثال وترهيباً لمن من المخالفة، قوله: (كراهة أن يرين من عورات الرجال) يحتمل أن يكون من كلامه ﷺ وأن يكون من كلام أسماء مدرجاً في الحديث، أى: نهاهن لأجل كراهية أن ترى النساء عورات الرجال، إذا رفعن رؤوسهن قبلهم، فإن الرجال كانوا وقتئذٍ يلبسون أزراراً قصيرة، فإذا سجدوا ربما ظهر من عوراتهم شيء .

وروى البخارى عن أبى هريرة قال: لقد رأيت سبعين من أصحاب الصفة ما منهم رجل عليه رداء، إما إزار وإما كساء قد ربطوها في أعناقهم، فمنها ما يبلغ نصف الساقين ومنها ما يبلغ الكعبين، فيجمعه بيده كراهية أن ترى عورته.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على جواز حضور النساء الجماعة في المساجد، ومحلّه: إذا أمنت الفتنة، وتقدم تحقيقه في باب: ما جاء في خروج النساء إلى المساجد، وعلى أنه يطلب منهن أن لا يرفعن رؤوسهن إلا بعد أن يرفع الرجال رؤوسهم، ومحلّه: إذا لم يكن بينهن وبين الرجال حائل، أخذاً من التعليل.

﴿ باب طول القيام من الركوع بين السجدين ﴾

أى: وطول القعود بين السجدين، وترجم البخارى لهذا الحديث "باب الطمأنينة حتى يرفعن رأسه من الركوع".

● عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ سُجُودَهُ وَرُكُوعَهُ وَقُعُودَهُ وَمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ .

أخرج الحديث أيضًا: البخارى والترمذى والنسائى وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (كان سجوده... إلخ) أى: كان مقدار سجود وركوع النبى ﷺ وقعوده بين السجدين قريبًا من التساوى والتماثل، إلا أن بينهما تفاوتًا ما، وقوله: (وما بين السجدين) هكذا فى أكثر النسخ بالواو بعد وقعوده، وفى بعضها من غير واو، فعلى النسخة الثانية المعنى ظاهر، لأن المراد من القعود هو الجلسة وبين السجدين، ويؤيده ما سيأتى للمصنف عن أنس، وفيه: وكان يقعد بين السجدين، وما رواه البخارى من هذا الطريق بلفظ: كان ركوع النبى ﷺ وسجوده بين السجدين، وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريبًا من السواء، وأما على النسخة التى فيها الواو فيحتمل أن يكون المراد بقوله: وقعوده، القعود الأول للشهد الأول أو الجلسة التى بين التسليم والانصراف، ولا يجوز أن يراد التشهد الأخير لاستثنائه مع القيام من المقاربات فى السواء فى رواية البخارى، فإنهما المرادان بقوله ما خلا القيام والقعود، والذى يظن أن الواو زادها بعض النساخ بدليل رواية البخارى، وغيره.

● عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: مَا صَلَّيْتُ خَلْفَ رَجُلٍ أَوْجَزَ صَلَاةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمَامٍ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قَامَ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ أَوْهَمَ، ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَسْجُدُ، وَكَانَ يَقْعُدُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ أَوْهَمَ .

أخرج الحديث أيضاً: مسلم والبخارى.

○ معنى الحديث: قوله: (أوجز صلاة... إلخ) أى: أقصر صلاة بنصب صلاة على التمييز، قوله: (في تمام) أى: حال كون صلاته تامة في الأقوال والأفعال، وأتى بقوله: في تمام دفعاً لما يتوهم من أن كونها أقصر صلاة، أنسها غير تامة، والمراد: أنه ﷺ كان يتوسط حينما يؤم الناس؛ لأنه كان يقتصر على أقل ما يمكن من الأركان والأبغاض أى: السنن كما توهم بعضهم.

قوله: (قام حتى نقول: قد أوهم) أى: استمر قائماً حتى نظن أنه قد أسقط الركعة التي ركعها وعاد إلى ما كان عليه من القيام للقراءة، يقال: أوهم في صلاته أى: أسقط منها شيئاً، وأوهم من صلاته ركعة إذا تركها، ويحتمل أن المراد من أوهم: نسي أنه في صلاة، وتؤيده رواية البخارى عن ثابت قال: كان أنس بن مالك ينعت لنا صلاة النبي ﷺ فكان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى نقول: قد نسي، وفي بعض النسخ، حتى نقول: قد وهم، أى: غلط.

وفي هذا دلالة على جواز تطويل الاعتدال من الركوع، وتطويل الجلوس بين السجدين، وهو يرد على من قال: إن طولها مبطل للصلاة؛ لأنهما ركنان قصيران، قال في النيل: قد ترك الناس هذه السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة محدثهم وفقههم ومجتهدهم ومقلدهم، فليت شعري ما أدرى ما الذى عولوا عليه في ذلك.

وقال ابن دقيق العيد في شرح حديث البراء: أنه يدل على أن الاعتدال ركن طويل فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف، وهو قولهم: لم يسن فيه تكرير التسيحات كالركوع والسجود، ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص وهو فاسد، وأيضاً، فالذكر المشروع في الاعتدال أطول من الذكر المشروع في الركوع، كما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري وعبد الله بن عباس بعد قوله: حمداً كثيراً طيباً ملأ السماوات وملأ الأرض، وملأ ما شئت من شيء بعد، زاد في حديث ابن أبي أوفى: اللهم طهرني بالثلج، وزاد في حديث آخر: أهل الناء والجد، ومن ثم اختار النووي جواز تطويل الركن القصير بالذكر خلافاً للمرجح في المذهب.

واستدل لذلك أيضاً بحديث حذيفة في مسلم أنه ﷺ قرأ في ركعة بالبقرة وغيرها ثم ركع نحواً مما قرأ، ثم قام بعد أن قال: ربنا ولك الحمد قياماً طويلاً قريباً مما ركع.

قال النووي: الجواب عن الحديث صعب، والأقوى: جواز الإطالة بالذكر. اهـ كلام ابن دقيق العيد.

وقال في الفتح: قد أشار الشافعي في الأم إلى عدم البطلان، فقال: ولو أطال القيام بذكر الله أو يدعو ساهياً، وهو لا ينوي به القنوت، كرهت له ذلك، ولا إعادة إلى آخر كلامه فالعجب ممن يصحح مع هذا بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال "وتوجيههم" ذلك بأنه إذا أطيل انتفت الموالاة معترض بأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان بما ليس منها، وما ورد به الشرع لا يخص نفى كونه منها. على أنه لا وجه لكراهيته أيضاً، مع ثبوت الطول بالنص عن رسول الله ﷺ.

● عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: رَمَقْتُ مُحَمَّدًا ﷺ، وَقَالَ أَبُو كَامِلٍ:
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، فَوَجَدْتُ قِيَامَهُ كَرَكْعَتِهِ وَسَجْدَتِهِ، وَاعْتَدَالُهُ
فِي الرُّكْعَةِ كَسَجْدَتِهِ، وَجَلَسَتِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَسَجْدَتِهِ مَا بَيْنَ
التَّسْلِيمِ وَالْأَنْصِرَافِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ مُسَدَّدٌ:
فَرَكْعَتُهُ وَاعْتَدَالُهُ بَيْنَ الرُّكْعَتَيْنِ فَسَجْدَتُهُ فَجَلَسَتِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ
فَسَجْدَتُهُ فَجَلَسَتِهِ بَيْنَ التَّسْلِيمِ وَالْأَنْصِرَافِ قَرِيبًا مِنَ السَّوَاءِ .
أَخْرَجَ الْحَدِيثَ أَيْضًا: الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَمُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ .

○ معنى الحديث: قوله: (رمقت محمدًا... إلخ) أى: نظرت إليه ﷺ حال
صلاته لأتعلم مقدار أركانها، وهذا لفظ مسدد، ولفظ أبى كامل: رمقت رسول
الله ﷺ كما ذكره المصنف، قوله: (فوجدت قيامه كركعته وسجدة) بالجر عطف على
ركعته، أى: وجدت مقدار قيامه للقراءة كمقدار مجموع ركوعه وسجوده، ويحتمل أن
يكون المعنى: فوجدت قيامه مثل ركوعه ومثل سجوده، وعلى هذا فالثلاثة متقاربة.
قوله: (واعتداله في الركعة كسجدة) أى: ووجدت مقدار اعتداله من الركوع
كمقدار سجدة الأولى، فاعتداله بالنصب عطف على قيامه، قوله: (وجلسته بين
السجدين... إلخ) أى: ووجدت مقدار جلسته بين السجدين ومقدار سجدة الثانية
وجلسته بين التسليم من الصلاة والانصراف، أى: التحول والانتقال من مكان الصلاة
قريبًا من السواء.

فقوله: (ما بين التسليم) فيه حذف الواو مع معطوفها كما صرح به في رواية
مسدد، وفي رواية مسلم من طريق أبى كامل، فجلسته ما بين التسليم والانصراف،

ويحتمل أن يراد بقوله: وسجدته ما بين التسليم والانصراف سجدة السهو، وقوله: قريباً من السواء مفعول ثان لوجد المقدّر.

قوله: (قال مسدد: فركعته... إلخ) أى: قال مسدد بن مسرهد فى روايته: فوجدت قيامه فركعته واعتداله بين الركعتين... إلخ بالعطف لا بالتشبيه، وقوله: (بين الركعتين) يعنى بهما: الركوع والسجود، وقوله: فجلسته بين التسليم والانصراف... إلخ، دليل على أنه ﷺ كان يمكث بعد سلامه من الصلاة فى مكانه قريباً من الركوع والسجود، وفى رواية أحمد ومسلم والترمذى وابن ماجه عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سلم لم يقعد إلا مقدار ما يقول: اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام.

وفى رواية أحمد والبخارى أيضاً عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه وهو يمكث مكانه يسيراً قبل أن يقوم، قالت: فترى والله أعلم أن ذلك كان لكى ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على تخفيف القراءة فى الصلاة، وعلى إطالة الطمأنينة فى الركوع والسجود وفى الاعتدال منهما، قال النووى: وهذا الحديث محمول على بعض الأحوال، وإلا قد ثبتت الأحاديث بتطويل القيام، وأنه ﷺ كان يقرأ فى الصبح بالسنتين إلى المائة وفى الظهر بـ (ألم تريل السجدة) وأنه كانت تقام الصلاة فيذهب الذهاب إلى البقيع فيقضى حاجته ثم يرجع فيتوضأ، ثم يأتى المسجد فيدرك الركعة الأولى، وأنه قرأ سورة المؤمنين حتى بلغ ذكر موسى وهارون.

وأنه قرأ فى المغرب بالطور والمرسلات وفى البخارى بالأعراف وأشباه هذا، وكله يدل على أنه ﷺ كانت له فى إطالة القيام أحوال بحسب الأوقات وهذا الحديث الذى نحن فيه جرى فى بعض الأوقات.

﴿ باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ﴾

● عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَذَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُجْزَى صَلَاةُ الرَّجُلِ حَتَّى يُقِيمَ ظَهْرَهُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ .

أخرج الحديث أيضاً: النسائي وابن ماجه والدارمي والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (لا تجزى صلاة الرجل... إلخ) أى: لا تصح صلاة من لم يسوِّ ظهره في الركوع والسجود، وروى ابن ماجه عن عبد الرحمن بن على بن شيان عن أبيه على بن شيان، وكان من الوفد، قال: خرجنا حتى قدمنا على رسول الله ﷺ وباعناه وصلينا خلفه، فلمح بمؤخر عينه رجلاً لا يقيم صلاته، يعنى: صلبه في الركوع والسجود، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة، قال: يا معشر المسلمين؛ لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، والمراد بإقامة الصلب فيهما: الطمأنينة. وروى الطبراني عن أبي قتادة مرفوعاً: أسوأ الناس سرقة الذى يسرق في صلاته، قالوا: وكيف يسرق في صلاته؟ قال: لا يتم ركوعها وسجودها، ويحتمل أن (في) بمعنى (من) أى: حتى يقيم ظهره من الركوع والسجود، والمراد: حتى يقيم صلبه في الاعتدال بعد الركوع وفي الجلوس بين السجدين.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى ثُمَّ جَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَقَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ فَرَجَعَ الرَّجُلُ فَصَلَّى كَمَا كَانَ صَلَّي، ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ. ثُمَّ

قَالَ: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ. حَتَّىٰ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَحْسَنُ غَيْرَ هَذَا فَعَلَمَنِي. قَالَ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ثُمَّ اجْلِسْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا. قَالَ الْقَعْتَبِيُّ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالَ فِي آخِرِهِ فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ وَمَا انْتَقَصَتْ مِنْ هَذَا شَيْئًا فَإِنَّمَا انْتَقَصَتْهُ مِنْ صَلَاتِكَ وَقَالَ فِيهِ: إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ.

أَخْرَجَ الْحَدِيثَ أَيْضًا: الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ وَالدَّارِقُطِيُّ وَالطَّحَاوِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ.

○ معنى الحديث: قوله: (فدخل رجل) هو خلاد بن رافع كما في رواية ابن أبي شيبة، قال الحافظ: هو خلاد بن رافع الأنصاري، وجاء أنه استشهد ببدر. وهذا لا ينافي رواية أبي هريرة هذه القصة مع كونه أسلم في السنة السابعة، وغزوة بدر كانت في الثانية لاحتمال أن يكون أبو هريرة رواها عن بعض الصحابة الذين شاهدوها فأرسلها.

وفي البخاري: عن عبيد الله بن نعيم دخل رجل ورسول الله ﷺ جالس في ناحية المسجد، ومن طريق إسحاق بن أبي طلحة: بينما رسول الله ﷺ جالس ونحن حوله إذ دخل رجل فأتى القبلة فصلى ... الحديث. وما وقع عند الترمذي عن رفاع بن رافع من قوله: إذ جاء رجل كالبدوي، فصلى، فأخف صلاته (لا ينافي أنه خلاد) لأن

رفاعة شبهه بالبدوى لكونه أخف الصلاة، أو كانت هيئته كهيئة البدوى، قوله (فصلى) وفي رواية النسائي: فصلى ركعتين، والظاهر أنهما تحية المسجد، وفي رواية له أيضاً: فصلى ورسول الله ﷺ يرمقه ولا يشعر، وعند ابن أبي شيبة من رواية أبي خالد: يرمقه ونحن لا نشعر.

قوله: (ثم جاء فسلم) هكذا في رواية للبخارى بهم، وفي رواية له: فجاء فسلم بالفاء، وصلى الرجل قبل أن يسلم على النبي ﷺ، تقدماً لحق الله تعالى على حق رسوله، لأمره ﷺ بذلك لمن يسلم عليه قبل صلاة التحية، قوله: (فرد رسول الله ﷺ... إلخ) وفي رواية لمسلم والبخارى: فقال: وعليك السلام، قوله: (فإنك لم تصل) أى: لم توجد حقيقة الصلاة، فهو نفى للحقيقة لانتفاء الطمأنينة التى هى ركن من أركانها، أو أن المراد: لم تصح صلاتك، فيكون النفى راجعاً للصفة خلافاً لمن قال: أنه نفى للكمال، لأن النفى يتوجه للحقيقة إن أمكن كما هنا، وإلا فيتوجه لأقرب صفة للحقيقة كالصحة لا الكمال كما تقدم.

قوله: (فصلى كما كان صلى) أى: صلى ثانياً كصلاته الأولى، وفي رواية النسائي: فذهب فصلى، فجعل رسول الله ﷺ يرمق صلاته ولا ندرى ما يعيب منها، قوله: (ففعل ذلك ثلاث مرات) وفي نسخة: مرات، فإن قيل: لم سكت النبي ﷺ عن تعليمه أولاً وأعاده مرة بعد أخرى، أجيب بأن الرجل لما لم يستكشف الحال، سكت عن تعليمه زجراً له وإشارة إلى أنه كان ينبغي له أن يسأل عما أبهم عليه، ولما سأل عن البيان بين له ﷺ بحسن المقال واستشكل أيضاً سكوته على صلاة فاسدة ثلاث مرات، وأجيب بأنه أراد استدراجه بفعل ما جهله مرات؛ لاحتمال أن يكون فعله ناسياً أو غافلاً فيتذكر فيفعله من غير تعليم، فليس من باب التقرير على الخطأ بل من باب تحقيق الخطأ، أو بأنه لم يعلمه أولاً ليكون أبلغ في تعليمه وتعليم غيره

ولتفخيم الأمر وتعظيمه عليه، ولا شك في زياده قبول المتعلم ما يلقى إليه بعد تكرار فعله، واستجماع نفسه.

قوله: (فعلمنى... إلخ) وفي نسخة: علمنى بدون الفاء، وفي رواية: فقال الرجل: فأرني وعلمنى فإنما أنا بشر أصيب وأخطئ، قال: إذا قمت إلى الصلاة فكبر، أى: تكبيرة الافتتاح، وفي رواية للبخارى عن ابن نمير: إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر، وفي رواية له عن يحيى بن علي: فتوضاً كما أمرك الله تعالى، ثم تشهد وأقم، وستأني للمصنف.

قوله: (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) تمسك به من لم يوجب قراءة الفاتحة في الصلاة، وتقدم بيان المقام مستوفى في باب: "من ترك القراءة في صلاته"، قوله: (ثم اركع حتى تطمئن راکعاً) أى: اركع واستمر في ركوعك حتى تطمئن، وفي رواية أحمد: فإذا ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامدد ظهرك وتمكن لركوعك.

قوله: (ثم ارفع حتى تعتدل قائماً) أى: أقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها كما صرح به في رواية أحمد، وفي رواية مسلم: ثم ارفع حتى تستوى قائماً، وفي رواية ابن ماجه حتى تطمئن قائماً، وهى على شرط مسلم وأخرجها إسحاق بن راهويه في مسنده وأبو نعيم في مستخرجه، والسراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخارى، فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال من الركوع في هذه الروايات على شرط الشيخين، ومثله في رواية رفاعه عند أحمد وابن حبان، وهذه الروايات تدل على وجوب الطمأنينة في الاعتدال من الركوع، وترد قول من لم يوجبها فيه.

قوله: (ثم افعل ذلك في صلاتك كلها) أى: افعل ما ذكر من قيام وقراءة وركوع واعتدال منه وسجود وطمأنينة وجلس بين السجدين في ركعات صلاتك كلها إلا تكبيرة الإحرام فإنسها لا تكرر.

والحديث يدل على وجوب هذه الأعمال المذكورة ووجوب الطمأنينة فيها، وأن الصلاة لا تصح بدونها، وإلى هذا ذهب الشافعية والمالكية وأحمد وداود الظاهري والعترة وأبو يوسف من الحنفية، وقال أبو حنيفة ومحمد: إن الطمأنينة ليس بفرض في شيء مما ذكر، بل هي واجبة في الركوع والسجود، وتصح الصلاة بدونها مع الإثم، وقال أيضاً: إن الرفع من الركوع سنة، فلو انحط من الركوع إلى السجود أجزأه، وإن الجلسة بين السجدين سنة ويكفي أن يرفع رأسه عن الأرض أدنى رفع، ولو كحد السيف.

واحتجنا على هذا بقوله تعالى: ﴿ ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ الحج/٧٧. قالوا: والركوع: الانحناء لغة، والسجود: الانخفاض، فتعلق الركبة بالأدنى فيهما، لكن يرده حديث الباب، وحديث أبي مسعود البدرى المتقدم، وما تقدم أيضاً عند أحمد وغيره عن علي بن شيان مرفوعاً بلفظ: لا صلاة لمن لم يقم صلبه في الركوع والسجود.

وما رواه أحمد عن أبي هريرة: لا ينظر الله إلى صلاة رجل لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده، وما رواه أحمد ومسلم وفيه: أنه ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوفى قائماً، وإذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوى جالساً، والآية التي احتجنا بها لا تنافي هذه الأحاديث لأنها ساكنة عن الطمأنينة والاعتدال، وهذه الأحاديث ناطقة بهما.

قال ابن دقيق العيد: قد تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه، وعلى عدم وجوب ما لم يذكر، فأما وجوب ما ذكر فيه؛ فلتعلق الأمر به، وأما عدم وجوب غيره فليس ذلك بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لأمر زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وتعريف لواجبات الصلاة، وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر.

ويقوى مرتبة الحصر أنه ﷺ ذكر ما تعلقت به الإساءة من هذا المصلى، وما لم يتعلق به الإساءة، من واجبات الصلاة، وهذا يدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت فيه الإساءة، فإذا تقرر هذا فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكوراً في هذا الحديث، فلنا أن نتمسك به في وجوبه، وكل موضع اختلفوا في وجوبه ولم يكن مذكوراً في هذا الحديث، فلنا أن نتمسك به في عدم وجوبه لكونه غير مذكور في هذا الحديث على ما تقدم من كونه موضع تعليم، وقد ظهرت قرينة مع ذلك على قصد ذكر الواجبات، إلا أن على طالب التحقيق أن يجمع طرق هذا الحديث، ويحصي الأمور المذكورة فيه ويأخذ بالزائد فالزائد، فإن الأخذ بالزائد واجب.

وإذا قام دليل على أحد الأمرين إما على عدم الوجوب أو الوجوب، فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى منه.

قال في الفتح: وقد جمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة ورفاعة، وقد أملت الزيادات التي اشتملت عليها، فمما لم يذكر فيه صريحاً من الواجبات المتفق عليها النية والقعود الأخير، ومن المختلف فيه التشهد الأخير، والصلاة على النبي ﷺ فيه والسلام في آخر الصلاة.

لكن ما لم يذكر في هذا الحديث من الواجبات محمول على أن الرجل كان عالماً بها، قوله: (قال القعنبي عن سعيد بن أبي سعيد... إلخ) غرض المصنف بهذا بيان الاختلاف الواقع بين حديثي القعنبي وابن المثني في السند والمتن، أما في السند؛ فقال ابن المثني عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، وقال القعنبي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، فزاد لفظ المقبري ولم يقل عن أبيه، وأما الاختلاف في المتن فزاد القعنبي: فإذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك... إلخ، ولم يذكره ابن المثني.

قوله: (وقال في آخره) أى: قال القعنبي في روايته في آخر الحديث: وما انتقصت من هذا فإنما انتقصته من صلاتك، أى: ما تركته مما ذكر فقد انتقصته من صلاتك، وترك شيء مما ذكر يؤدى إلى بطلان الصلاة، لما علمت من أن جميعها فرائض عند الجمهور خلافاً لمن قال: إن ترك الطمأنينة والاعتدال والجلسة بين السجدين غير مبطل للصلاة، بل يؤدى إلى نقصان ثوابها فقط، بدليل أن النبى ﷺ أطلق عليها صلاة بقوله: فإنما انتقصته من صلاتك، وقد علمت أن المراد بها: الصلاة المطلوب تأديتها لا الصلاة التى تتلبس بها وتترك منها شيئاً مما ذكر.

قوله: (إذا قمت إلى الصلاة... إلخ) أى: إذا أردت القيام إليها فاسبغ الوضوء أى: أتم فرائضه وسننه وآدابه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على مشروعية تكرار السلام عند تكرار اللقاء، وإن قرب العهد، وعلى مشروعية الرد في كل مرة، وعلى طلب حسن التعليم بالرفق من غير تغليظ ولا تعنيف فيه، وعلى حسن خلقه ﷺ ولطف معاشرته وأصحابه، وعلى أنه ينبغي للمقصر في الأحكام أن يعترف بتقصيره فيها، وعلى مشروعية التسليم للعالم والانقياد له، وعلى وجوب إعادة الصلاة على من أخل بشيء من واجباتها، وعلى أن المفتى إذا سئل عن شيء وكان هناك شيء آخر يحتاج إليه السائل ينبغي له أن يذكره، وإن لم يسأل عنه، ويكون ذلك زيادة خير منه؛ لأن الرجل لما قال: علمنى، علمه الصلاة وبعض مقدماتها، وعلى أن الشروع في الصلاة لا يكون إلا بلفظ التكبير، وتقديم بيانه، وعلى وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة كلها كما تقدم إيضاحه. وعلى وجوب القراءة في كل ركعة من ركعات الصلاة، وتقديم بيانه أيضاً.

﴿ باب قول النبي ﷺ : كل صلاة لا يتمها صاحبها ﴾

تتم من تطوعه ﴿

● عَنْ أَنَسِ بْنِ حَكِيمٍ الضُّبِّيِّ قَالَ: خَافَ مِنْ زِيَادٍ أَوْ ابْنِ زِيَادٍ فَأَتَى الْمَدِينَةَ فَلَقِيَ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: فَتَسَنَّنِي فَاتَّسَنَنْتُ لَهُ. فَقَالَ: يَا فَتَى أَلَا أُحَدِّثُكَ حَدِيثًا قَالَ: قُلْتُ: بَلَى رَحِمَكَ اللَّهُ. قَالَ يُوسُفُ: وَأَحْسَبُهُ ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسِبُ النَّاسُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَعْمَالِهِمُ الصَّلَاةُ. قَالَ: يَقُولُ رَبُّنَا ﷻ لِمَلَايَكَتِهِ - وَهُوَ أَعْلَمُ - : انْظُرُوا فِي صَلَاةِ عَبْدِي أَتَمَّهَا أَمْ نَقَصَهَا؟ فَإِنْ كَانَتْ تَامَةً كُتِبَتْ لَهُ تَامَةٌ، وَإِنْ كَانَ انْتَقَصَ مِنْهَا شَيْئًا قَالَ: انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ قَالَ: أَتَمَّوْا لِعَبْدِي فَرِيضَتَهُ مِنْ تَطَوُّعِهِ. ثُمَّ تُؤْخَذُ الْأَعْمَالُ عَلَى ذَلِكَ.

أخرج الحديث أيضًا: الحاكم وأخرجه ابن ماجه والنسائي والترمذي وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (خاف من زياد أو ابن زياد) شك من الراوى، وزياد يقال: أنه ابن أبي سفيان، ويقال: زياد بن أبيه، ويقال: ابن سمية، وليست له صحبة ولا رواية، واستلحقه معاوية وولاه على العراق، وكتب إلى معاوية يقول له: إني قد ضبطت العراق بشمالى ويمينى فارغة، وهو يعرض له أن يستنيه على بلاد الحجاز أيضًا: فلما بلغ أهل الحجاز جاءوا إلى عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما، فشكوا إليه ذلك، وخافوا أن يلى عليهم زياد فيعسفهم كما عسف أهل العراق، فقام ابن عمر فاستقبل القبلة فدعا على زياد والناس يؤمنون، فطعن زياد بالعراق في يده، فضاق

ذرعاً بذلك، واستشار شريحاً القاضى فى قطع يده، فقال له شريح: إني لا أرى لك ذلك، فإن لم يكن فى الأجل فسحة لقيت الله أجذم، قد قطعت يدك خوفاً من لقائه، وإن كان لك أجل بقيت فى الناس أجذم، فيعير ولدك بذلك، فصرفه ذلك، فلما خرج شريح من عنده فعاتبه بعض الناس وقالوا: هلا تركته يقطع يده، فقال: قال رسول الله ﷺ: المستشار مؤتمن، وابن زياد هو عبيد الله ولاه معاوية البصرة، وأقره يزيد بعد أبيه وضم إليه الكوفة.

قوله: (فنسبى... إلخ) أى: سألتى عن نسبى فذكرته له: يقال: انتسب واستنسب: ذكر نسبه، وفى رواية الحاكم: واستنسبى، قوله: (يافتى... إلخ)، وفى بعض النسخ: فقال: يا بنى بالتصغير، ألا أحدثك؟ والهمزة للاستفهام دخلت على لا النافية، قوله: (بلى) رد للنفى.

قال العيني: وفى المصنف عن الحسن أن أبا هريرة لقي رجلاً فقال: كأنك لست من أهل البلد، فقال: أجل، قال: ألا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ لعلك أن تنتفع به، سمعت رسول الله ﷺ يقول: أول ما يحاسب به العبد... إلخ.

قوله: (قال يونس: وأحسبه ذكره عن النبى ﷺ) أى: قال يونس: أظن أن الحسن قال بعد قوله: ألا أحدثك حديثاً لفظه عن النبى ﷺ كأنه لم يحفظه كاملاً فذكره عن النبى ﷺ بالظن فهو مرفوع، وتؤيده رواية ابن ماجه عن أنس بن حكيم الضبي قال: قال لى أبو هريرة: إذا أتيت أهل مصر فأخبرهم أنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن أول ما يحاسب به العبد... إلخ، أى: إن أول شئ يحاسب عليه الناس من أفعالهم الصلاة، والمراد بالناس: المسلمون، كما صرح به فى رواية مسلم، ولفظه: إن أول ما يحاسب به العبد المسلم يوم القيامة الصلاة المكتوبة، وأما الكافر فأول شئ يحاسب

عليه الإيمان، وهذا بالنسبة لحقوق الله تعالى، فلا ينافي ما ورد في رواية للنسائي: إن أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء، فإنه بالنسبة لحقوق الآدميين فيما بينهم. فإن قيل: أى الحقين يُقَدَّمُ محاسبة العبد على حقوق الله تعالى أو محاسبته على حقوق الآدميين، قيل: إن هذا أمر توقيفى، ولم نعلم فيه شيئاً، وظواهر الأحاديث دالة على أن الذى يقع أولاً المحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد، أفاده العراقي فى شرح الترمذى، وفى الحقيقة لا معارضة، فإن حديث الباب فى المحاسبة على الصلاة أولاً، وحديث النسائي فى القضاء فى الدماء أولاً فلا منافاة بينهما: على أن حديث الباب ضعيف، فإن فى سنده أنس بن حكيم الضبي، وفيه مقال.

قال فى تهذيب التهذيب فى ترجمته: روى عن أبي هريرة وعنه الحسن وابن جددان، ثم اختلف فيه على الحسن فقيل عنه هكذا، وقيل عنه عن حريث بن قبيصة، وقيل عنه صعصعة عم الأحنف، وقيل عنه عن رجل من بنى سليط، وقيل عنه غير ذلك. فلا يقارن الصحيح الذى رواه النسائي.

قوله: (وهو أعلم) جملة معترضة بين القول ومقوله والغرض منها: دفع ما يتوهم أن الله تعالى يخفى عليه حال العبد حتى تعلمه الملائكة به، والحكمة فى أمره تعالى للملائكة بالنظر فى حال العبد مع علمه تعالى بحاله إظهار العدل وإتمام النظام.

قوله: (أتمها أم نقصها) أى: أتم سننها وآدابها من الأشياء المرغب فيها كالخشوع والأذكار والأدعية بعد الشروط والأركان، أم ترك شيئاً، قوله: (كتب له تامة) يعنى: أعطى ثوابها كاملاً، قوله: (فإن كان له تطوع... إلخ)، أى: وإن لم يكن له تطوع بقيت ناقصة فلا يجازى عليها جزاء صلاة كاملة إلا أن يكمل الله ثوابها بمحض فضله، أما من ترك الصلاة أصلاً أو أفسدها بترك شرط أو ركن، فقد خاب وخسر كما صرح به فى رواية الترمذى وفيها: إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة

من عمله صلاحته، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر، فإن انتقص من فريضته شيئاً قال الرب: انظروا... إلخ.

قال في مرقاة الصعود: قال العراقي في شرح الترمذى: هذا الذى ورد من إكمال ما ينتقص العبد من الفريضة بما له من التطوع يحتمل أن يراد به ما انتقص من السنن والهيئات المشروعة المرغب فيها من الخشوع والأذكار والأدعية، وأنه يحصل له ثواب ذلك في الفريضة، وإن لم يفعلها في الفريضة وإنما فعله في التطوع، ويحتمل أن يراد ما ترك من الفرائض رأساً، فلم يصله فيعوض عنه من التطوع، والله تعالى يقبل من التطوعات الصحيحة عوضاً عن الصلاة المفروضة، والله سبحانه يفعل ما يشاء فله الفضل والمنة، بل له أن يسامح وإن لم يصل شيئاً لا فريضة ولا نفلاً.

وقال أبو بكر ابن العربي: الأظهر عندى أنه يكمل ما نقص من فرض الصلاة وأعدادها بنفل التطوع لقوله ﷺ ثم الزكاة كذلك وسائر الأعمال، وليس في الزكاة إلا فرض وفضل فكما يكمل فرض الزكاة بنفلها، كذلك الصلاة، وفضل الله أوسع وكرمه أعم.

قوله: (ثم تؤخذ الأعمال على ذلك) وفي نسخة: على ذاكم، وفي رواية ابن ماجه: ثم يفعل بسائر الأعمال المفروضة مثل ذلك. يعنى: يحاسب العبد على بقية الفرائض كمحاسبته على الصلاة، فإن كانت تامة، كتبت له تامة، وإلا كمل له من تطوعه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على وقوع الحساب على الأعمال يوم القيامة، وعلى أن الصلاة أعظم أركان الدين بعد الشهادتين، وعلى التحذير من التقصير في الأعمال المفروضة، وعلى الترغيب في الإكثار من التطوعات حيث يكمل بها الفرائض.

● عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْمَعْنَى قَالَ: ثُمَّ الزَّكَاةُ مِثْلُ ذَلِكَ ثُمَّ تُؤْخَذُ الْأَعْمَالُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ.

○ معنى الحديث: قوله: (بهذا المعنى) أى: معنى حديث أبي هريرة، وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه بلفظ: أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة صلاحه، فإن أكملها كتبت له تامة، فإن لم يكن أكملها قال الله ﷻ ملائكته: انظروا، هل تجدون لعبدي من تطوع فأكملوا بها ما ضيع من فريضته، ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك، أى: ثم يفعل بسائر الأعمال المفروضة مثل ذلك، فالزكاة المفروضة المنقوصة تكمل من صدقة التطوع والصيام كذلك وهكذا.

﴿ باب تفريع أبواب الركوع والسجود ﴾

ووضع اليدين على الركبتين ﴿

● عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي فَجَعَلْتُ يَدَيَّ بَيْنَ رُكْبَتَيَّ فَنَهَانِي عَنْ ذَلِكَ، فَعُدْتُ فَقَالَ: لَا تَصْنَعْ هَذَا، فَإِنَّا كُنَّا نَفْعَلُهُ فَنُهِنَا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَضَعَ أَيْدِيَنَا عَلَى الرُّكْبِ .

أخرج الحديث أيضًا: البخارى ومسلم وأحمد والنسائى وابن ماجه والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (فجعلت يدي بين ركبتى) قوله: (فنهينا عن ذلك... إلخ) أى: نهانا رسول الله ﷺ عن التطبيق فى الصلاة، وأمرنا أن نضع أكفنا على الركب، فالمراد بالأيدي: الأكف، إطلاقاً لاسم الكل على الجزء.

والحديث يدل على نسخ التطبيق؛ لأن الأمر والنهي هو النبي ﷺ وتقدم الكلام عليه في "باب افتتاح الصلاة".

● حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْرِشْ ذِرَاعَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَلْيَطْبُقْ بَيْنَ كَفَيْهِ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى اخْتِلَافِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

أخرج الحديث أيضًا: مسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (فليفرش ذراعيه ... إلخ) أى: فليضع ذراعيه ممدودتين على فخذه مطبقاً بين كفيه. قوله: (فكأنى انظر إلى اختلاف أصابع رسول الله ﷺ) غرض ابن مسعود بهذا تحقيق التطبيق، وأنه ثابت عن النبي ﷺ، ففيه دلالة على مشروعيته، وقد علمت أنه منسوخ.

قال النووي في شرح المذهب: اتفق العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على كراهة التطبيق في الركوع إلا عبد الله بن مسعود، فإنه كان يقول التطبيق سنة.

﴿ باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ﴾

أى: في بيان الذكر الذى يقوله الرجل في الركوع والسجود، والتقييد بالرجل لا مفهوم له؛ لأن المرأة تقول هذا الذكر أيضًا.

● عن عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ (فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ" فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ قَالَ: "اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ".

أخرج الحديث أيضًا: أحمد وابن ماجه والحاكم وابن حبان والدارمي.

○ معنى الحديث: قوله: (فسبح باسم ربك العظيم) الفاء فيه للتفريع على الآيات قبلها، أى: ادع الناس يا رسول الله إلى توحيد الله تعالى وطاعته، وبين لهم ما تقدم من الآيات، فإن لم يهتدوا فارجع إلى ربك وسبحه، أى: نزهه عما لا يليق سواء أكان بلفظ التسبيح أم بغيره من بقية الأذكار، ولفظة اسم، قيل: زائدة، أى: سبح ربك، وقيل: ليست زائدة وهو الأقرب؛ لأنه كما يجب تعظيم الذات وتنزيهه عن النقائص، كذلك يجب تعظيم الاسم وتنزيهه؛ لأن الاسم دال على المسمى، والعظيم الكامل في ذاته وصفاته.

قوله: (اجعلوها في ركوعكم) أى: اجعلوها مضمونها وهو: سبحان ربي العظيم في ركوعكم، لا نفس الآية، خلافا لما قاله بعضهم من أنه يتلو الآية في الركوع، ويؤيده فعله ﷺ كما سيأتى عن حذيفة.

قوله: (فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى... إلخ) هو كالذى قبله والحكمة في تخصيص الركوع بالعظيم والسجود بالأعلى: أن السجود لما كان فيه غاية التواضع؛ لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواطئ الأقدام، كان أفضل من الركوع، فحسن تخصيصه بالأعلى الذى فيه أفعّل التفضيل، جعلاً للأبلغ مع الأبلغ بخلاف العظيم.

وفي الحديث دلالة على وجوب التسبيح في الركوع والسجود، وبه قالت الخنابلة وإسحاق بن راهويه قالوا: فإن تركه عمداً بطلت صلاته، وإن نسيه لم تبطل ويسجد للسهو، وقال داود الظاهري: أنه واجب مطلقاً فلا يجزى بالسجود لو نسيه، واحتج هؤلاء بحديث الباب ويقولونه ﷺ: صلوا كما رأيتموني أصلى.

وبالقياس على القراءة، قال في المغنى: والمشهور عن أحمد أن تكبير الخفض والرفع وتسبيح الركوع والسجود وقول: سمع الله لمن حمده، وربنا ولك الحمد، وقول: رب اغفر لى وارحمنى بين السجدين، والشهد الأول واجب، وهو قول إسحاق وداود، وذهب أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد - فى أحد قوليه، وجهور العلماء من أئمة العترة وغيرهم إلى أن التسبيح فى الركوع والسجود سنة. واحتجوا بحديث المسىء صلاته، فإن النبى ﷺ علمه واجبات الصلاة، ولم يعلمه هذه الأذكار مع أنه علمه تكبيرة الإحرام والقراءة، فلو كانت هذه الأذكار واجبة لعلمه إياها، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فيكون تركه ﷺ تعليمه إياها دالاً على أن الأوامر الواردة بما زاد على ما علمه ليس للوجوب. وبهذا يعلم الجواب عن الأحاديث التى استدلت بها من قال بوجوب التسبيح.

وأجيب عن القياس بأنه قياس مع الفارق؛ لأن القيام لما كان معتاداً للناس فى الصلاة وغيرها، وجبت فيه القراءة لتمتاز العبادة عن العادة، بخلاف الركوع والسجود، فأنهما غير معتادين فى غير الصلاة، بل هما خضوع وخشوع لله تعالى متميزان بصورتيهما عن أفعال العادة فلم يفتقرا إلى مميز كالقيام.

● عَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ بِمَعْنَاهُ زَادَ قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ قَالَ: سُبْحَانَ رَبِّىَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ثَلَاثًا، وَإِذَا سَجَدَ قَالَ: سُبْحَانَ رَبِّىَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ ثَلَاثًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ تَخَافُ أَنْ لَا تَكُونَ مَحْفُوظَةً .

○ معنى الحديث: قوله: (بمعناه) أى: معنى حديث الربيع المتقدم.

قوله: (وهذه الزيادة... إلخ) أشار المصنف به إلى إنكار هذه الزيادة، لكن مجموع الرويات يقوى بعضها بعضاً، وإنما قال: وهذه الزيادة تخاف أن لا تكون

محفوظة لأنه روى هذا الحديث عن عقبة من الطريق السابق بدون هذه الزيادة، ورواه أيضًا بدونها أحمد وابن ماجه والدارمي والطحاوي عن عقبة، ورواه الطحاوي أيضًا بدونها عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

● عَنْ صَلَّةِ بْنِ زُفَرٍ عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، وَفِي سُجُودِهِ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، وَمَا مَرَّ بِآيَةِ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا فَسَأَلَ، وَلَا بِآيَةِ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا فَتَعَوَّذَ .
أخرج الحديث أيضًا: أحمد ومسلم والدارمي والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (وما مر بآية رحمة... إلخ) أى: وما مر بآية تذكّر فيها الرحمة أو الجنة أو الوعد إلا وقف عندها، فسأل أى: سأل ﷺ ربه أن يعطيه إياها، ولا مر بآية يذكر فيها النار أو الوعيد إلا وقف عندها، فتعوذ بالله من العذاب وشر العقاب، قال ابن رسلان: ولا مر بآية تسبيح إلا سبح وكبر، ولا بآية دعاء واستغفار إلا دعا واستغفر، وإن مر بمرجوع سأل.

وفى هذا دلالة على مشروعية السؤال فى الصلاة عند المرور بآية فيها سؤال، والتعوذ عند المرور بآية فيها تعوذ، وإلى ذلك ذهب الشافعية، وقالوا: لا فرق فى ذلك بين كون المصلى إمامًا أو مأمومًا أو منفردًا، ولا بين الفرض والنفل، وذهب الحنفية إلى أن ذلك يكون فى التطوّع لا فى المكتوبة، وبذلك قالت المالكية: وقالوا: إن الدعاء أثناء القراءة فى الفريضة مكروه، إلا المأموم، فله أن يصلى على النبى ﷺ إذا مرّ ذكره فى قراءة الإمام، وأن يسأل الجنة إذا مرّ بآية فيها ذكرها، وأن يستعيذ من النار إذا مرّ بآية فيها ذكرها.

● عَنْ حُذَيْفَةَ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فَكَانَ يَقُولُ:
 اللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثًا ذُو الْمَلَكُوتِ وَالْجَبَرُوتِ وَالْكَبِيرَاءِ وَالْعَظَمَةِ، ثُمَّ اسْتَفْتَحَ فَقَرَأَ
 الْبَقْرَةَ، ثُمَّ رَكَعَ فَكَانَ رُكُوعُهُ نَحْوًا مِنْ قِيَامِهِ، وَكَانَ يَقُولُ: فِي رُكُوعِهِ
 سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَكَانَ
 قِيَامُهُ نَحْوًا مِنْ رُكُوعِهِ يَقُولُ: لِرَبِّي الْحَمْدُ. ثُمَّ يَسْجُدُ فَكَانَ سُجُودُهُ نَحْوًا
 مِنْ قِيَامِهِ فَكَانَ يَقُولُ: فِي سُجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى. ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ
 السُّجُودِ وَكَانَ يَقْعُدُ فِيمَا بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ نَحْوًا مِنْ سُجُودِهِ، وَكَانَ يَقُولُ:
 رَبِّ اغْفِرْ لِي رَبِّ اغْفِرْ لِي. فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فَقَرَأَ فِيهِنَّ الْبَقْرَةَ وَآلَ
 عِمْرَانَ وَالنِّسَاءَ وَالْمَائِدَةَ أَوْ الْأَنْعَامَ شَكَّ شُعْبَةً.

أخرج الحديث أيضًا: الترمذی والنسائی.

○ معنى الحديث: قوله: (فكان يقول: الله أكبر ثلاثاً) يعنى: بعد تكبيرة
 الإحرام، قوله: (ثم استفتح) يعنى: قرأ الفاتحة، ويحتمل أن المراد: أتى بدعاء الافتتاح،
 ويحتمل أنه ﷺ قال هذه الكلمات قبل الدخول في الصلاة، ويكون قوله: (ثم
 استفتح) أى: افتتح الصلاة بتكبيرة الإحرام، قوله: (فقرأ البقرة) أى: بعد الفاتحة.
 قوله: (سبحان ربي العظيم... إلخ) الغرض منه: تكرار هذه الصيغة في ركوعه
 لا أنه اقتصر على ذكرها مرتين لقوله: فكان ركوعه قريباً من قِيَامِهِ، قوله: (فكان
 قِيَامُهُ نَحْوًا مِنْ رُكُوعِهِ) أى: كان مقدار قِيَامِهِ في الاعتدال من الركوع قريباً من
 ركوعه.

قوله: (يقول: لربي الحمد) أى: ويكررها، ولعله كان يقول ذلك بعد أن يقول: سمع الله لمن حمده حال رفعه من الركوع، وبعد أن يقول: ربنا ولك الحمد وهو قائم لما تقدم، قوله: (وكان يقعد فيما بين السجدين... إلخ) المراد: أنه ﷺ كان يمكث جالساً بين السجدين زمناً قريباً من سجوده، قوله: (فصلى أربع ركعات... إلخ) أى: ثم صلاته أربع ركعات على نحو ما تقدم، وقرأ في الركعة الأولى: سورة البقرة، وفي الثانية: آل عمران، وفي الثالثة: النساء، وفي الرابعة: المائدة أو الأنعام.

وفي هذا دلالة على أن التطوع يقرأ فيه بالفاتحة والسورة في كل ركعة، وإن زاد على ركعتين.

﴿ باب الدعاء في الركوع والسجود ﴾

● عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا صَالِحٍ ذَكَرَ أَنْ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثَرُوا الدُّعَاءَ .

أخرج الحديث أيضاً: أحمد ومسلم والنسائي والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) أى: أقرب حال يكون فيه العبد قريباً من رحمة ربه، حاصل حال سجوده، فأقرب مبتدأ وما بمعنى: وقت، وقوله: (من ربه) على تقدير مضاف، والخبر محذوف دلّت عليه الجملة الحالية، وهى قوله: (وهو ساجد) وأسند القرب فيه إلى الوقت مجازاً، ويحتمل أن تكون ما مصدرية، والمصدر النسب يكثّر جمعاً؛ لأن أفعل بعض ما يضاف إليه أى: أقرب أكوان العبد وأحواله من رحمة ربه حاصل حال سجوده، وإنما كان العبد في

السجود أقرب إلى رحمة ربه من سائر أحوال الصلاة وغيرها؛ لأن العبد بقدر ما يبعد عن نفسه يقرب من ربه، والسجود فيه غاية التواضع، وترك التكبر وكسر النفس؛ لأنها لا تأمر صاحبها بالمذلة ولا ترضى بها، ولا بالتواضع، فإذا سجد؛ فقد خالف نفسه وبعد عنها، فإذا بعد عن نفسه قرب من رحمة ربه.

قوله: (فاكثروا الدعاء) أى: حال السجود؛ لأنه حالة قرب، وحالة القرب يقبل فيها الدعاء، وفي هذا دلالة على الترغيب في الاستكثار من السجود، ومن الدعاء فيه، وفيه دليل لمن يقول: إن كثرة السجود أفضل من طول القيام، وسائر أركان الصلاة، وفي هذه المسألة مذهب: أحدها: أن كثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام، حكاه الترمذى والبيهقى عن جماعة، ومن قال به ابن عمر، ويدل لهم حديث الباب.

ثانيها: إن طول القيام أفضل من كثرة الركوع والسجود، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعى وجماعة، ويدل لهم ما رواه أحمد ومسلم وغيرهما عن جابر: أنه ﷺ قال: أفضل الصلاة طول القنوت أى: القيام. وما رواه النسائى والمصنف عن عبد الله بن حبشى أنه ﷺ سئل: أى الأعمال أفضل؟، فقال: إيمان لا شك فيه، وفيه فأى الصلاة أفضل؟، قال: طول القنوت.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَشَفَ السَّتَارَةَ وَالنَّاسُ صُفُوفٌ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُ مِنْ مُبَشِّرَاتِ الثَّبُوءِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْمُسْلِمُ، أَوْ تَرَى لَهُ، وَإِلَى نَهَيْتِ أَنْ أَقْرَأَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ: فَعَظَمُوا الرَّبَّ فِيهِ، وَأَمَّا السُّجُودُ: فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ فَقَمِّنْ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ.

أخرج الحديث أيضًا: أحمد ومسلم والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (كشف الستارة) بكسر السين: الستر الذى يكون على باب الدار والبيت، قوله: (والناس صفوف خلف أبى بكر) وكان ذلك فى مرضه الذى توفى فيه ﷺ، كما صرح به فى رواية مسلم والنسائى وفيها: كشف رسول الله ﷺ الستر، ورأسه معصوب فى مرضه الذى مات فيه، فقال: اللهم هل بلغت، ثلاث مرات، أنه لم يبق من مبشرات النبوة... الحديث، والظاهر أن هذا القول صدر منه ﷺ بعد فراغهم من الصلاة.

قوله: (لم يبق من مبشرات النبوة... إلخ) أى: لم يبق من علامات النبوة إلا الرؤيا الصادقة، والمبشرات: جمع مبشرة، مأخوذة من تبشير الصبح، وهو أول ما يبدو منه، ونظيره قول عائشة - رضى الله تعالى عنها -: أول ما بُدئ رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة فى النوم، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حجب إليه الخلاء... الحديث رواه البخارى ومسلم، والمراد: أنه لم يبق من علامات النبوة مطلقاً إلا الرؤيا الصالحة، ففيه إشارة إلى قرب وفاته ﷺ وانقطاع الوحي.

قوله: (وإني نهيت أن أقرأ راکعاً أو ساجداً) النهى له ﷺ، نهى لأمته كما يشعر بذلك قوله فى الحديث، فأما الركوع فعظموا الرب فيه، وكما يدل له ما فى مسلم أن علياً قال: نهانى رسول الله ﷺ أن أقرأ القرآن راکعاً أو ساجداً، وكما تدل عليه أدلة التأسى العامة كقوله تعالى: ﴿وَأَبْغُوه لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ الأعراف/ ١٥٨. والحكمة فى النهى عن القراءة فى الركوع والسجود أنهما حالتا ذل وانكسار فى الظاهر، والمطلوب من القارئ التلبس بحالة الرفعة تعظيماً للقرآن الكريم، وتكريماً للقارئ القائم مقام الكليم.

وقال الخطابى: لما كان الركوع والسجود، هما غاية الذل والخضوع مخصوصين بالذكر والتسبيح؛ نهى ﷺ عن القراءة فيهما، كأنه كره أن يجمع بين كلام الله تعالى

وكلام الخلق في موضع واحد فيكونان سواء. وقال ابن الملك: وكان حكمته أن أفضل أركان الصلاة القيام، وأفضل الأذكار القرآن فجعل الأفضل للأفضل، ونهى عن جعله في غيره لئلا يوهم استواءه مع بقية الأذكار.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على صدق رؤيا المؤمن، وأنها من علامات النبوة، وعلى النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، وتقدم بيان حكمته، وعلى الحث على كثرة الدعاء في السجود، وهذا لا يناق ما تقدم من الأحاديث الدالة على التسبيح في السجود؛ لأنه يجمع فيه بين التسبيح والدعاء، أو يسبح تارة ويدعو تارة أخرى.

● عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ .

أخرج الحديث أيضاً: أحمد والبخاري ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (يكثر أن يقول... إلخ) كذا في رواية منصور، وقد بين الأعمش في روايته عن أبي الضحى عند البخاري ابتداء هذا القول، وأنه ﷺ واظب عليه ولفظه: (ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن نزلت عليه: إذا جاء نصر الله والفتح، إلا يقول فيها سبحانك اللهم ربنا... إلخ) وظاهره أنه كان يقول ذلك في الصلاة لا غير، وفي رواية لمسلم: ما يشعر بأنه كان يقوله داخل الصلاة وخارجها.

قوله: (يتأول القرآن) أى: يفسره ويأتى بما أمر به فيه، والمراد بالقرآن: بعضه، وهو قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ﴾ النصر/٣، وفي هذا تعيين أحد الاحتمالين في قوله تعالى: ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾، لأنه يحتمل أن يكون المراد بسبح: نفس الحمد، لما تضمنته الحمد من معنى التسبيح الذى هو التنزيه لاقتضاء الحمد، نسبة الأفعال المحمود عليها إلى الله تعالى.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّةَ وَجِلِّهِ وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ. زَادَ ابْنُ السَّرْحِ: عَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ .

أخرج الحديث أيضًا: مسلم والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (دقة وجله) بكسر أولهما وبضم الجيم أيضًا، أى: صغيره وكبيره، وهو تفصيل لما قبله، وقدم الصغير على الكبير؛ لأن الكبائر تنشأ غالبًا من عدم المبالاة بالصغائر، والإصرار عليها، فكانها وسيلة، ومن حق الوسائل أن تقدم؛ ولأن السائل يترقى في سؤاله من الأدنى إلى الأعلى.

قوله: (وأوله وآخره) المراد: ما تقدم من ذنبه وما تأخر منه، قوله: (زاد ابن السرح علانيته وسره) أى: زاد أحمد بن السرح في روايته: علانيته وسره، أى: ظاهره وخفيه، وهو بالنسبة لغير الله تعالى؛ لأنهما عند الله سواء، والغرض من هذا كمال التواضع والإذعان لامتنال أمره سبحانه وتعالى، والتشريع للأمة، وإلا فهو ﷺ معصوم من الذنب كما تقدم.

● عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَلَمَسْتُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا هُوَ سَاجِدٌ وَقَدَمَاهُ مَنصُوبَتَانِ، وَهُوَ يَقُولُ: أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَلْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ .

أخرج الحديث أيضًا: مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (فقدت) وفي رواية لمسلم: افقدت، وهما بمعنى، قوله: (فللمست المسجد... إلخ) أى: التمسته، وطلبته ﷺ في الموضع الذى يصلى فيه في البيت، وفي رواية للنسائي: فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة، فظننت أنه ذهب إلى

بعض نسانه، فتجسسته فإذا هو راعج أو ساجد، وفي رواية لمسلم: فالتمسته، فوقعت
 يدى على بطن قدمه وهو في المسجد، وقوله: (وقدماه) منصوبتان أى: قائمتان، دليل
 على أن السنة نصب القدمين حال السجود. قوله: (أعوذ برضاك من سخطك... إلخ)
 أى: أتحصن بفعل يوجب رضاك من فعل يوجب سخطك، والمراد: أسألك التوفيق
 لفعل الطاعات الموجبة لرضاك، وأسألك الحفظ من المعاصي الموجبة لسخطك، وأتحصن
 بعفوك من عقوبتك الناشئة عن غضبك وسخطك.

واستعاذ ﷺ بصفات الرحمة؛ لأن رحمة الله تعالى سبقت غضبه، قوله: (وأعوذ
 بك منك) أى: أتحصن برحمتك من عذابك، أو أتحصن بذاتك من عذابك، قوله: (لا
 أحصى ثناء عليك) أى: لا أحصى نعمك وإحسانك والثناء بها عليك، إذ لا تخلو
 لحظة من وصول إحسانك منك إلى، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا
 تُحْصُوهَا﴾ إبراهيم/٣٤.

قوله: (أنت كما أثنت على نفسك) أى: أنت مستحق لأن يُثنى عليك ثناء مثل
 الثناء الذى أثنته على ذاتك. وفي ذلك اعتراف بالعجز عن تفصيل الثناء على الله
 تعالى، وأنه لا يقدر على بلوغ حقيقته وإحصائه إلا هو تعالى، ولذا عدل ﷺ عن
 التفصيل إلى الجملة، ووكل ذلك إلى الله عز وجل المحيط بكل شيء جملة وتفصيلاً.
 وكما أنه لا نهاية لصفاته، كذلك لا نهاية للثناء عليه، لأن الثناء تابع
 للمثنى عليه، وكل ثناء أثنى عليه به وإن كثر وطال، فقدّر الله أعظم وسلطانه أعز
 وصفاته أكبر وأكثر وفضله وإحسانه أوسع وأسبغ.

﴿ باب الدعاء في الصلاة ﴾

● عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ مِنَ الْمَغْرَمِ! فَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ، حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ .

أخرج الحديث أيضًا: البخارى ومسلم والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يدعو في صلاته... إلخ) أى: بعد التشهد وقبل السلام، كما تشعر بذلك ترجمة البخارى لهذا الحديث "باب الدعاء قبل السلام"، وفيه إثبات عذاب القبر وفتنته، وهو مذهب أهل السنة خلافاً لمن أنكره. قوله: (وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال) أى: امتحانه واختباره، يقال: فتنه وافتنته: إذا امتحنه واختبره، وأصل الفتنة من قولك: فتنت الذهب والفضة، إذا أحرقته ليبين الجيد من الردىء، وكثر استعمال الفتنة بمعنى الإثم والكفر والقتل والإزالة والصرف، والمسيح بفتح الميم وكسر السين المهملة وتخفيفها معرب، وأصله بالشين المعجمة وبالحاء المهملة.

قال في الفتح: وحكى بعضهم أنه قال: بالحاء المعجمة في الدجال، ونسب قائله إلى التصحيف. والتصحيف: تغيير اللفظ فيتغير المعنى، ويطلق على عيسى - عليه الصلاة والسلام - وعلى الدجال، ولكن إذا أراد الدجال قيد به، وقيل بالتخفيف: عيسى وبالتثقيـل: الدجال.

والمشهور: أنه لا فرق بينهما إلا بالوصف، وسمى الدجال بالمسيح؛ لأنه مسح العين، وقيل: لأنه مسح الأرض، أى: يقطعها إذا خرج، وأما تسميته بالدجال: فلأنه خداع، ملبس من الدجل، وهو الخلط والتغطية؛ لأنه يخلط الحق بالباطل ويغطيه به، وسمى عيسى - عليه الصلاة والسلام - بالمسيح؛ لأنه خرج من بطن أمه ممسوحاً بالدهن، وقيل: لأنه كان لا يمسح ذا عاهة إلا برىء، وقيل: لأن رجله كانت لا أخص فيها.

قوله: (ومن فتنة الحيا والممات) أى: وأعوذ بك من الفتنة زمن الحياة وزمن الموت، ويجوز أن يراد بها: الفتنة عند الموت، وأضيفت إليه لقربها منه، ويكون المراد بفتنة الحيا حينئذ: ما قبل ذلك، ويجوز أن يراد بها فتنة القبر.

قوله: (أعوذ بك من المأثم والمغرم) المراد بالمأثم: الأمر الذى يأثم الإنسان بإرتكابه كالزنا وشرب الخمر وغيرهما من المعاصي، أو هو الإثم نفسه، وضِعاً للمصدر موضع الاسم، والمغرم: مصدر وضع موضع الاسم، قيل: يراد به: مغرم الذنوب والمعاصي، فيكون مراداً للمأثم، وقيل: المغرم: الدين كالغرم، ويراد به ما استدين فيما يكرهه الله تعالى، أو فيما يجوز، ثم عجز عن أدائه، فأما دين احتيج إليه شرعاً ويقدر على أدائه فلا يستعاذ منه.

قوله: (فقال له قائل... إلخ) هو عائشة، كما فى رواية النسائي عن معمر عن الزهرى، وفيها قالت: كان رسول الله ﷺ أكثر ما يتعوذ من المغرم والمأثم، قلت: يا رسول الله ما أكثر ما تتعوذ من المغرم، أى: أتعجب من كثرة استعاذتك من المغرم، فما الأولى تعجبية، والثانية مصدرية، فقال ﷺ: إن الشخص إذا لزمه الدين حدث فكذب فى حديثه، ووعد فأخلف وعده.

وروى الحاكم عن ابن عمر أنه ﷺ قال: الدين راية الله في الأرض، فإذا أراد الله أن يذل عبداً وضعه في عنقه.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على ثبوت عذاب القبر، وعلى ثبوت الدجال، وحصول فتنة وعلى مشروعية الاستعاذة من الفتن والشُرور، والسؤال من الله تعالى أن يدفعها، وعلى التنفير من الدين، وحمله المدين على ارتكاب الكذب والخلف في الوعد للذين هما من صفات المنافقين.

● عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةٍ تَطَوُّعٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ وَنِيلَ لِأَهْلِ النَّارِ.

أخرج الحديث أيضاً: ابن ماجه واحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (أعوذ بالله من النار) ذلك كان إذا مر بآية فيها ذكر النار كما تقدم، قوله: (ويل لأهل النار) الويل: واد في جهنم يهوى فيه الكافر أربعين خريفاً، قبل أن يبلغ قعره كما في رواية أحمد، والمراد بالخريف: السنة، وفي رواية الترمذى: واد بين جبلين يهوى فيه الكافر سبعين خريفاً، وروى الطبراني والبيهقى: أنه واد في جهنم يقذف فيه الذين يتبعون الشهوات، وفي رواية للبيهقى: نهر في جهنم بعيد القعر خبيث الطعم، وقيل: الويل: كلمة عذاب أو حزن وهلاك. واستعاذ ﷺ من النار لشدتها وصعوبة ما فيها، فقد روى ابن ماجه عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: إن ناركم هذه جزء من سبعين جزءاً من نار جهنم، لولا أنها أطفئت بالماء مرتين ما انتفعتم بها، وإنها لتدعو الله ﷻ أن لا يعيدها فيها.

﴿ باب مقدار الركوع والسجود ﴾

● حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْجُرَيْرِيُّ عَنِ السَّعْدِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ عَنْ عَمِّهِ قَالَ:
رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ، فَكَانَ يَتِمَّكُنُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ قَدْرَ مَا
يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ ثَلَاثًا .

أخرج الحديث أيضًا: أحمد بن حنبل.

○ معنى الحديث: قوله: (رَمَقْتُ النَّبِيَّ ﷺ ... إلخ) أى: نظرت إليه حال
صلاته، فكان يطمئن في ركوعه وسجوده زمانًا قدر قوله: سبحان الله وبحمده، ثلاث
مرات، فقوله: يتمكن أى: يطمئن ، ولفظ أحمد يكثر في ركوعه وسجوده قدر ما
يقول: سبحان الله وبحمده ثلاثًا.

لكن قال في الهدى: كان ركوعه المعتاد مقدار عشر تسيحات، وأما حديث
تسيحه في الركوع والسجود ثلاثًا، فلا يثبت، والأحاديث الصحيحة بخلافه، وهذا
السعدى مجهول لا يعرف عينه ولا حاله، وقد قال أنس: إن عمر ابن عبد العزيز كان
أشبه الناس صلاة برسول الله ﷺ، وكان مقدار ركوعه وسجوده عشر تسيحات،
وأنس أعلم بذلك من السعدى عن أبيه أو عمه لو ثبت فأين علم من صلى مع
النبي ﷺ عشر سنين كوامل، إلى علم من لم يصل معه إلا تلك الصلاة الواحدة أو
صلوات يسيرة ؟ فإن عم هذا السعدى أو أباه ليس من مشاهير الصحابة المداومين
الملازمة لرسول ﷺ كملزمة أنس والبراء بن عازب وأبي سعيد الخدرى وعبد الله بن
عمر وزيد بن ثابت وغيرهم ممن ذكر صفة صلاته وقدرها.

وكيف يقوم ﷺ بعد الركوع حتى يقولوا: قد نسى، ويسبح فيه ثلاث تسيحات
فيجعل القيام منه بقدره أضعافًا مضاعفة، وكذلك جلوسه بين السجدين حتى يقولوا:

قد أوهم، ولا ريب أن ركوعه وسجوده كانا نحوًا من قيامه بعد الركوع وجلسه بين السجدين حتى تكروها إبطالهما، ويغلو من يغلو منكم فيبطل الصلاة بإطالتهما، وقد شهد البراء بن عازب أن ركوعه وسجوده كانا نحوًا من قيامه، ومحال أن يكون مقدار ذلك ثلاث تسبيحات، ولعله خفف مرة لعارض فشده عم السعدى أو أبوه فأخبر به. وقد حكم النبي ﷺ أن طول صلاة الرجل من فقهه، وهذا الحكم أولى من الحكم له بقله الفقه، فحكم رسول الله ﷺ هو الحكم الحق، وما خالفه فهو الحكم الباطل الجائر.

● عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ إِعْرَابِيًّا يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَرَأَ مِنْكُمْ ﴿وَالَّذِينَ وَالزَّيْتُونَ﴾ فَأَتَتْهُ إِلَى آخِرِهَا ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ فَلْيَقُلْ: بَلَى وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ، وَمَنْ قَرَأَ ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ فَأَتَتْهُ إِلَى ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّئَ الْمَوْتَى﴾ فَلْيَقُلْ: بَلَى. وَمَنْ قَرَأَ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾ فَلْيَقُلْ: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ فَلْيَقُلْ: آمَنَّا بِاللَّهِ. قَالَ إِسْمَاعِيلُ: ذَهَبْتُ أَعِيدُ عَلَى الرَّجُلِ الْإِعْرَابِيِّ وَأَنْظُرُ لَعَلَّهُ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي أَتَنْظُرُ أَلَيْ لَمْ أَحْفَظْهُ؟ لَقَدْ حَجَجْتُ سِتِينَ حَجَّةً، مَا مِنْهَا حَجَّةٌ إِلَّا وَأَنَا أَعْرِفُ الْبُعَيْرَ الَّذِي حَجَجْتُ عَلَيْهِ.

أخرج الحديث أيضًا الترمذی.

○ معنى الحديث: قوله: (أليس الله بأحكم الحاكمين) أى: أقضى القاضين يحكم بينك يا محمد وبين من كذبك، وكذا بين كل حق ومبطل، قوله: (فليقل: بلى)

أى: هو أحكم الحاكمين، والأمر في هذا وما بعده للاستحباب، قوله: (وأنا على ذلك من الشاهدين) أى: على كونك أحكم الحاكمين من الشاهدين، وقال: من الشاهدين، ولم يقل: وأنا شاهد لما في ذلك من المبالغة على حد قوله تعالى: ﴿ وَكَأَنْتَ مِنْ الْفَاقَتَيْنِ ﴾ التحريم/١٢. لأن من دخل في عداد الكاملين وساهم معهم الفضائل ليس كمن انفرد عنهم.

قوله: ﴿ لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ القيامة/١. لا زائدة لتأكيد القسم، وقيل: نافية لكلام تقدمها، وأتى به ردًا على من أنكر البعث، فكانه قال: ليس الأمر كما زعموا: أقسم بيوم القيامة لتبعثن، قوله: ﴿ فَبَأَى حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ المرسلات/٥٠. أى: إذا لم يصدقوا بالقرآن الذى هو معجز ومصدق للكتب السماوية وموافق لها في أصول الدين، فبأى كلام يصدقون بعده، فتكذيبه تكذيب لغيره من الكتب ولا يصح الإيمان بغيره مع تكذيبه.

قوله: (فليقل: آمنا بالله) كان مقتضى السياق أن يقول: آمنا بالقرآن، لكن عدل عن ذلك إشارة إلى أن الإيمان بالله مستلزم للإيمان بالقرآن؛ لأنه صفة من صفاته، وظاهره أنه يقول ذلك ولو حال الصلاة إمامًا كان أو مأمومًا أو منفردًا، وبه قال ابن عباس والنووى، وقال جماعة: يقوله خارج الصلاة لا داخلها، ولو قال ذلك داخل الصلاة لا تفسد.

قوله: (قال إسماعيل: ذهبت أعيد... إلخ) أى: شرعت أعيد الحديث على الأعرابي لأتحقق ما حدث به وأنظر لعله وهم فيه، ولم يكن حافظًا له، فخير لعل محذوف، فقال: أظن أنى لم أحفظه؟ والاستفهام إنكارى، أى: لا تظن أنى لم أحفظ الحديث، والله لقد حججت ستين حجة... إلخ، فاللام فيه موطئة للقسم، وأراد أنه متثبت لهذا الخبر، لأن الذى يتحقق البعـران التى حج عليها ستين حجة لا يتمارى فيما

سمعه من النبي ﷺ فكانه يقول: بلغ حفظي المرتبة القصوى، فكيف أنسى حديث رسول الله ﷺ ؟

﴿ باب الرجل يدرك الإمام ساجدًا كيف يصنع ؟ ﴾

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا جِئْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَعْدُوهَا شَيْئًا، وَمَنْ أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ .

أخرج الحديث أيضًا: الحاكم والدارقطني وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (ونحن سجود) أى: ساجدون، فسجود جمع ساجد، قوله: (ولا تعدوها شيئًا) أى: لا تعدوا تلك السجدة التى أدركتموها شيئًا من الركعة بخلاف ما إذا أدركتم الإمام وهو راكع، فإن ذلك الركوع يعدّ من تلك الركعة؛ لأن للركوع حكم القيام بخلاف السجود.

قوله: (ومن أدرك الركعة... إلخ) وإدراكها يكون بإدراك قيامها وقراءتها إلى آخر سجدة منها، وهو مسمى الركعة حقيقة. وتطلق أيضًا على الركوع مجازًا، وهو المراد هنا، وتدرك الركعة بإدراك المأموم إياه مع الإمام، وإلى ذلك ذهب جمهور الأئمة، إلا أنهم اختلفوا فى المقدار الذى يتحقق به إدراك المأموم للإمام، فذهبت المالكية إلى أنه يتحقق بوضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام رأسه من الركوع، ولو لم يطمئن إلا بعد رفعه وبه قالت الحنابلة، وهو ظاهر كلام الحنفية.

وقالت الشافعية: لا يكون المأموم مدرئاً للركعة إلا إذا اطمأن قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع، وروى عن جماعة من السلف: أنه متى أحرم والإمام راعى أجزأه، وإن لم يدركه في الركوع، وركع بعده.

وقال الشعبي: يدرك المأموم الركعة ما لم يرفع المأمومون رءوسهم، وإن رفع الإمام، قال: وإذا انتهى المأموم إلى الصف الأخير، ولم يرفعوا رءوسهم أو بقى منهم واحد لم يرفع رأسه، وقد رفع الإمام رأسه، فإنه يركع وقد أدرك الصلاة "يعنى: الركعة"؛ لأن الصف الذى هو فيه إمامه.

وقال ابن أبى لىلى وزفر والثورى: إذا كبر قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعة، وقال ابن سيرين: إذا أدرك تكبيرة يدخل بها فى الصلاة وتكبيرة للركوع فقد أدرك الركعة.

واحتج الجمهور بحديث الباب، وقالوا: إن المراد بالركعة فيه الركوع، وبما أخرجه الدارقطنى وابن خزيمة عن أبى هريرة مرفوعاً: من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه، وقوله: (فقد أدركهما) مقدم من تأخير وأصله: من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبة فقد أدرك الصلاة. وبما رواه ابن حبان وصححه بلفظ: من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلبه فقد أدركها. وبما تقدم للمصنف ورواه البخارى عن أبى بكره أنه انتهى إلى النبى ﷺ وهو راعى فركع قبل أن يصل إلى الصف، فذكر ذلك للنبى ﷺ فقال: زادك الله حرصاً ولا تعد، فقد أقره النبى ﷺ على الاجتزاء بتلك الركعة ونهاه عن العود إلى الدخول قبل الوصول إلى الصف.

﴿ باب أعضاء السجود ﴾

أى: فى بيان الأعضاء التى يطلب من المصلى السجود عليها.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَمَرْتُ قَالَ حَمَّادٌ: أَمَرَ نَبِيَّكُمْ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ وَلَا يَكُفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا .

أخرج الحديث أيضًا: البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه.

○ معنى الحديث: وقوله: (أمر نبيكم) بالبناء للمفعول، أى: أمرنى الله ﷻ، وهو محتمل لاختصاصه ﷺ بما ذكر، لكن جاء فى رواية للبخارى ما يفيد عموم الأمر له وللأمة عن ابن عباس عنه ﷺ بلفظ: أمرنا أن نسجد على سبعة أعظم.

وفى هذا دلالة على وجوب السجود على هذه الأعضاء السبعة، وإليه ذهب العترة والشافعى فى أحد قوليهِ ورجحه النووى والحنابلة، وقالوا: يكفى وضع بعض كل واحد من هذه الأعضاء، واستدلوا بحديث الباب ونحوه مما فيه أمره ﷺ بالسجود على هذه الأعضاء من غير فرق بينها.

وذهب أبو حنيفة والشافعى فى أحد قوليهِ والمالكية وأكثر الفقهاء إلى أن الواجب السجود على الجهة، وقالوا: إن السجود على بقية الأعضاء السبعة سنة، وقال المؤيد بالله: يجب السجود على الأعضاء السبعة إلا الرجلين، فإنه لا يجب عليهما.

وظاهر الحديث: أنه لا يجب كشف شيء من هذه الأعضاء؛ لأن مسمى السجود يحصل بوضعها دون كشفها، ولم يختلف فى أن كشف الركبتين غير واجب لما يحذر فيه من كشف العورة، وكذا لم يختلف فى عدم وجوب كشف القدمين؛ لأن

الشارع وَقَتَ المسح على الخف بمدة تقع فيها الصلاة بالخف، فلو وجب كشف القدمين لوجب نزع الخف المقتضى لنقض الطهارة فتبطل الصلاة.

وأما كشف اليدين ففيه خلاف: فذهب الجمهور إلى عدم وجوب كشفهما ويدل لهم ما رواه أحمد وابن ماجه عن عبد الله بن عبد الرحمن قال: جاءنا النبي ﷺ، وصلى بنا في مسجد بني الأشهل، فرأيتُه واضعاً يديه في ثوبه إذا سجد، وما رواه أحمد عن ابن عباس قال: لقد رأيت رسول الله ﷺ في يوم مطر، وهو يتقى الطين إذا سجد بكساء عليه يجعله دون يديه إلى الأرض إذا سجد، وهو وإن كان وضع الكساء بينه وبين الأرض للضرورة لكن بانضمامه للحديث الذي قبله يفيد المدعى ولا سيما وأنه جاء موافقاً للأصل من عدم وجوب الكشف.

وعن الشافعي في أحد قوليهِ: أنه يجب كشفهما، وقالت الحنابلة: بكرهة سترهما، والظاهر ما ذهب إليه الجمهور لما تقدم من الأدلة، واختلف أيضاً في وجوب كشف الجبهة، فقال داود والشافعية وأحمد في رواية: يجب كشفها، وقالوا: لا يجوز السجود على كور العمامة، وهو قول علي وابن عمر وعبادة بن الصامت وإبراهيم النخعي وابن سيرين وميمون بن مهران وعمر بن عبد العزيز وجعدة بن هبيرة، ويدل لهم ما أخرجه أبو داود عن صالح بن حيوان السبائي أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسجد إلى جنبه، وقد اعتم على جبهته، فحسر عن جبهته، وما أخرجه ابن أبي شيبه عن عياض بن عبد الله قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يسجد على كور عمامته، فأوماً بيده: ارفع عمامتك.

وقال سعيد بن المسيب والحسن وبكر المزني ومكحول والزهري: لا يجب كشف الجبهة، وهو قول مالك والحنفية والأوزاعي وإسحاق وأحمد في إحدى روايتيه وأكثر العلماء، إلا أنهم قالوا بكرهة سترها، واستدلوا بما رواه أبو نعيم في الحلية

عن ابن عباس والطبراني عن ابن أبي أوفى وابن عدى عن جابر من أنه ﷺ كان يسجد على كور عمامته، لكن هذا الحديث روى من طرق كلها ضعيفة حتى قال أبو حاتم: هو حديث باطل، وقال البيهقي: لم يثبت منه شيء، وعلى تقدير ثبوته فيمكن الجمع بينه وبين الأحاديث الدالة على وجوب كشفها؛ بأن هذا محمول على حالة العذر وما تقدم محمول على غير العذر.

قوله: (ولا يكف شعراً ولا ثوباً) أى: وأمر بئكم ﷺ أن لا يجمع شعره ولا ثوبه حال الصلاة، بل يتركهما يسجدان معه، والنهي عن ذلك للتنزيه عند الجمهور مطلقاً سواء أتعمد المصلي ذلك للصلاة أم كان قبلها كذلك لشيء آخر وصادف الصلاة.

قال النووي في شرح مسلم: اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مشمر أو كفه أو نحوه أو رأسه معقوص أو مردود شعره تحت عمامته أو نحو ذلك، وكل هذا منهي عنه باتفاق العلماء، وهو كراهة تنزيه، فلو صلى كذلك فقد أساء وصحت صلاته، وقال الداودي: يختص النهي بمن فعل ذلك للصلاة.

وحكى ابن المنذر وجوب الإعادة عن الحسن البصري، والمختار الصحيح: الأول، وهو ظاهر المنقول عن الصحابة وغيرهم، ويدل عليه فعل ابن عباس المذكور هنا، ويعنى بفعل ابن عباس: ما رواه مسلم، وتقدم للمصنف عن ابن عباس أنه رأى عبد الله بن الحارث يصلى ورأسه معقوص من ورائه فقام وراءه فجعل يحله، وأقر له الآخر، فلما انصرف أقبل إلى ابن عباس، فقال: مالك ورأسى؟ فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما مثل هذا مثل الذى يصلى وهو مكتوف.

وحكمة النهي عن ذلك، أنه إذا أراد رفع شعره وثوبه عن مباشرة الأرض أشبه المتكبر، وجاء أيضاً في حكمة النهي عن كف الشعر أن الشيطان يقعد فيه حال

الصلاة كما تقدم للمصنف في باب "الرجل يصلي عاقصاً شعره" أنا أبا رافع رأى الحسن بن علي يصلي وقد غرز ضفيرة في قفاه، فحلها أبو رافع، فالتفت حسن إليه مغضباً، فقال أبو رافع: أقبل على صلاتك، ولا تغضب، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ذلك كفل الشيطان يعني: مقعد الشيطان.

﴿باب السجود على الأنف والجهة﴾

أى: في بيان حكم السجود على الأنف والجهة.

● عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى عَلَى جَنْهَتِهِ وَعَلَى أُرْتَبَتِهِ أَثَرُ طِينٍ مِنْ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِالنَّاسِ.

○ معنى الحديث: قوله: (رأى وعلى جهته... إلخ) بالبناء للمجهول، وقد صرح في رواية للبخاري بأن أبا سعيد الخدري هو الذي قال: رأيت على جهته أثر الطين، والأرنبة: طرف الأنف، وقوله: (من صلاة صلاها بالناس) أى: من سجود صلاة صلاها بالناس، فالكلام على حذف مضاف، وهى صلاة الصبح، صحيحة إحدى وعشرين من رمضان، فسجد رسول الله ﷺ في الطين والماء، فبقى أثره على جهته وأرنبته ﷺ.

وفى هذا دلالة على مشروعية السجود على الجهة والأنف معاً، وقد اختلف فى ذلك. فذهب أحمد والأوزاعي وإسحاق ومحمد وأبو يوسف وسعيد بن جبير والنخعي وابن حبيب من المالكية إلى وجوب الجمع بين الجهة والأنف فى السجود، فلو سجد على أحدهما لم يجزه.

وقالت الحنفية: إن اقتصر على أحدهما جاز مع الكراهة، واستدلوا بما رواه البخارى عن ابن عباس مرفوعاً: أمرت أن أسجد على سبعة أعظم: الجهة — وأشار ﷺ بيده إلى أنفه... إلخ، فجعلها كعضو واحد يجوز الاقتصار على بعضه، واستدلوا أيضاً على جواز الاقتصار على الأنف بأن السجود يتحقق بوضع بعض الوجه؛ لأن وضع جميعه غير ممكن، فإن الأنف والجهة عظمان ناتنان يمنعان وضع الوجه كله، وإذا تعذر وضع الكل، كان المأمور به وضع البعض، إلا أن الذقن والخذ خرجا بالإجماع، إذ التعظيم لم يشرع بوضعهما فبقى الأنف والجهة، وهى تصلح محلاً للسجود فكذلك الأنف.

﴿ باب صفة السجود ﴾

● عَنْ أَبِي إِسْحَقَ قَالَ: وَصَفَ لَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ فَوَضَعَ يَدَيْهِ وَاعْتَمَدَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَرَفَعَ عَجِيزَتَهُ وَقَالَ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ .

أخرج الحديث أيضاً: النسائي وابن أبي شيبه.

○ معنى الحديث: قوله: (وصف لنا البراء بن عازب... إلخ) أى: وصف السجود كما صرح به فى رواية النسائي: فوضع كفيه على الأرض، واعتمد على ركبتيه، أى: اتكا عليهما حال السجود، ورفع عجيزته، أى: مؤخره، والعجيزة: المؤخر، وهى خاصة بالمرأة، فاستعرت هنا للرجل، قوله: (وقال هكذا... إلخ) أى: قال البراء: كان رسول الله ﷺ يسجد مثل: سجودى هذا، وأتى به دليلاً على ما فعله ليكون أدعى للقبول، وفى رواية النسائي: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل.

● عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ وَلَا يَفْتَرِشْ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ الْكَلْبِ .

أخرج الحديث أيضًا: البخاري ومسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (اعتدلوا في السجود... إلخ) المراد: توسطوا بين الافتراش والقبض، ووضع الكفين على الأرض، ورفع المرفقين عنها، وعن الجنين والبطن عن الفخذ، ولا يفترش، أى: لا يسط أحدكم ذراعيه على الأرض حال السجود كافتراش الكلب.

وشبهه بالكلب للتفكير من هذا الفعل، والنهي فيه محمول على الكراهة، فلو افترش ذراعيه صحت صلاته وأساء، قال القرطبي: لاشك في كراهة هذه الهيئات ولا في استحباب نقيضها.

والحكمة في النهي عن ذلك: أن رفع ذراعيه عن الأرض أقرب إلى التواضع، وأبلغ في تمكين الجبهة والأنف من الأرض في السجود، وأبعد عن هيئات الكسالى، فإن الباسط يشعر حاله بالتهاون بالصلاة وقلة الاعتناء بها.

● عَنْ مِمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ جَافَى بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى لَوْ أَنَّ بِهِمَةَ أَرَادَتْ أَنْ تَمُرَّ تَحْتَ يَدَيْهِ مَرَّتْ .

أخرج الحديث أيضًا: النسائي وابن ماجه والحاكم والطبراني.

○ معنى الحديث: قوله: (حتى لو أن بهمة... إلخ) مبالغة في تباعد يديه ﷺ عن الأرض، والبهمة بفتح الموحدة وسكون الهاء: ولد الضأن وتقدم بيانها.

● عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ خَلْفِهِ فَرَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطِيهِ وَهُوَ مُجَخَّ قَدْ فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ .

أخرج الحديث أيضًا: البزار.

○ معنى الحديث: قوله: (فرأيت بياض إبطيه) تنية إبط، بسكون الموحدة، وقد تكسر، واستدل بعضهم بهذا الحديث ونحوه على أن بياض إبطي النبي ﷺ كان حقيقًا كبقية الجسم، ولم ينبت فيه شعر، وهو من خصائصه ﷺ.

ونازعهم العراقي بأن ذلك لم يثبت، ولم يرد فيه شيء معتمد، والخصائص لا تثبت بالاحتمال، وبأن الإبط إذا نتف شعره بقي مكان الشعر أبيض، وإن بقي فيه أثر الشعر. ويؤيده ما أخرجه الترمذي وحسنه عن عبد الله الأقرع الخزاعي، وفيه قال: فكنت أنظر إلى عفرتي إبطيه إذا سجد أرى بياضه، والعفرة: بياض ليس بالناصع كلون عفرة الأرض أى: وجهها، وهو يدل على أن أثر الشعر هو الذى جعل الخل أعفر، إذ لو خلا عنه جملة لم يكن أعفر.

نعم الذى ينبغي أن يعتقد أنه ﷺ لم يكن لإبطيه رائحة كريهة، وهذا مع وجود الشعر أبلغ فى الكرامة كما هو ظاهر، ولعله ﷺ لم يكن عليه رداء، أو كان صغيراً فانكشفت إبطاه.

قوله: (وهو مجخ قد فرج بين يديه) وفى نسخة: وهو مجخ قد فرج يديه، أى: وهو مفرج عضديه عن جنبه، وهو اسم فاعل من جنخى بالالف، إذا فتح عضديه عن جنبه، وجافاهما.

﴿ باب الرخصة في ذلك ﴾

أى: في عدم تفريج اليدين عن الجنين حال السجود.

● عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اشْتَكَى أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيْهِمْ إِذَا انْفَرَجُوا فَقَالَ: اسْتَعِينُوا بِالرُّكْبِ .

أخرج الحديث أيضاً: الحاكم والبيهقي وابن خزيمة والترمذى.

○ معنى الحديث: قوله: (اشتكى أصحاب رسول الله ﷺ ... إلخ) أى:

اشتكوا تعب السجود عليهم إذا باعدوا أيديهم عن جنوبهم، ورفعوا بطونهم عن أفخاذهم، فقال ﷺ: استعينوا إذا طال السجود عليكم بوضع مرفقكم على ركبكم.

قال الحاكم فى روايته: قال ابن عجلان: وذلك أن يضع مرفقيه على ركبته إذا طال السجود وأعياه. وقال النووى: قال صاحب التتمة: إذا طَوَّلَ السجود ولحقه المشقة بالاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبته لحديث سمى. فإذا وضع المصلى مرفقيه على ركبته لم يكن مجافياً كثيراً بين اليدين عن الجنين ولا بين البطن والفخذين. وفى هذا دلالة على جواز ترك التجافى حال السجود للضرورة فيكون قرينة صارفة للأحاديث المتقدمة فى تفريجه ﷺ من الوجوب إلى الندب، وكذا هو صارف لحديث مسلم عن البراء عنه ﷺ ، قال: إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك.

﴿ باب التخصر والإقعاء ﴾

أى: فى بيان حكم التخصر، وهو وضع اليد على الخاصرة، والمناسب حذف لفظ الإقعاء من الترجمة لأنه لم يذكر فى الحديث وتقدم بيانه.

● عَنْ سَعِيدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ صَبِيحٍ الْحَنْفِيُّ قَالَ: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمرَ، فَوَضَعْتُ يَدَى عَلَى خَاصِرَتَى فَلَمَّا صَلَّى قَالَ: هَذَا الصَّلْبُ فِي الصَّلَاةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهُ.

○ معنى الحديث: قوله: (فوضعت يدي على خاصرتي) بالثنية، وقوله: خاصرتي ثنية خاصة، وهى من الإنسان وسطه المستدق فوق الوركين، قوله: (هذا الصلْب فى الصلاة... إلخ) يعنى: وضع اليدين على الخاصرتين فى الصلاة حالة القيام شبه المصلوب، فإن المصلوب يمد يديه على الجذع، وكان رسول الله ﷺ ينهى عن التخصر الشبيه بالصلب.

وفيه دلالة على منع وضع اليدين على الخاصرتين فى الصلاة، واختلف فى حكمه، فذهب أهل الظاهر إلى تحريره حملاً للنهى على حقيقته، وذهب ابن عباس وعائشة ومجاهد وإبراهيم النخعى ومالك والشافعى والحنفية والحنابلة وغيرهم إلى الكراهة.

قال فى النيل: والظاهر ما ذهب إليه أهل الظاهر لعدم قيام قرينة تصرف النهى عن التحريم الذى هو معناه الحقيقى. وقال الترمذى: وكره بعضهم أن يمشى الرجل مختصرًا، وروى: إن إبليس إذا مشى، مشى مختصرًا.

﴿ باب البكاء في الصلاة ﴾

● عَنْ ثَابِتٍ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَزِيزٌ كَأَزِيْرِ الرَّحَى مِنَ الْبُكَاءِ.

أخرج الحديث أيضًا: أحمد والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (وفي صدره أزيز... إلخ) وفي نسخة ورواية أحمد والنسائي: وفي صدره أزيز كأزيز الرجل، والأزيز بفتح الهمزة: الصوت، والرجل: القدر، قوله: (من البكاء) بيان لسبب الأزيز، والبكاء بالمد: خروج الدمع مع الصوت، وفيه دلالة على جواز البكاء في الصلاة وأنه لا يطلها.

ويؤيده ما رواه ابن حبان بسنده إلى علي بن أبي طالب قال: ما كان فينا فارس يوم بدر غير المقداد بن الأسود، ولقد رأيتنا وما فينا قائم إلا رسول الله ﷺ تحت شجرة يصلي ويكي حتى أصبح.

وبوب عليه ذكر الإباحة للمرء أن يبكي من خشية الله، وقد اختلف فيه فذهبت الحنفية إلى أن البكاء غير مبطل للصلاة إذا كان من خشية الله تعالى، أو لذكر الجنة والنار، قالوا؛ لأنه يدل على زيادة الخشوع، وهو المقصود في الصلاة، فكان بمعنى التسبيح والدعاء، واستدلوا بحديث الباب.

فإن كان البكاء لغیر ذلك، كأن كان لوجع أو مصيبة بطلت الصلاة؛ لأنه فيه إظهار الأسف والجزع، فكانه قال: أعينوني، فإني متوجع، والأنين والتأوه كالبكاء عندهم، وعن أبي يوسف أن هذا التفصيل إذا كان البكاء على أكثر من حرفين أو حرفين أصليين، أما إذا كان على حرفين من حروف الزيادة أو أحدهما، من حروف الزيادة والآخر أصلي فلا تفسد.

وذهبت المالكية إلى أن البكاء لخوف الله وللدار الآخرة غير مبطل للصلاة ولو بصوت، وإن كان لغير ذلك، فإن كان بلا صوت فيغفر، وإن كان بصوت فكالكلام، فإن كان عمداً أبطل قليله وكثيره، وإن كان سهواً أبطل كثيره دون يسيره. وقالوا في التهجد إن غلبة فهو مغفر، وإن كان عمداً أو جهلاً فمبطل، وإن كان سهواً يسجد غير المأموم، وقالوا: في الأئين؛ إن كان لوجع لا يبطل الصلاة، ولو بصوت ملحق بالكلام لأنه لضرورة، وذهبت الشافعية إلى أنه إن ظهر من البكاء حرفان فمبطل مطلقاً سواء أكان لخشية الله تعالى أم لا. وقالت الحنابلة: إن كان لخشية الله تعالى، فغير مبطل، ظهر منه حرفان أم لا، وإن كان لغيره فإن ظهر منه حرفان أبطل ما لم يكن غلبة وإلا فلا.

﴿ باب كراهية الوسوسة وحديث النفس في الصلاة ﴾

● عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يَسْهُو فِيهِمَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .

○ معنى الحديث: قوله: (من توضأ فأحسن وضوءه... إلخ) يعني: أتى به مستجمعاً للشروط والأركان والسنن والآداب كما تقدم، وقوله: (لا يسهو فيهما) أى: لا يفغل عن شيء من أعمال الصلاة لاشتغال قلبه بأمور الدنيا، بل يكون مقبلاً على مناجاة ربه منقطعاً عن جميع ما سواه في صلاته كلها، فإذا فعل ذلك غفر له ما تقدم من ذنبه.

قيل: ما خلا الكبائر وحقوق العباد ولا يقال إن الوسواس وأحاديث النفس غير اختيارية فكيف يتعلق بها الحكم؛ لأن وقوعها في القلب غير اختياري، ولكن إبقاء

سلسلتها وقطعها اختياري، وكذلك شغله في الصلاة، وإقباله عليها اختياري وهو يمنع وقوع الوسواس، وحدوثها، وتقدم بيانه في "باب صفة وضوء النبي ﷺ".

● عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُحَسِّنُ الْوُضُوءَ وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ يُقْبِلُ بِقَلْبِهِ وَوَجْهِهِ عَلَيْهِمَا إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ .

○ معنى الحديث: قوله: (يقبل بقلبه ووجهه عليهما) أى: لا يشتغل قلبه بغيرها من الخواطر والوسواس، ولا يلتفت بوجهه إلى غير جهة الصلاة، قوله: (إلا وجبت له الجنة) أى: ثبت له.

وهذا وعد من الله تعالى، ووعدده لا يتخلف بشرط أن لا يوجد من العبد ما ينافيه، وتقدم شرحه في "باب ما يقول الرجل إذا توضأ".

الفهرس العام لمباحث الجزء الخامس

الصفحة	الموضوع
٣	باب الإمام يتطوع في مكانه
٤	باب الإمام يُحدث بعد ما يرفع رأسه من آخر الركعة
٧	باب في تحريم الصلاة وتحليلها
٨	باب ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام
٩	باب ما جاء في التشديد فيمن يرفع قبل الإمام أو يضع قبله
١١	باب فيمن ينصرف قبل الإمام
١٥	باب الرجل يعقد الثوب في قفاه ثم يصلي
١٦	باب الرجل يصلي في ثوب بعضه على غيره
١٧	باب في الرجل يصلي في قميص واحد
١٨	باب إذا كان ثوبًا ضيقًا
٢٠	باب الإسهال في الصلاة
٢٢	باب من قال: يتزر به إذا كان ضيقًا
٢٤	باب في كم تصلي المرأة؟
٢٦	باب المرأة تصلي بغير حمار

٢٨	باب السدل في الصلاة
٣٠	باب الصلاة في شعر النساء
٣١	باب الرجل يصلي عاقصاً شعره
٣٣	باب الصلاة في النعل
٣٨	باب المصلي إذا خلع نعليه ... أين يضعهما؟
٣٩	باب الصلاة على الخمرة
٤٠	باب الصلاة على الحصر
٤٣	باب الرجل يسجد على ثوبه
٤٥	باب تسوية الصفوف
٤٩	باب الصفوف بين السواري
٥٣	باب مقام الصبيان من الصف
٥٥	باب صف النساء وكراهة التأخر عن الصف الأول
٥٧	باب مقام الإمام من الصف
٥٨	باب الرجل يصلي وحده خلف الصف
٦٠	باب الرجل يركع دون الصف
٦٢	باب ما يستر المصلي
٦٥	باب الخط إذا لم يجد عصا

- ٦٧ باب الصلاة إلى الراحلة
- ٦٨ باب إذا صلى إلى سارية أو نحوها .. أين يجعلها منه؟
- ٦٩ باب الصلاة إلى المتحدثين والنيام
- ٧١ باب ما يؤمر المصلي أن يدرأ عن الممر بين يديه
- ٧٥ باب ما ينهى عنه المرور بين يدي المصلي
- ٧٧ باب ما يقطع الصلاة
- ٨٠ باب من قال: المرأة لا تقطع الصلاة
- ٨٤ باب من قال: الحمار لا يقطع الصلاة
- ٨٧ باب من قال: الكلب لا يقطع الصلاة
- ٨٨ باب من قال: لا يقطع الصلاة شيء
- ٩١ أبواب تفريع استفتاح الصلاة
- ٩٢ باب رفع اليدين
- ١٠٠ باب افتتاح الصلاة
- ١٠٥ باب من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من اثنتين
- ١٠٨ باب من لم يذكر الرفع عند الركوع
- ١١٠ باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة
- ١١٧ باب ما تستفتح به الصلاة من الدعاء

١٣٣	باب من رأى الاستفتاح بسيحانك
١٣٦	باب المسكنة عند الافتتاح
١٣٩	باب من لم ير الجهر بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٨	باب من جهر بها
١٥٣	باب تخفيف الصلاة للأمر يحدث
١٥٤	باب ما جاء في نقصان الصلاة
١٥٦	باب تخفيف الصلاة
١٦٣	باب القراءة في الظهر
١٦٧	باب تخفيف الآخرين
١٧١	باب قدر القراءة في المغرب
١٧٦	باب من رأى التخفيف فيها
١٧٨	باب الرجل يعيد سورة واحدة في الركعتين
١٨٠	باب القراءة في الفجر
١٨٢	باب من ترك القراءة في صلاته
١٩٧	باب من كره القراءة بفاتحة الكتاب إذا جهر الإمام
١٩٨	باب من رأى القراءة إذا لم يجهر
٢٠٠	باب ما يجزئ الأُمى والأعجمى من القراءة

٢٠٨	باب تمام التكبير
٢١٣	باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه
٢١٩	باب النهوض في الفرد
٢٢٢	باب الإقعاء بين السجدين
٢٢٥	باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع
٢٣١	باب الدعاء بين السجدين
٢٣٢	باب رفع النساء إذا كن مع الإمام رؤوسهن من السجدة
٢٣٣	باب طول القيام من الركوع بين السجدين
٢٣٨	باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود
٢٤٥	باب قول النبي ﷺ : كل صلاة لا يتمها صاحبها تتم من تطوعه
٢٤٩	باب تفريع أبواب الركوع والسجود
	ووضع اليدين على الركبتين
٢٥٠	باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده
٢٥٥	باب الدعاء في الركوع والسجود
٢٦١	باب الدعاء في الصلاة
٢٦٤	باب مقدار الركوع والسجود

٢٦٧	باب الرجل يدرك الإمام ساجدًا .. كيف يصنع؟
٢٦٩	أعضاء السجود
٢٧٢	السجود على الأنف والجهة
٢٧٣	باب صفة السجود
٢٧٦	باب الرخصة في ذلك
٢٧٧	باب التخصر والإقعاء
٢٧٨	باب البكاء في الصلاة
٢٧٩	باب كراهية الوسوسة وحديث النفس

رقم الإيداع : ٢٠٠٤/٥٨٥٥
التقييم الدولي : 977-295-144-4